الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الريان

كلية الدراسات العليا

أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية

دراسة على البنوك العاملة في محافظة حضرموت

رسالة مُقَدّمة إلى جامعة الريان؛

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة

إعداد الباحث:

مبارك قاسم بشر بن نجار

إشراف:

الدكتور. سالم محمد سعيد بافقير

أستاذ المحاسبة المشارك

2021م/1442هـ

قرار لجنة التحكيم والمناقشة

بناءً على قرار رئيس الجامعة رقم (11) لعام 2020م بشأن تشكيل لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ(أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية "دراسة على البنوك العاملة في محافظة حضرموت").

للباحث : مبارك قاسم بشر بن نجار.

نقر نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها أننا اطلعنا على الرسالة العلمية المذكورة أنفا وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها ، وأجيزت بتاريخ: 13 / 2 / 2021 م.

رئيس اللجنة

الاسم : د. عبدالحميد مانع الصبيح

التوقيع :

عضو اللجنة

الاسم : د. سالم محمد بافقير

التوقيع :

عضو اللجنة

الاسم : د. أحمد عبدالله العمودي

التوقيع:

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ:

(أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية – دراسة على البنوك العاملة في محافظة حضرموت) التي تقدم بها الطالب/ **مبارك قاسم بشر بن نجار** قد أُستكمِلت بمراحلها كافة تحت إشرافي وأرشحها للمناقشة.

المشرف العلمي/

دكتور: .....

التوقيع:

التاريخ: 16/12/2020م

إقرار المراجع اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ:

(**أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية – دراسة على البنوك العاملة في محافظة حضرموت**) التي تقدم بها الطالب/ **مبارك قاسم بشر بن نجار** قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي، بحيث أصبحت ذات أسلوب علمي، وسليمة من الأخطاء اللغوية، ولأجل هذا أوقع.

المراجع اللغوي: د/ عمر علي بامعيد

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

جامعة: حضرموت

التوقيع:

التاريخ: 22/ 11/ 2020م

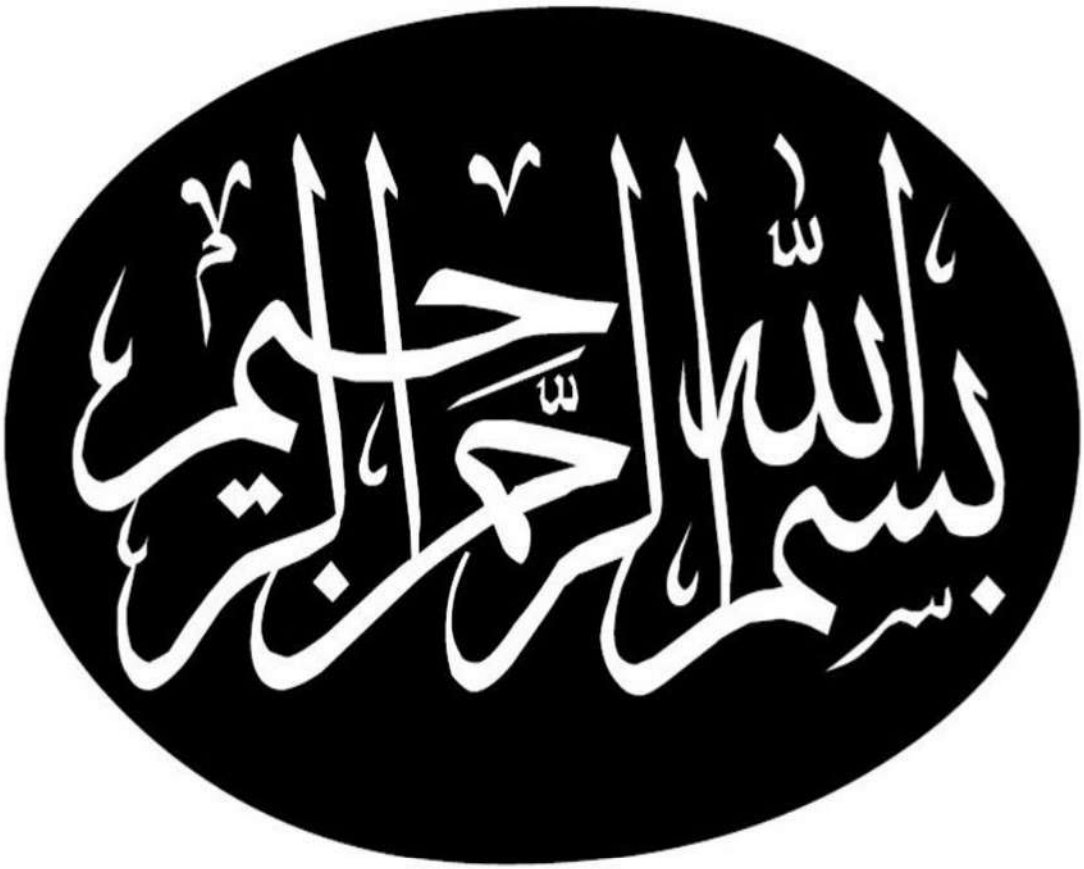

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

[يوسف: 76]

الإهداء

إلى

- من سهر وتعب في تربيتي.. أبي وأمي...

طاعةً وإحساناً

- من أخذ بيدي وساندني.. إخواني وأخواتي...

تقديراً ووفاءً

- من غمرني بالحب والتضحية.. زوجتي الغالية...

مودةً ورحمة

- من دعا لي بالتوفيق والنجاح.. أسرتي وأصدقائي...

شكراً وامتناناً

إلى كل من أسهم بعلمه ودعمه لإنجاز هذه الرسالة.

الباحث

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا على نعمة الهداية والإرشاد والتوفيق.

واعترافاً بفضل ذوي الفضل أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير البالغ إلى أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ المشارك الدكتور سالم محمد بافقير رئيس جامعة الريان لما بذله من جهد كبير في الإشراف على إخراج هذه الرسالة، وكان خير موجه لي، ودعمني بعلمه وخبراته وإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي قدمها طيلة إعداد هذه الرسالة، إلى أن منَّ الله عليَّ بإنجازها وإتمامها على الوجه التي هي علية الآن.

كما أتقدم بالشكر والتقدير والتبجيل لجامعة الريان بطاقمها الأكاديمي والإداري لجهودهم في إنجاح المسيرة التعليمية.

الشكر كذلك لأعضاء لجنة الحكم على تكرمهم بالموافقة على قبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة نهد التنموية والقائمين عليها لما قدموه إليَ من دعم طيلة مرحلتي التعليمية.

وكذلك أتقدم بعظيم الشكر إلى كل من ساعد وساهم في إنجاز هذه الدراسة من أقارب، وأصدقاء، وزملاء في الدراسة أو العمل.

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

الباحث

المستخلص

أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت

إعداد الباحث: مبارك قاسم بشر بن نجار

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى بيان أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع بيانات الدراسة، وخضعت بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وفق برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر بدرجة مرتفعة للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، كما أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات قد ساهم في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، وكذلك وجود أثر بدرجة مرتفعة لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، وعلى وجود أثر بدرجة مرتفعة لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، ووجود أثر بدرجة مرتفعة لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، وكذلك وجود أثر بدرجة مرتفعة لقدرة مراجع الحسابات المتخصص صناعياً في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات وقدرات مراجع الحسابات صناعياً من خلال تكثيف البرامج المهنية والتخصصية، وكما وأوصت بأهمية المعرفة الدقيقة والشاملة لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً بالسياسات والطرق المحاسبية المطبقة بالصناعة.

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوعات	الصفحة
	قرار لجنة التحكيم والمناقشة	
	الآية	
	الإهداء	أ
	الشكر والتقدير	ب
	المستخلص	ج
	قائمة المحتويات	د
	قائمة الجداول	ز
	قائمة الأشكال	ط
	قائمة المختصرات	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة		1
1/1	الإطار العام للدراسة	2
1/1/1	المقدمة	2
2/1/1	مشكلة الدراسة	3
3/1/1	أهداف الدراسة	4
4/1/1	أهمية الدراسة	5
5/1/1	نموذج الدراسة	5
6/1/1	فرضيات الدراسة	6
7/1/1	حدود الدراسة	6
2/1	الدراسات السابقة	7
1/2/1	الدراسات السابقة باللغة العربية	7
2/2/1	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	14

3/2/1	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	19
	الفصل الثاني: التخصص الصناعي لمراجع الحسابات	20
1/2	المقدمة	21
2/2	مفهوم التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	22
3/2	أنواع التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	24
4/2	أهمية التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	25
5/2	أهداف التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	30
6/2	محددات التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	31
7/2	محددات اختيار المراجع المتخصص لصناعة معينة	33
8/2	مقاييس التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	36
9/2	دور أطراف المهنة في تفعيل التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	39
10/2	المعايير التي تناولت التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات	41
11/2	التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في ضوء متطلبات الحوكمة	46
	الفصل الثالث: مصداقية التقارير المالية	49
1/3	المقدمة	50
2/3	مفهوم مصداقية التقارير المالية	50
3/3	خصائص مصداقية التقارير المالية	53
4/3	أهداف مصداقية التقارير المالية	58
5/3	أهمية مصداقية التقارير المالية	59
6/3	أهمية مصداقية التقارير المالية في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات	60
7/3	أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تعزيز مصداقية التقارير المالية	63
8/3	دور لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية	68
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	71
1/4	منهجية الدراسة	72

1/1/4	المقدمة	72
2/1/4	مصادر وطرق جمع البيانات	72
3/1/4	مجتمع وعينة الدراسة	73
4/1/4	تصميم أداة الدراسة	74
5/1/4	اختبار ثبات الأداء وصدق محتوى الاستبانة	75
1/5/1/4	اختبار ثبات الأداء	75
2/5/1/4	صدق المحتوى	77
6/1/4	الأساليب الإحصائية المستخدمة	82
2/4	عرض وتحليل ووصف متغيرات الدراسة	86
3/4	عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة	100
4/4	النتائج والتوصيات	109
1/4/4	النتائج	109
2/4/4	التوصيات	111
	قائمة المصادر والمراجع	112
	المراجع العربية	112
	المراجع الأجنبية	115
	قائمة الملاحق	117
	الملحق رقم (1) أسماء السادة المحكمين لاستمارة الاستبانة	117
	الملحق رقم (2) استمارة الاستبانة	118
	Abstract	

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1-4	العينة الموزعة والمستردة	73
2-4	نتائج اختبار أداة الثبات	76
3-4	قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً) بمحورها	77
4-4	قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط العبارات المتعلقة بارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي مع محورها	78
5-4	قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً بمحورها	79
6-4	قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات بمحورها	80
7-4	قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط العبارات المتعلقة بمصداقية التقارير المالية بمحورها	81
8-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	82
9-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	83
10-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	84
11-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	85
12-4	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	86
13-4	مقياس ليكرت الخماسي	87
14-4	المدى لكل مستوى	87
15-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) على مصداقية التقارير المالية	88
16-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية	89
17-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية	91

18-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية	94
19-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب محاور الدراسة الخاص بالمتغيرات المستقلة	97
20-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بمصداقية التقارير المالية	98
21-4	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى	101
22-4	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	102
23-4	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	104
24-4	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	105
25-4	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة	107

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1-1	يوضح نموذج الدراسة	5

قائمة المختصرات

الرمز (Symbols)	التسميات (Nomenclatures)	الترجمة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقرير المالي
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SPSS	Statistical Package for The Social Sciences	الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الاوراق المالية والبورصات

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1/1 الإطار العام للدراسة

1/1/1 المقدمة:

يعدُّ التخصص المهني (الصناعي) في أي مهنة من المهن المختلفة مفيداً عملياً لإكساب أعضائها خبرات مهنية فوق المعتادة، مما يساعدهم على أداء مهامهم بمستوى أداء أكثر كفاءة وفعالية، وعلى الرغم من ارتكاز كثير من المهن على التخصص الدقيق، وأن أهمية الخبرة المتميزة للمراجعين في القطاع الصناعي تعود إلى أكثر من عقدين، إلا أن التخصص(المهني)الصناعي للمراجع الخارجي في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة ظهر بشكل أساسي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، نتيجة لظهور مجموعة من العوامل والمتغيرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات وانفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي، وحدوث انهيار لعديد من الشركات الكبرى، وحدوث عديد من الأزمات مما أدى إلى زيادة التساؤلات حول كيفية مواكبة مهنة المراجعة لهذه العوامل والمتغيرات وحول النهوض بدورها تجاه تلك الأزمات، فعملت الجهات التنظيمية والمهنية والأكاديمية على دراسة سبل الارتقاء بالخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات فظهر التخصص الصناعي كأحد الوسائل المهمة لتحقيق ذلك (دبور ،2013، ص2).

وظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت مصداقية وعدالة التقارير المالية المنشورة ومصداقية معديها ومدققيها، وكما هي العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهيار الشركات يثار السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة، وما هو دور المدققين؟ لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها.

ويحقق التخصص (المهني) الصناعي مكاسب للمكاتب المتخصصة عن غيرها من المكاتب نتيجة لقدرة تلك المكاتب على تقديم خدمات مراجعة متخصصة تلبي احتياجات العملاء بطرق وأساليب لا يمكن أن تؤديها مكاتب المراجعة الأخرى بسهولة، إذ تسعى مكاتب المراجعة المتخصصة إلى تمييز خدماتها عن غيرها من المكاتب المنافسة من خلال تقديم خدمات مميزة لعملائها، ومن ثمَّ تحقيق مكاسب من تخصصها.

لذلك لقي موضـوع التخصـص (المهني) الصـناعي للمراجع اهتماماً كبيراً على مسـتوى الدراسـات الأجنبية في السـنوات الأخيرة والتي عملت على اكتشـاف محددات التخصـص (المهني) الصـناعي للمراجع وأثره على تميز المراجع، والقيمة التي تعود على العميل من هذا التخصـص، وكذلك إعطاء قوائم مالية أكثر مصداقية من المراجعين غير المتخصصين.

وعليه ومن أجل رفع مسـتوى مصـداقية التقارير المالية، بحثت هذه الدراسـة في أثر التخصـص المهني (الصـناعي) لمراجع الحسـابات على تعزز الشـفافية والمصـداقية في التقارير المالية والإفصـاح الملائم بأسـلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسـبية والمالية، والتي تهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة بدور الشـفافية والإفصـاح المحاسـبي في تعزيز الرقابة ورفع مسـتوى جودة وفعالية التقارير المالية، وإعدادها على أسـس ومعايير المحاسـبة لدعم المصـداقية والثقة في المعلومات والتقارير المالية التي يعدها مراجعو الحسابات المتخصصون مهنياً (صناعياً) لتصبح ذات جودة عالية وأكثر مصداقية.

2/1/1 مشكلة الدراسة:

أسفرت المستجدات العالمية في شتى المجالات وانتشار ظاهرة العولمة إلى مطالبة المهتمين بشؤون مهنة مراجعة الحسابات بضرورة حصولهم على المعرفة المتخصصة بقطاع صناعي أو نشاط معين أساساً لمزاولتهم العمل المهني، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من عملية المراجعة وهو إضفاء المصداقية على المعلومات المالية التي تحتوي عليها التقارير المالية، والتي تعدُّ المرجع الأساسي لمتخذي القرارات الاستثمارية من كافة الأطراف ذات المصالح.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في مدى تأثير التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، ومن ثمَّ فإن مشكلة الدراسة يمكن تلخيصها في السؤال الرئيس الآتي:

السؤال الرئيس: هل يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

وتتفرع من هذا السؤال عدة من أسئلة فرعية:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لتقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

3/1/1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى إبراز الأثر الذي يؤديه التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على زيادة مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على أثر حجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
2- بيان أثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
3- معرفة أثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
4- معرفة أثر قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

4/1/1: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ يعدُّ موضوع التخصص المهني (الصناعي) لمراجع الحسابات من الاتجاهات الحديثة التي يتم التركيز عليها في مهنة المراجعة في ظل ما تشهده هذه المهنة من تحديات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

فمن الناحية العلمية من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في سد النقص في أدبيات التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، كما أنها ستسهم في خلق الحافز للقيام بدراسات أخرى مرتبطة بموضوع التخصص الصناعي لمراجع الحسابات.

ومن الناحية العملية فإنه من المأمول أن تساهم هذه الدراسة في التعرف على أهمية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، والتركيز على زيادة مصداقية التقارير المالية، والحد من التلاعب في التقارير المالية، وزيادة الثقة والشفافية في البيانات المالية.

5/1/1 نموذج الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وفرضياتها تم بناء نموذج الدراسة الآتي والذي يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

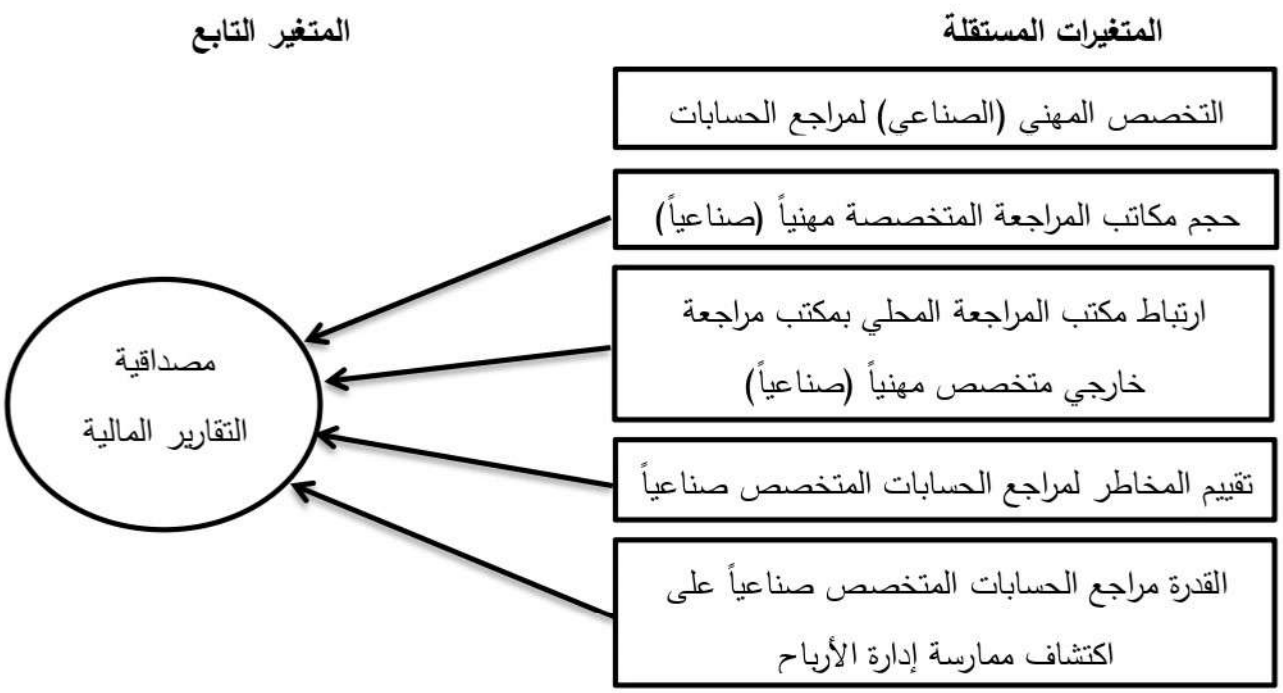

الشكل رقم (1-1) يوضح نموذج الدراسة

6/1/1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

7/1/1: حدود الدراسة:

يمكن حصر حدود الدراسة في الحدود الزمانية خلال عامي 2019م/2020م.

2/1 الدراسات السابقة:

1/2/1 الدراسات العربية:

دراسة الخلاط (2018) بعنوان: "أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في مراجعة نشاط معين ودوره في تحسين جودة عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها توافر دليل ميداني، من محيط العمل المهني للمراجعة الخارجية في البيئة الليبية إلى عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء المراجعين حول أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في مراجعة قطاع أو نشاط معين من خلال الإلمام بطبيعة أنشطة القطاع واللوائح المنظمة، كما يوجد اتفاق بين مراجعي الحسابات على مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة، وهذا يعني أن امتلاك المراجع للمعرفة المتخصصة في قطاع أو نشاط معين يؤثر إيجابياً على أدائه لأعمال المراجعة بشكل كفء. كما يعدُّ كل من التدريب والتعليم المهني المستمر، وتحديث المعارف العلمية والعملية ذات العلاقة بالنشاط محل المراجعة، والمعرفة بالتشغيل الآلي للبيانات، وتوفر المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة من أهم المتطلبات التي ينبغي أن تتوافر لمراجعي الحسابات لضمان جودة عملية المراجعة.

دراسة عزيز& كاظم (2017) بعنوان: "دور التخصص المهني للتدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف وشركات الاستثمار العراقية"

يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين التخصص المهني للتدقيق وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في الشركات العراقية وذلك من خلال معرفة الشركات التي توفر كافة المعلومات الخاصة بتقرير مراقب الحسابات إلى الجهات الخارجية بما ينسجم مع احتياجاتهم لاتخاذ القرار. وأهم ما توصل إليه البحث وجود علاقة ارتباط قوية بين زيادة اعتماد الشركات العراقية على المدققين الخارجيين الذين يتمتعون بالمهنية العالية وبين زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

المقدمة للأطراف الخارجية، وكما يوجد ارتباط وثيق بين اعتماد الشركات العراقية على تقرير مراقب الحسابات وتوفير درجة الثقة بالتقارير المالية من أجل اتخاذ القرار.

دراسة موسى (2017) بعنوان: "دور التخصص المهني للمراجع في زيادة جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التخصص المهني للمراجع من أجل زيادة جودة عملية المراجعة وتقليل المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التعرف على أهمية التخصص المهني للمراجع في زيادة كفاءة الأداء المهني وتخفيض مخاطر المراجعة بجميع أنواعها، وعدم الأخذ بالتخصص المهني في الواقع العملي، وإذ يعدُّ التخصص المهني من السمات الحديثة وهو من العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم المكاتب وتحسين سمعتها واستخدام الأساليب الحديثة وهذا ينعكس على أداء المراجع وكفاءة في الكشف عن جميع الأخطاء وتقليل المخاطر ومن ثمَّ زيادة الأتعاب.

دراسة يوسف (2017) بعنوان: "التخصص الصناعي للمراجع الخارجي ودوره في تحسين الحوكمة المصرفية بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الاكتشاف والحد من المخاطر المصرفية المتمثلة في المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأعمال، ومخاطر الأحداث والتي تؤدي إلى تحسين مستوى الحوكمة في البنوك السودانية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن تطبيق التخصص الصناعي للمراجع الخارجي يؤثر على الشفافية والإفصاح في القوائم المالية، وكما يساعد التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في نجاح تطبيق الحوكمة في البنوك السودانية.

دراسة عبد العزيز (2016) بعنوان: "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التخصص المهني لمراجع الحسابات الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة بالتطبيق على مراجعي الحسابات الخارجيين في ولاية الخرطوم،

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاقاً بين المراجعين الخارجيين في ولاية الخرطوم حول أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي من خلال تحسين قرارات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة ، والارتقاء بمستوى المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة ، ويعكس هذا الاتفاق مدى إدراك المراجعين الخارجيين لأهمية موضوع التخصص المهني في مهنة المراجعة، وأن المراجعين المتخصصين مهنيًا في ولاية الخرطوم يمكنهم التحكم في مخاطر أعمال عميل المراجعة أكثر من غيرهم، عن طريق دراسة وتحليل الجوانب الإدارية لعميل المراجعة، ونزاهة الإدارة، والمنافسة في الصناعة، ويعدُّ كل من التأهيل العلمي والخبرة العملية ، والمام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة المتعارف عليها من أهم المتطلبات التي يجب أن توجد في مراجع الحسابات الخارجي لضمان جودة عملية المراجعة، وتبني مكاتب المراجعة لسياسات وإجراءات رقابة الجودة على أعمال المراجعة يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة والنهوض بها.

دراسة فخر (2015) بعنوان: "أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات وأهمية التخصص الصناعي بالنسبة للمراجع والعميل على حد سواء، وبيان مدى أهمية التخصص الصناعي في تخفيض تكاليف أداء عملية المراجعة بشقيها المباشر والذي يشتمل على الجهد المقدم وغير المباشر النابع من فشل أداء تلك العملية. وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ التخصص الصناعي من قبل المراجع يساهم في تخفيض مقدار جهده المقدم واللازم لأداء عملية المراجعة من خلال إسهام التخصص الصناعي في زيادة مستوى فهم المراجع بخصائص منشأة العميل بالإضافة إلى تعزيز الخصائص المهنية المرتبطة به. بالإضافة لذلك دلت نتيجة الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات يرون في التخصص الصناعي فرصة لهم لتعزيز قدراتهم في الحد من العوامل المسببة لفشل عملية المراجعة والمتمثلة بنقص الكفاءة المهنية المطلوبة من قبل المراجع، والشك في درجة استقلال المراجع، وانخفاض قدرة المراجع على اكتشافه لأخطاء القوائم المالية، وعدم قدرة المراجع على اكتشاف أساليب وممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة لعدم تحفظه بشأن فرض الاستمرارية. كما بينت نتيجة الدراسة أيضاً عدداً من الأسباب التي تقف عائقاً دون تخصص المراجع في قطاع صناعي معين في ظل البيئة السورية، والمتمثلة بارتفاع تكلفة التخصص، وعدم توافر الدراسات المتخصصة اللازمة، والاختيار المنخفض للمراجع المتخصص،

وارتفاع مخاطر تركيز الأتعاب على مجموعة محددة من عملاء السوق، والاكتفاء بالمعرفة المهنية غير المتخصصة من قبل معظم المراجعين.

دراسة الزواوي & الشاوش (2015) بعنوان: "أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر الرقابة، وتقدير الخطر الحتمي، وتقدير خطر الاكتشاف في البيئة الليبية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى موافقة كل المشاركين على أن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤثر في تقدير مخاطر الرقابة في المراجعة للبيئة الليبية، وموافقة كل المشاركين على أن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤثر في تقدير الخطر الحتمي في البيئة الليبية، وموافقة كل المشاركين على أن التخصص القطاعي للمراجع الخارجي يؤثر في تقدير خطر الاكتشاف في البيئة الليبية.

دراسة فخر& شلا (2015) بعنوان: "أهمية اكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية دراسة ميدانية عن مكاتب التدقيق في الجمهورية العربية السورية"

يهدف البحث بشكل عام إلى إبراز مدى أهمية امتلاك المعرفة المتخصصة من قبل مدقق الحسابات في تعزيز مصداقية التقارير المالية وذلك من خلال بيان مدى أهمية المعرفة المتخصصة بالنسبة لعمل مدقق الحسابات بشكل عام، وفي تعزيزها لموثوقية التقارير المالية بشكل خاص. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دليل ميداني على أهمية امتلاك مدقق الحسابات المعرفة المتخصصة في قطاع صناعي معين من خلال ما توفره من خبرات ومهارات مهنية تمكّن من إنجاز عملية التدقيق بشكل كفء، بالإضافة إلى المزايا المتعددة التي تمنحها لحائزيها، كما توصلت الدراسة إلى أن المعرفة المتخصصة تؤثر إيجابياً على قدرة مدقق الحسابات لاكتشاف أخطاء التقارير المالية، إذ أن تلك المعرفة لا تعدُّ ضرورية فقط عند تقديم خطر التلاعب بالمعلومات المحاسبية وإنما هي ضرورية أيضاً عند تحديد الأهمية النسبية لكل من الدوافع والفرص المتاحة لحدوثة، وأن امتلاك مدقق الحسابات المعرفة المتخصصة في مجال قطاع صناعي معين تتناسب إيجابياً مع قدراته على اكتشاف ممارسات وأساليب إدارة الأرباح والحد منها، لما توفره تلك المعرفة من معلومات شاملة

بالطرق والسياسات المحاسبية المطبقة، بالإضافة إلى أساليب وممارسات إدارة الأرباح شائعة الاستخدام في ذلك المجال الصناعي.

دراسة توفيق (2015) بعنوان: "دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التخصص المهني على تفعيل آليات الحوكمة، وإبراز دور وأهمية التخصص المهني للمدقق والدوافع وراء ظهوره، وأظهرت نتائج الدراسة أن التخصص المهني للمدقق يساعد على زيادة جودة التدقيق وأن المدقق المتخصص يمكن أن يقدم للعملاء خدمات تدقيق ذات جودة عالية، وأن التخصص المهني يساهم في تفعيل آليات الحوكمة إذ بينت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالات إحصائية بين التخصص المهني للمدقق وتفعيل آليات الحوكمة، إذ إن التخصص المهني يفتح المجال أمام المتخصص للمعرفة الكاملة والمعمقة في تخصصه ويسمح له بدراسة ومتابعة كل جديد في مجال تخصصه مما يساهم في الارتقاء بالمهنة وتقديم خدمات أفضل للعملاء.

دراسة حمودة (2014) بعنوان: "مدى تأثير تبني استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات: دراسة تحليليه تطبيقية في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير تبني استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين في تضييق فجوة التوقعات، وذلك من خلال دراسة أثر التخصص الصناعي على كلٍّ من: كفاءة المراجع الخارجي ودرجة استقلاله وقدرته على تحديد واكتشاف مؤشرات عدم الاستمرارية، وذلك بالإضافة إلى شكل ومحتوى التقدير الذي يجب أن يتبناه مراجع الحسابات الخارجي المتخصص، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على حقيقة موقف المراجعين الخارجيين وباقي أطراف المجتمع المالي من أداء مهمة المراجعة في إطار التخصص الصناعي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات يساهم في تضييق فجوة التوقعات وذلك من خلال ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات الخارجي المتخصص وارتفاع قدرة المراجع المتخصص صناعياً في تحديد واكتشاف مؤشرات عدم الاستمرارية بالإضافة إلى شكل ومحتوى تقرير المراجعة الذي يجب أن يتبناه مراجع الحسابات المتخصص صناعياً، كما

أظهرت الدراسة أن هناك اتفاقاً بين المراجعين وباقي أطراف المجتمع حول أهمية أداء مهمة المراجعة الخارجية في إطار تخصص المراجع الخارجي في النشاط الذي تمارسه منشآت عملاء المراجعة، إذ يعمل ذلك على التقّليص والحد من اتساع فجوة التوقعات.

دراسة الدبور (2013) بعنوان: "دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى إبراز الدور الذي يؤديه التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرفية الوطنية العاملة في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية لأغلبية المصارف العاملة في فلسطين للعام (2012) تفوق متوسط القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للسنوات الست السابقة للفترة (2006 –2011)، ومن ثمَّ فإن غالبية المصارف العاملة في فلسطين تمارس إدارة الأرباح. كما أظهرت النتائج أن التخصص المهني (الصناعي) لمراجع الحسابات الخارجي يعمل على الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة0.05. a= وكان أكثر عوامل التخصص(المهني)الصناعي تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب المراجعة الدولي، يليها التميز في مستوى المعرفة لمراجع الحسابات الخارجي في الصناعة التي ينتمي إليها العميل، أما أقل هذه العوامل تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح فهي المؤهلات العلمية لمراجع الحسابات الخارجي، وإذ وجدت الدراسة فروقاً بين إجابات المبحوثين حول دور استراتيجية التخصص(المهني)الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تعزى إلى المؤهل العلمي والفروق لصالح الفئة (ماجستير)، ولم تجد فروقاً بين إجابات المبحوثين حول دور استراتيجية التخصص(المهني)الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح تعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية (الجنس، المسمى الوظيفي، الخبرة، العمر، عدد العاملين في المكتب).

دراسة عبد الجواد (2013) بعنوان: "دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال"

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة أداة عملية المراجعة، وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال، وذلك من خلال تحليل وجهة نظر الأطراف المختلفة المهتمة بمهنة المراجعة الخارجية، وحول مستوى جودة عملية المراجعة الخارجية، ودراسة الخبرة المهنية للمراجع الخارجي وتحليلها، وتحديد دور متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين أداء عملية المراجعة الخارجية، ودراسة أثر تحسين جودة عملية المراجعة على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال، وتوصلت نتائج الدراسة بصفة عامة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي، وتحسين جودة عملية المراجعة، وترشيد قرارات المستثمرين.

دراسة المقطري (2011) بعنوان: "أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين مخاطر المراجعة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التخصص الصناعي للمراجع، ودراسة بيان مدى أهمية التخصص الصناعي للمراجع عموماً، وفي تحسين تقدير مخاطر المراجعة بشكل خاص، وأهم نتائج الدراسة معرفة أهمية التخصص الصناعي للمراجع عموماً، فضلاً على أنه يعمل على تحسين تقدير مخاطر المراجعة، ومن ضمن النتائج عدم وجود اختلافات جوهرية بين آراء المراجعين حول أهمية التخصص المهني للمراجع بالنسبة إلى عملية المراجعة، من خلال تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة، وتحسين قرارات تخطيط عملية المراجعة، وتدعيم استقلال المراجع، واكتشاف حالات إدارة الأرباح، والارتقاء بمستوى المنافسة المهنية بين مكاتب المراجعة، وتخفيض حالات الاستعانة بالخبراء .وهي المتغيرات التي تعكس أيضاً جودة الأداء المهني .ويعكس هذا الاتفاق مستوى إدراك المراجعين لأهمية موضوع التخصص في المراجعة لتحسين جودة الأداء المهني.

2/2/1 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Kharuddina, Basioudis, Hay, 2019) بعنوان: "Partner industry specialization and audit pricing in the United Kingdom"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة آثار التخصص في صناعة شريك المراجعة على تسعير التدقيق في سوق المملكة المتحدة، كما تهدف أيضاً فيما إذا كانت خبرة صناعة المراجع في المملكة المتحدة مدفوعة بخبرة الشركة أو المكتب أو مستوى الشريك، وتوصلت النتائج إلى أن علاوة الرسوم التي لوحظت في الدراسة هي نتاج مشترك لمستوى الشركة والشريك من الخبرة في الصناعة مع أعلى درجة تحدث عندما يتم تدقيق العميل أيضًا من قبل شريك رائد في الصناعة، ويدعم هذا الأمر الحجة القائلة بأن الخبرة في مجال الصناعة تعزى بشكل فريد إلى رأس المال البشري لشريك التدقيق الفردي من حيث معرفته وخبرته من خلال عمليات التدقيق الرائدة في صناعة معينة، كما يوفر دليلًا على أن بعض أقساط التأمين التي حصلت عليها شركات التدقيق والموثقة في الأدبيات السابقة هي على الأرجح نتاج خبرة شريك التدقيق الفردي.

دراسة (Feny, Habib, Huany&Qi, 2019) بعنوان: "Auditor industry specialization and stock price crash risk: individual-level evidence"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تخصص صناعة المراجع الفردي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم، على الرغم من أن البحث عن المدققين الفرديين تزايد، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط إحصائي سلبي بين المراجع الفردي تخصص الصناعة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم بعد السيطرة على التأثير على مستوى الشركة، واختبارات الوساطة تشير إلى أن المراجع الفردي تخصص الصناعة يقلل من خطر انهيار الأسعار عن طريق تخفيف التلاعب في الأرباح، ونوثق كذلك أن العلاقة السلبية هي أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي تحول من غير متخصص إلى مدققي الحسابات المتخصصين، ونجد أيضًا بعض الأدلة على أن للمدقق الشخصي خصائص معتدلة العلاقة بين التخصص في صناعة التدقيق وخطر الاصطدام، ونتائج لا تزال قوية لتدابير بديلة بين تخصص المدقق في صناعة التدقيق والشيكات الحساسة.

دراسة (Harris, Tate, zirmmerman, 2018) بعنوان: "Does Hiring a Local Industry Specialist Auditor Matter to Nonprofit Organizations?"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اختيار المدقق الأمريكي وغير الربحي وفحص المحددات وكذلك عواقب المدقق المتخصص لصناعة محلية الاختيار داخل القطاع غير الربحي. وقد توصلت الدراسة إلى أن المدققين المتخصصين يرتبطون في الصناعة بجودة حوكمة أعلى وأقل جودة الصحة المالية وتعقيد أكبر، ووجودها قوية دليل على أن المنظمات غير الربحية المدققة من قبل مراجعي الحسابات المتخصصين وغير المتخصصين في الصناعة المحلية الكبرى لتأخر تقرير التدقيق الأقصر وشاهد المزيد من التبرعات المباشرة في المستقبل أكثر من المنظمات غير الربحية التي تم تدقيقها من قبل المدققين غير المتخصصين والمراجعين الأربعة الكبار.

دراسة (Renders, Smeets, Vanstreilen, Vorst, 2018) بعنوان: " Auditor Industry Specialists and Accrual Informativeness"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المتخصصين في صناعة التدقيق ورسم خرائط المستحقات في التدفقات النقدية المستقبلية، وهي سمة أساسية للمحاسبة الإعلامية، وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة أضعف بين المستحقات والتدفقات النقدية المستقبلية للشركات التي تتم مراجعتها من قِبل أحد المتخصصين في هذا القطاع، مما يوحي بأنها مرتبطة بمستحقات أقل إفادة ومع ذلك يكشف تحليل فئة كاملة لتحديد مجموعات الشركات ذات بنية الانحدار المتجانسة عن مجموعة واحدة، تمثل 37% من العينة المجمعة ، والتي يرتبط فيها أخصائي صناعة المراجع بالمستحقات الأكثر إفادة، علاوة على ذلك فإن احتمال الانتماء إلى هذه المجموعة أعلى عندما يكون متوسط التشابه بين جميع الشركات في هذه الصناعة أكبر، وتشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من أن مراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة يرتبطون بمستحقات أقل إفادة في المتوسط إلا أن هناك تبايناً كبيراً على مستوى العينة في هذه النتائج بشكل عام، وسلطت النتائج الضوء على تأثيرات مدققي الحسابات المتخصصين في الصناعة.

دراسة (Buter, Indarto, 2018) بعنوان: "Does Auditor Industry Expertise Improve Audit Quality In Complex Business Environments?"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور مدققي الحسابات المتخصصين في تحسين جودة البيانات المالية من خلال مراعاة تعقيد الصناعة، وتظهر النتائج أن استمرار أرباح الشركات في الصناعات المعقدة أقل من تلك الموجودة في الصناعات غير المعقدة، وأن المستحقات غير الطبيعية المطلقة للشركات العاملة في الصناعات المعقدة أعلى من تلك التي في الصناعات غير المعقدة بغض النظر عن تخصص الصناعة، وبشكل عام تشير النتائج إلى أن خبرة صناعة المراجع لا تؤدي دورًا مهمًا في تحسين جودة الأرباح المراجعة في بيئة الأعمال المعقدة.

دراسة (Mukhlasin, 2018) بعنوان: " Auditor Tenure and Auditor Industry Specialization as a Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting"

تهدف هذه الدراسة إلى فحص إمكانية تعيين مدقق حسابات في تخصص صناعة معينة كإشارة إلى كشف التقارير المالية الاحتيالية، وتم إجراء البحث في شركات مدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة من 2012 إلى 2015، وتم استخدام الانحدار باستخدام تقنيات وأخذ العينات المزدوجة لإثبات أهداف البحث، وتكونت العينة من 46 محتالاً و46 غير احتيالي، إذ توصلت الدراسة إلى فشل إثبات أن تدقيق الحيازة الأطول يمكن أن يقلل من الاستقلالية بحيث يصبح إرهاقًا للشركة لارتكاب عمليات احتيال في إعداد التقارير المالية، وفي الوقت نفسه تم إثبات أن مراجعة التخصص في صناعة معينة بنجاح يستطيع من خلاله مدققو الحسابات الكشف عن البيانات المالية الاحتيالية.

دراسة (Garcia – Blandon, Argiles – Bosch, 2017) بعنوان: "Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain"

تهدف هذه الدارسة إلى دراسة تأثير التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات الفرديين على جودة التدقيق، كما تهدف إلى المساهمة في خط سريع النمو للأبحاث وتدرس أهمية التدقيق للشركاء كمحددات لجودة التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير لتخصص الصناعة لشركاء التدقيق على جودة التدقيق، وهذه النتيجة تبدو سليمة، لأنها تحمل العديد من مقاييس التخصص في الصناعة ونوعية التدقيق المستخدمة في الدراسة التجريبية، والنتيجة الرئيسة التي تتناقض مع معظم

الأدلة النادرة المتاحة ومن شأنها التأكيد على أهمية السياق المؤسسي في دراسة التخصص الصناعي وعلاقة جودة المراجعة والتي تدعو إلى الحاجة إلى مزيد من الأبحاث.

دراسة (Chi, Weng, Yao, 2017) بعنوان: "Auditor Industry Expertise And Forecast Quality"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة توقعات أرباح الإدارة، مقاسة بالتحيز والتنبؤ بالدقة، والمتخصصين الأربعة الكبار في صناعة التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى أن عملاء أخصائي التدقيق الموقّعين إما بمفردهم أو بالاشتراك مع متخصصين على مستوى الشركة، لديهم انحراف أقل في التنبؤ ودقة تنبؤ أعلى، ومع ذلك لا نجد أي ارتباط مهم بين تخصص الصناعة على مستوى الشركة وحدها ونوعية توقعات الأرباح. وتوثق هذه النتائج أن الأرباح التفاضلية تتنبأ بالجودة بسبب اختصاصي الصناعة الأربعة الكبار مدفوعًا بشكل أساسي بتوقيع متخصصين مراجعين بدلاً من متخصصين في الصناعة على مستوى الشركة.

دراسة (Yuau, Cheng, Ye, 2016) بعنوان: "Auditor Industry Specialization and Discretionary Accruals: The Role of Client Strategy"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين استراتيجية عمل العميل وجودة تدقيق صناعة المتخصصين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الارتباط السلبي بين المتخصصين في الصناعة والمستحقات التقديرية للعميل أكثر وضوحًا عندما تنحرف استراتيجية عمل العميل عن الاستراتيجيات الطبيعية للصناعة، والنتائج تبقى صالحة بعد السيطرة على التحيز في الاختيار الذاتي، وقوية لاتخاذ تدابير بديلة من المستحقات التقديرية والتخصص في صناعة المراجع، والانحراف الاستراتيجي عموماً، وتشير النتائج إلى أن تأثير تخصص صناعة المدقق ليس متجانساً بين العملاء، وخصائص العميل (مثل العميل استراتيجية) معتدلة العلاقة بين خبرة صناعة المراجع وجودة التدقيق، هذه الدراسة تزيد من فهم التفاعل بين استراتيجية عمل العميل وجودة التدقيق.

دراسة (Havasi and Darabi, 2016) بعنوان: "The Effect of Auditor's Industry Specialization on the Quality of Financial Roporting of the Listed Companies in Tehran Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تخصص صناعة المراجع على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران خلال فترة 7 سنوات من 2008 إلى 2014، وكان عدد الشركات التي تم اختبارها لإجراء التحليل عليها 119 شركة، وتم إجراء التحليل النهائي باستخدام الأدوات EViews و SPSS، حيث تم أولاً إجراء اختبار Jarque Bera للتأكد من الحالة الطبيعية للبيانات المستخدمة، ثم استخدام المعيار المتعدد الانحدار، ليتم اختبار الفرضيات علاوة على ذلك، وتوصلت النتائج إلى أن خبرة المدقق في الصناعة لها تأثير مباشر على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في ببورصة طهران، وأن خبرة المدقق في الصناعة (على أساس نمط حصة السوق على إجمالي إيرادات المراجع) ليس له تأثير مهم على جودة التقارير المالية، كما وإن المدقق الذي يتمتع بخبرة في صناعة معينة (على أساس نمط الحصة السوقية على مجموع الأصول المدققة) التي سيتم قياسها فإنها ستترك تأثيرًا كبيرًا على جودة المالية التقارير، لذلك استنتج أن عامل خبرة المدقق في الصناعة حساس فيما يتعلق بذلك النوع من المؤشرات المستخدمة لتقييمها.

دراسة (Islami, 2015) بعنوان: "Effect Of The Quality Of Financial Statements, Foreign Ownership, Frequeial Of Audit Committee Meeting, And Specialty Industrial Efficiency Investment Of Auditors"

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات تأثير جودة البيانات المالية والملكية الأجنبية، وتأثير اجتماعات لجنة التدقيق، وتخصص صناعة التدقيق في كفاءة الاستثمار. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي كبير على كفاءة الاستثمار، وتأثير اجتماعات لجنة التدقيق تأثير إيجابي كبير على كفاءة الاستثمار، وتأثير المراجع التخصصي في الصناعة تأثير سلبي لا يظهر بشكل كبير لكفاءة الاستثمار، ولنوعية البيانات المالية أثر سلبي كبير على كفاءة الاستثمار.

دراسة (Sarwoko, Agoes, 2014) بعنوان: "An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: Evidence from Indonesia"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير التخصص المهني لمراجع الحسابات واستقلاليته وإجراءات المراجعة للكشف عن عمليات الغش والتلاعب على جودة عملية المراجعة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تخصص المراجع في مراجعة نشاط معين واستقلاليته لهما تأثير كبير على تنفيذ إجراءات المراجعة للكشف عن عمليات الغش والتلاعب مما يزيد من جودة عملية المراجعة، كما تشير النتائج إلى أنه يمكن التدابير لتعزيز الحصول على جودة التدقيق عن طريق تطوير الكفاءة في تخصص صناعة المراجع، وتعزيز الموقف العقلي المستقل للمدقق وتنفيذ إجراءات تدقيق كافية للكشف عن الاحتيال المادي في البيانات المالية.

3/2/1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تقوم بدراسة أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، ودراسة أهمية تخصص المراجع الصناعي وماله من دور في الحد من الغش والخطأ في التقارير المالية، كما أن بيئة الدراسة هي البنوك العاملة في محافظة حضرموت لبيان مدى مصداقية التقارير المالية في حال تم مراجعتها من قبل مراجعي حسابات متخصصين.

الفصل الثاني:

التخصص الصناعي لمراجع الحسابات

1/2 مقدمة:

تكتســـب مهنة مراجعة الحســـابات أهمية لا يمكن الإقلال من شـــأنها، حيث تلعب مهنة مراجعة الحســـابات دوراً هاماً في دعم الاقتصـــاد الوطني، حيث أصـــبح لها دور هام وجوهري في الحياة الاقتصـادية، وهذا لدور يتمثل في حماية الأموال وتوجيهها إلى أفضـل المشـروعات وتشـجيع استثمارها (الحداد، 2008، ص 28).

ونظراً للأهمية الاقتصـادية التي تشـغلها مهنة مراجعة الحسـابات، وكثرة الأطراف المسـتفيدة من تقاريرها، فرض على مراجع الحســـابات أن يتحلى بســـلوك أخلاقي يتميز بالاســـتقامة، والموضـــوعية، والاســـتقلالية، والكفاءة والعناية المهنية، والســـلوك المهني، ويلتزم بالمعايير الفنية والتقنية المناســـبة، والتزام الســـرية حتى يتمكن من إنجاز المهمة التي ألقاها المجتمع على عاتقه (الدبور،2013، ص28).

ولقد زاد الاهتمام التوجه للتخصص في ممارسة مهنة المراجعة في السنوات الاخيرة، نتيجة لظهور العديد من حوادث الفســـاد المالي، وإفلاس العديد من منشـــآت الأعمال الدولية الكبرى وانهيارها، كما أنه ظهر المزيد من حالات التقاضـي والدعاوي الجنائية والمدنية ضـد أعضـاء مهنة المراجعة، وعلية ونتيجة لاختلاف المعرفة والأســـاليب الفنية اللازمة لكل نشـــاط، فإنَّه يمكن التخصص طيقاً لنوع النشاط، فيكون هناك مراجع متخصص في النشاط الصناعي وآخر في النشاط التجاري وآخر في النشاط الخدمي وغيره.

لذلك يهتم هذا الفصـل بمناقشـة مفهوم التخصـص الصـناعي (المهني) للمراجع وأهميته وأنواعه وأهدافه ومحدداته ومقاييســـه وكذلك المعايير التي تناول التخصـــص الصـــناعي لمراجع الحسابات.

2/2 مفهوم التخصص (المهني) الصناعي للمراجع:

إن التزايد المطرد في التعقيدات التنظيمية والاقتصادية وتمايز طبيعة نشاط القطاعات الصناعية في البيئة المعاصرة جعلت لكل صناعة خصائص وعوامل خاصة تتميز بها عن غيرها من الصناعات، وبما أن مهمة المراجع تقوم أساساً على تقديم خدماته إلى تلك الصناعات كان لابد من حصوله على نظام معلومات متكامل لكل صناعة على حدة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة قيام المراجع بالتخصص تبعاً لكل قطاع صناعي، فيكون هناك مراجع متخصص في مجال القطاع الصناعي وآخر في التجاري وآخر في القطاع الخدمي (شلا،2015، ص30).

في بداية هذا الموضوع فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تقود الخبرة في مجال معين إلى تخصص المراجع؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أولاً التفرقة بين الخبرة بنوعيها العام والمهني. وتعرف الخبرة العامة أو ما يطلق عليها سنوات الممارسة أو الأقدمية بأنَّها "طول المدة التي يقضيها شخص معين في وظيفة متخصصة أو في أداء مهمة محددة، ولكن دبور (2013) أن الخبرة العامة وإن كان يصعب وصفها في مجال المراجعة، لكن لها دلائل ومقاييس يمكن من خلالها تحديد مفهوم الخبرة عن طريق دراسة العوامل العقلية التي يستخدمها المراجعون، والتي تعمل على تحديد أبعاد اكتساب المعلومات واستخدامها، وتحديد عوامل ومعايير تقييم المعلومات والتي عن طريقها يتم تحديد الأنواع الخاصة من المعلومات ذات الاهتمام والتركيز من قبل المراجعين، ومن ثم يمكن استخدام مفهوم أو مضمون سنوات الممارسة لتحديد مفهوم الخبرة . أما الخبرة المهنية فتعرف بأنها: "المقدرة على الأداء الكفء للمهام المعقدة غير الهيكلية بطريقة متميزة، اعتماداً على المعرفة المتراكمة في مجال معين، والإجراءات المحددة لأداء مثل تلك المهام" (ص31).

ويعرف التخصص أو الخبرة المتخصصة بأنه "امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية في مجال معين، أو"المعرفة التي يكتسبها المراجع نتيجة للتخصص في مراجعة العملاء المتخصصين في الصناعة تحديداً صناعة معينة أو أداء مهام محددة". ويعرف المراجعون المتخصصون بأنهم"مراجعون متخصصون في مكاتبهم، وتعد عملية تدريبهم وممارستهم للخبرة مقتصرة في صناعة معينة. ويشار إلى تخصص المراجع أيضاً بأنه "قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع أو نشاط صناعي واحد، بما يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في القطاع نفسه، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات" (المقطري،2011، ص413).

وتعرف الخبرة المتخصصة في علوم المعرفة(Cognitive Science) : بأنها امتلاك مساحة عريضة من المعرفة والمهارة العلمية، فذاكرة المتخصص تحوي صوراً أكثر كمالاً وصورة أفضل أو أدق في مجال التخصص، ولذلك يستطيع المتخصص التقاط المعلومات الجديدة بطريقة أكفأ وأشمل، وملاحظة الفروق بطريقة أدق، كذلك لديه حصيلة كبيرة من استراتيجيات اتخاذ القرار وأنسب الطرق لتنفيذ تلك الاستراتيجيات (الخلاط،2017، ص5).

وقد أشار موسى (2017) إلى أنه كلما زادت عدد سنوات ممارسة المراجع الخارجي لمهنة المراجعة زادت قدرته المهنية على أداء مهام المراجعة المختلفة بكفاءة وفعالية مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مقدرة الشركة على الاستمرار، والحصول على أدلة الإثبات المناسبة (ص7).

ويعرّف مصطلح التخصص بالنسبة للمراجع بأنه: "قيام المراجع بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع صناعي واحد، بما يضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في نفس القطاع، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة عمليات ذلك القطاع" (شلا،2015، ص31).

كما عرف التخصص الصناعي للمراجع في إطار مفهومه العام على أنه "المعرفة المتعمقة لمراجع الحسابات في نشاط اقتصادي معين يتخصص فيه المراجع، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على زيادة درجة فاعلية عملية المراجعة الخارجية كالارتقاء بمستوى الأداء المهني وزيادة ثقة الرأي العام في جودة خدمات المراجعة مما يساعد في النهاية على الحد من تقليص فجوة التوقعات القائمة في مهنة المراجعة"(حمودة،2014، ص71).

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن التخصص الصناعي ومعرفة المراجع بصناعة العميل يفيد في التعرف على أخطاء الصناعة وفي تقييم نظام الرقابة الداخلية بما يؤدي إلى زيادة خبرته بهذه الصناعة وبمهنة المراجعة ككل مما يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة ومن ثمَّ تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية (موسى،2017، ص7).

وعرف التخصص الصناعي بأنه عملية تنظيم وتصنيف من قبل مكاتب المراجعة لمراجعيها إلى فرق، بحيث يكون العامل المشترك للفريق الواحد هو خدمة قطاع محدد بحيث يمتلك الفريق الخبرة الكافية في خدمة هذا القطاع، ومن ثمَّ فإن خدمة المراجعة المقدمة من قبل فريق المراجعة لأفراد القطاع الواحد حالياً ومستقبلاً تكون بشكل أفضل (توفيق،2015، ص239).

في ضوء التعاريف السابقة، يمكن تعريف التخصص المهني (الصناعي) بأنه إلمام مراجع الحسابات بجميع مقومات مهنة المراجعة سواء تمثلت في الإطار الفكري للمراجعة أو معايير الأداء المهني بأنواعها المختلفة وأساليب المراجعة، وتطويع استخدام جميع هذه المقومات في مراجعة نشاط أو صناعة معينة.

3/2 أنواع التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

يمكن تقسيم التخصص الصناعي من حيث النطاق أو المجال إلى النوعين الآتيين (منصور،2007، ص13):

أ. التخصص الضيق أو الدقيق، ويعني الاكتفاء بمراجعة نشاط أو صناعة واحدة فقط.

ب. التخصص المرن والذي يعني مراجعة نشاطين (أو أكثر) بينهما تقارب وتشابه مثل البنوك والتأمين أو الحديد والصلب والأسمنت أو صناعة الملابس والغزل والنسيج.

وقد تساءل منصور (2007)، كيف يتم تفعيل التخصص الصناعي للمراجع الخارجي زمنياً، أو بمعنىً آخر ما هو الوقت أو المرحلة التي يفضل أن يبدأ فيها المراجع بالتخصص في مراجعة نشاط أو صناعة معينة؟ هل يبدأ تفعيل هذا الاتجاه بداية من الدراسة الجامعية، أم بعد الانتهاء منها، أم بعد فترة زمنية تدريبية معينة من انتهاء الدراسة الجامعية؟ إن تحديد المرحلة التي يبدأ فيها المراجع الخارجي عملية التخصص أمر مهم وضروري، إذ يمثل ذلك قاعدة أو مبدأ عامًا يجب أن يلتزم بها جميع المراجعين، ويجب أن تتبناه الهيئات العلمية والمنظمات المهينة، وتتابع مدى الالتزام بذلك (ص13).

من المفضل بدء التخصص في صناعة معينة بعد مرور فترة زمنية معينة من البداء بممارسة عمل المراجعة، وقد تكون هذه الفترة من خمس إلى عشر سنوات، ويرجع للأسباب الآتية (منصور،2007، ص13):

1. تمكين المراجع من اكتساب قدر مناسب من المعرفة والخبرة العامة، إذ تحتاج عملية المراجعة إلى تمتع المراجع بكل من المعرفة والخبرة العامة والمعرفة والخبرة المتخصصة، فالمعرفة المتخصصة لن تغني عن المعرفة العامة.
2. إتاحة الفرصة للمراجع الراغب في التخصص لدراسة وتفهم سوق المراجعة بشكل جيد، وكذلك دراسة وتفهم الأنشطة أو الصناعات المختلفة وأوجه الشبه أو الاختلاف بينهما.

3. تمكين المراجع من التخصص في الصناعة أو النشاط الذي يتفق مع تأهيله العلمي والعملي وميوله.

4/2 أهمية التخصص(المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

تتزايد الاتجاهات في مهنة مراجعة الحسابات الخارجية نحو الأخذ بمستويات عالية من الجودة في الأداء المهني للخدمات المقدمة للأطراف ذات العلاقة، وينظر لأهمية مهنة المراجعة من خلال ارتباطها الوثيق بنوعية الخدمات التي يتم تقديمها للعملاء من شركات، ومنشآت اقتصادية، وكافة المستفيدين من هذه الخدمات، وهذا يتطلب من مراجع الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة والملائمة لإنجاز عملية المراجعة بمستوى ترضى عنه كافة الأطراف الطالبة للخدمة على نفس القدر سواء أكان الطالب إدارة المنشآت لأغراض اتخاذ القرارات، أم الأطراف الخارجية الأخرى، لهذا فإنه ينبغي من المراجع الذي يقوم بأداء عمليات المراجعة أن يكون كفؤاً للعمل الذي يقوم به، وهذا يتطلب أن يكون مؤهلاً التأهيل العلمي والعملي اللازم لتمكينه من أداء عملية المراجعة بكفاءة عالية وحتى يستطيع فهم المعايير المستخدمة ومعرفة الأنواع المختلفة للأدلة التي يلزم تجميعها، والحكم على مدى كفايتها بما يمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد حول صحة ودقة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات، ومنع صدور القوائم المالية المضللة (الحداد،2008، ص50).

ويمكن توضيح أهمية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في النقاط الآتية:

1. تستطيع مكاتب المراجعة المتخصصة تكوين كوادر ذات خبرة خاصة بصناعة معينة وهذا يؤدي إلى تقديم خدمات عالية الجودة في تلك الصناعة، وتخصص المراجع يؤدي إلى تسهيل مهمة المراجع وأداء عملية المراجعة والتي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي مما يودي إلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في التقارير المالية وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة (موسى،2017، ص10).
2. تتيح المعرفة المتخصصة الإلمام بطبيعة الأنشطة الخاصة وخصائصها بكل صناعة أو نشاط بناء على تعدد المتطلبات المحاسبية للقطاعات أو الأنشطة المختلفة، وإذا ما توفرت هذه المعرفة المتخصصة بأعمال العميل من قبل مراجع الحسابات، فإن ذلك قد يخفض من احتمال الاستعانة بالخبراء لدرجة كبيرة في كثير من الحالات (المقطرى،2011، ص415).

3. يعزز التخصص الصناعي من سمعة المراجع من جراء تقديمه لخدمات مراجعة ذات جودة عالية، كما يساعد في توسيع نطاق خدمات المراجع، إذ يتيح التخصص الصناعي فرصة تقديم خدمات على مستوى عالٍ من التأكيد مما يرفع كفاءة أعمال المراجعة من ناحية وتلبية احتياجات العملاء طالبي خدمات المراجعة بصورة متميزة من ناحية أخرى، ويساهم التخصص الصناعي في تدعيم قدرة المراجع في الحصول على حصص متزايدة في سوق المراجعة، باعتبار أن التخصص وما يمنحه للمراجع من قدرات ومهارات وتقنيات سيمثل أداة جذب لعملاء المراجعة، ومع تبني المراجع للتخصص الصناعي فسوف ينخفض لديه احتمال استقالته من عملية المراجعة، أو العزل من جانب العميل (شلا،2015، ص33).
4. يعد التخصص الصناعي أحد الدوافع المهمة لاختيار المراجع في الصناعات التي تخضع لمستويات أعلى من التنظيم وتلك الصناعات التي تواجه معدلات نمو سريعة، كما يزيد احتمالات الاستعانة بالمراجع المتخصص صناعياً في الدول التي يتسع فيها الإفصاح في التقارير المالية وأيضاً في الدول التي تختلف فيها المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية (حمودة،2015، ص75).
5. يعد التخصص المهني لمراجع الحسابات أحد الاتجاهات الحديثة في تطوير مهنة المراجعة، وأحد أبرز مداخل الاستمرارية في سوق المراجعة لمواجهة المنافسة المتزايدة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، ومع ذلك ليس هناك معيار يدل صراحة على ضرورة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات. إلا أن هناك معايير تبين أن تفهم المراجع لطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المنشأة والتي يقوم بأداء المراجعة فيها يعد ضرورة أولية لكي يؤدي عمله على أكمل وجه، ويساعده ذلك في معرفة مكامن وجود الأخطار في تلك الصناعات وتخطيط أفضل لعمليات المراجعة (المقطري،2011، ص413).
6. الزيادة في حجم القواعد المحاسبية الخاصة بكل نشاط صناعي على حدة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة قيام مراجع الحسابات بفهم نشاط العملاء بشكل جيد، واستخدام التخصص الصناعي كاستراتيجية للتمايز عن المنافسين في ظل ازدياد حدة المنافسة، فلم تعد المنافسة مقتصرة على المنافسة السعرية وجودة المنتج أو الخدمة فقط، بل تعدى ذلك لتشمل المنافسة على كل أنشطة المنظمة، الأمر الذي يفرض على مكاتب المراجعة وضع خطط استراتيجية جيدة لخدمة مجموعة كبيرة نسبياً من العملاء والتي تتصف بنفس الخصائص، وقيام مكاتب

المراجعة بشكل مستمر بإعادة هندسة أقسام المراجعة لديها لتكون متخصصة في قطاع صناعي معين بهدف تحسين كفاءة وجودة المراجعة (توفيق، 2015، ص204).

7. المراجع متخصص في أداء الخدمات للعملاء العاملين به، بالإضافة إلى تطوير المهارات اللازمة لتعاقدات المراجعة المستقبلية في هذا النشاط، وكما تكمن أهمية التخصص الصناعي في تسهيل مهمة المراجع عند فحص العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة والتي تعتمد على التقدير الشخصي، مما يؤدي إلى تخفيض احتمالات وفرص عدم اكتشاف احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية (الحداد،2008، ص63).
8. أن اتباع استراتيجية التخصص الصناعي تعمل على تحقيق المميزات التالية من منظور جودة عملية المراجعة، وتتمثل هذه المميزات في تقوية سوق خدمات مهنية المراجعة وتحقيق الجودة وذلك من خلال رفع مستوى المناقشة المهنية ومستوى الخبرة وتطوير الأداء المهني وكذلك الارتقاء بدرجة قوة الاستراتيجيات وأدوات وآليات مهنية المراجعة الخارجية والتقنيات الحديثة المستخدمة من قبل مراجعين خارجيين متخصصين، ومن المميزات أيضاً تدعيم عملية حصول مؤسسات المراجعة المهنية على حصص مناسبة في سوق خدمات مهنية المراجعة سواء على المستوى المحلي أم الدولي (موسى،2017، ص17).
9. قد يؤدي عدم تخصص المراجع إلي عدم تمكنه من إبداء رأي صحيح عن القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للمراجعة. فعلى الرغم من أهمية المعلومات التي تتوفر لدى المراجع عن عميل المراجعة، فإن هذه المعلومات لن تغني عن المعلومات الخاصة بالصناعة التي ينتمي إليها، والتي يجب أن تتوافر لديه. ويمكن التأكيد على ذلك بعرض المثال الآتي، أعد مراجعو إحدى شركات التأجير الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية تقريراً نظيفاً عن القوائم المالية للشركة، على الرغم من احتوائها على بعض الانحرافات الجوهرية والمؤثرة عليها، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ هيئة الإشراف على بورصة الأوراق المالية الأمريكية SEC بعض العقوبات التأديبية ضد هذه الشركة. وبالبحث عن أسباب ذلك، وجد أن السبب هو عدم إلمام مراجعي الشركة بالعديد من الأمور المرتبطة بالصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل المراجعة. فإلمام المراجع بالمخاطر المرتبطة بنشاط عميل المراجعة لا يغني عن إلمامه بالمخاطر المرتبطة بالصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل (منصور،2007، ص20).

10. يعد التخصص الصناعي أحد المحاور المهمة التي تهدف إلى تحقيق المزيد من دقة تقديرات المراجع للمخاطر المختلفة المحيطة بعملية المراجعة، بما يساهم في زيادة جودة قراراته التخطيطية، وانعكاس ذلك على مستوى الأداء المهني المتقدم، وكما يتيح التخصص الصناعي للمراجع القيام بعملية المراجعة على مستوى عالٍ من الفاعلية، فالمراجع المتخصص يمتلك قدرة أكبر على تقديم مستويات أعلى من الضمان بأن القوائم المالية الخاضعة للمراجعة خالية من الأخطاء والتلاعب، وذلك بسبب رصيد الخبرة المهنية لديه عن أساليب ارتكاب الأخطاء والتلاعب ومواطن حدوثها وإمكان تكرارها في القوائم المالية(شلا،2015، ص33).

11. يساعد تخصص المراجع على زيادة جودة الأرباح: قد تظهر قائمة الدخل أرباحاً غير حقيقية، وقد لا يستطيع المراجع غير المتخصص اكتشاف أو معرفة أسباب ذلك، الأمر الذي قد يضلل مستخدمي معلومات الربحية. فالتخصص النوعي للمراجع الخارجي له دورٌ إيجابي في تحسين جودة الربحية، وأكدت بعض الدراسات أن وجود مستوى عالٍ من جودة الربحية في منشآت الأعمال التي تراجع قوائمها المالية بمعرفة مراجع خارجي متخصص. وعلى العكس من ذلك، فإن المنشآت التي يراجعها مراجع غير متخصص تتسم بمستوى منخفض من جودة الربحية (منصور،2007، ص20).

12. يزيد التخصص الصناعي للمراجع من جودة التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية، ويدرك معظم المتخصصون في مهنة المحاسبة والمراجعة أن مراجعة تقديرات الإدارة تحتاج إلى مراجع يتمتع بقدرة كبيرة من الخبرة، إذ إن هذه التقديرات قد تكون مدخل لإحداث تلاعب في القوائم المالية، ويؤكد البعض على ذلك بقوله: إن الإثباتات التي يستطيع المراجع الخارجي الحصول عليها لإقرار التقديرات المحاسبية غالباً ما تكون أكثر صعوبة وأقل حسماً من الإثباتات المتاحة لبنود أخرى بالقوائم المالية. وأشارت إلى أن تقديرات الإدارة قد تتسم بالبساطة وقد تتسم بالتعقيد، ويحتاج المراجع الخارجي لمراجعة التقديرات المعقدة والتقديرات التي تنفرد بها بعض الصناعات عن الأخرى إلى تمتعه بدرجة عالية من المعرفة بالصناعة (منصور،2015، ص11).

13. إن التخصص يوفر رصيداً من المعرفة العميقة للمراجع بمشكلات الصناعة وظروفها، وهو ما ينعكس على مستوى أدائه، ويلبي احتياجات العملاء. كما أن المراجعين الذين لديهم فهم بصورة أكثر شمولية لخصائص واتجاهات صناعة العميل ستكون فعاليتهم كبيرة في مراجعة

حسابات الشركات التي تعمل في مجال هذه الصناعة. وأن الفوائد التي تعود على عميل المراجعة أكثر من مكتب المراجعة نفسه إذ إن اكتشاف الأخطاء الجوهرية والمخاطر الضمنية الموجودة في القوائم المالية تساعد عميل المراجعة في اكتشاف ومعالجة تلك المشاكل وإيجاد الحلول لتلك المشاكل مما يعني الاستمرار في تلقي المنفعة من خدمات المراجعة من ذلك، وبذلك تصبح المنفعة متبادلة ومستمرة بين مكتب المراجعة وعميل المراجعة. وإن محاور مدخل القيمة المضافة يتمثل في ضرورة تفهم وإلمام المراجعين بطبيعة نشاط وعمليات المنظمة بل ويبين ضرورة أن يكون مستوى فهم وإلمام المراجع لطبيعة الأنشطة التشغيلية للمنظمة قريبة من درجة مستوى فهم العاملين المتخصصين في تلك الأنشطة، إذ ينعكس أثر ذلك على درجة كفاءة التوصيات التي يقدمها المراجع، ضمن تقرير الاستشارة الموجه للإدارات التنفيذية بالمنظمة، بل إن مثل ذلك الفهم والإلمام بطبيعة عمليات المنظمة من شأنه أن يجعل التوصيات المقدمة من قبل المراجع، تدخل في جوهر التحسينات المطلوبة، أو تبين أوجه الارتقاء بمستوى الأداء، الأمر الذي يعني أن التوصيات التي يقدمها المراجع حينما يتم تقديمها بناء على معرفة كافية بعمليات وأنشطة إدارات المنظمة يصبح ذلك عاملاً رئيساً لقبولها من جانب إدارات المنظمة، ومن ثم يتم إضافة قيمة حقيقية للمنظمة(يوسف،2017، ص30).

14. تحسين أداء المراجع الخارجي والذي يُمكِّن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي من استخدام قدر كبير من المعرفة المرتبطة بالنشاط أو الصناعة التي تخصص فيها، والاطلاع على كل جديد يطرأ عليها بحيث يصبح ملماً بجميع التطورات في هذا المجال والإحاطة بمعظم المعلومات التي من الصعب عليه الحصول عليها في حالة عدم تخصصه، وبذلك يتحسن أداء المراجع، الأمر الذي يمكنه من أداء جميع مراحل المراجعة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، خصوصاً أن معايير المراجعة تلزم المراجع بفهم المنشأة الخاضعة للمراجعة والصناعة التي تنتمي لها عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، كما تلزمه بمعرفة مخاطر الأعمال التي قد يتعرض لها عميل المراجعة وكيفية تعامل إدارة المنشأة مع هذه المخاطر، ويساعد ذلك كثيراً في تزايد الطلب على خدمات المراجع الخارجي المتخصص (منصور،الرزين،2013، ص10و11).

5/2 أهداف التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

تتمثل أهداف التخصص الصناعي بالآتي (يوسف، 2017، ص32-33):

1. دراسة طبيعة ومحددات التخصص الصناعي لمراجع الحسابات بالنسبة للمراجع والعميل على حد سواء.
2. التعرف على العوامل التي تبرز التخصص الصناعي كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية للمراجع.
3. يعمل على تطوير أداء المراجع للخدمات التوكيدية من منظور التخصص المهني.
4. يعمل على تطوير المعيار الخاص بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع الخارجي وتطوير الخبرة المهنية في المراجعة من الناحية العلمية والعملية.
5. التغلب على العوامل التي تعرقل هذا التخصص ومنها ارتفاع تكلفة التخصص وصعوبة توافر الدراسات المتخصصة، فضلاً عن عدم كفاية الطلب الذي يدفع إلى التخصص.
6. يعمل على تضييق فجوة التوقعات القائمة في واقع مهنة المراجعة.
7. زيادة قدرات المراجعين في اكتشاف الأخطاء الواقعة بالقوائم المالية.
8. يمد المستخدمين ببعض التأكيدات التي تتعلق باستمرارية المشروع.
9. زيادة قدرة المراجع الخارجي على تقدير وتوقع الخطر الحتمي المرتبط بطبيعة أعمال القطاع.
10. يعمل على التنظيم المناسب لسوق الخدمات بخلاف مهام المراجعة التقليدية وتطبيق استراتيجية التخصص الصناعي في مهنة المراجعة على ممارسات إدارة الربحية من قبل إدارة المنشآت محل المراجعة.
11. يساعد على التخطيط لعمليات المراجعة الخارجية والخروج بتقارير مالية ذات جودة عالية.
12. يساعد على زيادة جودة الأرباح من خلال اكتشاف الأرباح غير الحقيقية في قائمة الدخل.
13. يساعد إدارة المنشآت في أداء الأعمال من خلال المعرفة والخبرة المتخصصة في مجال المراجعة.
14. تدعيم قدرة المراجع على إبداء الرأي الصحيح عن القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للمراجعة.
15. تساعد على وجود نوع من الحساسية أو الاتصال لقرارات عمليات المراجعة مما يساعد على حصر نقاط التلاعب في القوائم المالية.
16. تجنب الدعاوى القضائية التي قد ترفع ضد المراجع الخارجي وتصيبه بالضرر.

6/2 محددات التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

إن التطورات التي شهدها سوق المراجعة في الآونة الأخيرة من زيادة في حدة المنافسة دفع المراجعين للبحث عن وسيله فعالة لمواجهتها وتحقيق تميز عن منافسيهم الرئيسين، فكان التخصص في قطاع صناعي معين من قبلهم هو الوسيلة التي سيسعون من خلالها إلى تحقيق هذا التميز عن طريق ربط خدماتهم بالاحتياجات المتميزة لعملاء محددين، ومن ثمَّ تحقيق مكاسب من تخصصهم.

يرى حمودة (2014) أن هناك على الأقل ثلاثة أنواع من المعرفة ونوعاً واحداً من القدرة والتي تبدو بأنها محددات خبرة أو تخصص مراجع الحسابات وهي على النحو الآتي(ص77):

1- يجب أن يمتلك المراجعون المتخصصون مجالاً عاماً في المعرفة والذي يتمثل في مستوى أساسي من المعرفة بعلوم المحاسبة والمراجعة، ويتضمن هذا المستوى معرفة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً علاوة على المعرفة بتدفق العمليات خلال النظام المحاسبي، وهذا المستوى العام من المجال المعرفي يكتسب من خلال التدريب الرسمي والخبرة العامة للمراجع.

2- المعرفة بالتخصصات الفرعية المرتبطة بصناعات أو عملاء مراجعة متخصصين في صناعات محددة، وهذه المعرفة تكتسب بواسطة أشخاص لديهم خبرة مع عملاء مراجعة معينين وفي صناعات محددة أو بواسطة التدريب الراسخ في تلك المناطق المتخصصة من الأنشطة، ومثل هذه المعرفة ليس من المرجح أن تكتسب من خلال خبرة أو تعليمات عامة، ومن ثمَّ ليس من المحتمل أن تكون موجودة لدى كل المراجعين عند مستوى معين من الخبرة.

3- أن يكون لدى المراجع معرفة عامة بعالم الأعمال في بعض مهام المراجعة، مثل فهم دوافع الإدارة في مختلف الظروف أو الحالات التعاقدية، ومثل هذه المعرفة يمكن اكتسابها من خلال التعليمات الرسمية ومختلف الخبرات الشخصية للمراجع مثل القراءة، والمراجعون سواء من خلال مستويات الخبرة من المرجح أن يختلفوا فيما يتعلق بهذا النوع من التجربة وذلك بسبب الاختلافات في مزيج العملاء، أو المصالح الشخصية في عالم الأعمال وهكذا دواليك.

النوع الآخر من محددات خبرة تخصص المراجع هو القدرة العامة على حل المشكلات والتي تتضمن القدرة على إدراك العلاقات، وتفسير البيانات، والقدرة على التحليلات السببية، فالمراجعون أو الخبراء الذين لديهم أساس معرفي صحيح ولكن تنقصهم القدرة على حل المشكلات سوف لن يكونوا

متخصصين في بعض المهام، وكذلك أيضاً المراجعون الذين لديهم القدرة على حل المشكلات ولكن ليس لديهم الأساس المعرفي الصحيح سوف يكون أداؤهم ضعيفاً في بعض مهام المراجعة.

ويرى فخر وشلا (2015) أن المراجع المتخصص في قطاع صناعي معين يمكن أن يميز نفسه عن منافسيه عن طريق نوعين من المحددات، وتتمثل الأولى في التميز على أساس التكلفة، في حين تعتمد الثانية في التميز على أساس المنتج (ص37).

ويعتمد التميز على أساس التكلفة على اقتصاديات الحجم، إذ تعبر اقتصاديات الحجم أنه يمكن للمراجع المتخصص في قطاع صناعي معين زيادة عدد عملائه في نفس القطاع الصناعي المختص به بشكل أكبر مقارنة بغير المتخصصين، كما يمكّن التخصص الصناعي من تخفيض التكلفة وذلك من خلال تطوير معرفة وخبرة المراجع في صناعة معينة تجعله بارعاً في معالجة المشكلات التي تواجه تقديم مراجعة على درجة عالية من الكفاءة، بالإضافة إلى توزيع تكاليف التدريب واكتساب المهارات على مجموعة من العملاء الذين ينتمون إلى نفس القطاع الصناعي على أساس عدد ساعات أداء عملية المراجعة لكل عميل على حدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحميل عملاء الصناعة بنسبة أقل من هذه التكاليف مقارنة بغير المتخصصين الذين لديهم عدد عملاء أقل بالصناعة الواحدة، والذين سيتحملون نسبة أكبر من هذه التكاليف.

أما التميز على أساس المنتج فيعتمد على الإبداع والابتكار والجودة المحسنة أثناء عملية المراجعة، والشرط الرئيس للمراجع لكي يكون بهذه الصفات هو أن يكون متخصصاً، ولكي يكون متخصصاً يجب أن يقوم بالتركيز على كمية محددة من الصناعات في النشاط الاقتصادي، وأن يصرف جلّ وقته وطاقته في خدمة عملاء هذه الصناعة، لذلك فإن التخصص الصناعي من قبل المراجع يمكن أن يكون الطريق الأمثل للتميز على المنافسين لخدمة العملاء من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية مقارنة بغير المتخصصين وتلبية مطالبهم المحددة بطرق أفضل عن طريق تطوير طرق وأساليب المراجعة، بما ينعكس على كفاءة أداء عملية المراجعة المقدمة من قبلهم.

ولكن على الرغم من أهمية التخصص المهني (الصناعي) لمؤسسة المراجعة والمزايا التنافسية والاقتصادية التي تحققها مؤسسة المراجعة نتيجة تخصصها، إلا أن هناك عوامل ومحددات تعمل في بعض الأحيان ضد تخصص مؤسسة المراجعة وأيضاً ضد اختيار مؤسسة المراجعة المتخصصة وهي (يوسف،2017، ص61):

أ. من وجهة نظر عميل المراجعة :عدم استخدام مؤسسة مراجعة تقدم خدمات للشركات المنافسة الأساسية لشركة العميل خوفاً من تسريب معلومات أساسية عن الشركة للمنافسين في حال تقديم خدمات من مؤسسة المراجعة للشركات المنافسة.

ب. من وجهة نظر مؤسسة المراجعة : هناك جزء كبير من الخدمات الأخرى التي لا تعدُّ خدمات مراجعة قد تحرم منها مؤسسة المراجعة مثل تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها، إضافة إلى زيادة المخاطر الناتجة عن النسبة العالية من تركيز أتعاب مؤسسة المراجعة في صناعة معينة واحدة، إذ إن هناك مثلاً يقول بضرورة عدم وضع البيض في سلة واحدة، وعلى الرغم من هذه المحددات إلا أن هناك استفادة كبيرة متبادلة بين مؤسسة المراجعة وبين عملاء المراجعة، إذ إن عميل المراجعة يحتاج إلى خدمات عالية الجودة وأيضاً مؤسسة المراجعة تبحث عن تمييز نفسها عن غيرها، والحصول على ثقة العملاء، ومن ثمَّ تحقيق عوائد أعلى.

فيما يخص تخوف عميل المراجعة من تسرب معلومات أساسية عن الشركة للمنافسين، أن العلاقة بمكتب المراجعة تحكمها عدة عوامل منها حجم مكتب المراجعة في السوق، إذ إن حجم مكاتب المراجعة له دور كبير في المحافظة على سرية المعلومات، لأن مكاتب المراجعة التي لها سمعة ووزن وثقل في السوق تسعى جاهدة للمحافظة على سمعتها ووزنها والمحافظة على عملائها، وأيضاً هنالك اتفاقية سرية بين مكتب المراجعة وعميل المراجعة تنص على سرية المعلومات التي يحصل عليها مكتب المراجعة من العميل، وكما أن جمعيات المراجعة لها دور في تنظيم العلاقة بين مكاتب المراجعة والعميل (يوسف،2017، ص61).

7/2 محددات اختيار المراجع المتخصص لصناعة معينة:

هناك عددٌ من الاسباب التي تدفع الشركات لاختيار المراجع المتخصص صناعياً وذلك على النحو الآتي (حمودة،2014، ص78):

1- درجة تنظيم الصناعة، إذ يرتفع الطلب على التخصص الصناعي في مهنة المراجعة في الصناعات المنظمة مثل (البنوك، التأمين، ... الخ) مقارنة بالصناعات غير المنظمة.

2- الاستقرار والنمو في الصناعة، إذ يرتفع الطلب على التخصص الصناعي في الصناعات التي تتميز بمعدلات نمو أكبر مقارنة بالقطاعات ذات المعدلات المنخفضة، كما يزيد الطلب

على التخصص في الصناعات الأكثر استقراراً مقارنة بالصناعات التي ترتفع فيها المخاطر والتي ينجم عنها ارتفاع في احتمال التقاضي ضد المراجعين.

3- جودة الإفصاح، إذ يرتفع الطلب على التخصص الصناعي في المراجعة في الدول التي يزداد فيها درجة الإفصاح في التقارير المالية، مقارنة بالدول التي يقل فيها معدلات الإفصاح والشفافية.

4- حجم العميل، إذ إنه كلما كبر حجم عميل المراجعة نتج عن ذلك تعقيد في العمليات والأنشطة المتعلقة بعملة بدرجة أكبر، وهذه التعقيدات تزيد من حقيقة أن مؤسسة المراجعة المتخصصة في صناعة العميل هي وحدها قادرة على تقديم خدمات مراجعة بجودة مرتفعة، علاوة على ما يتوقع أن يساهم به التخصص الصناعي في الحد من تخفيض تعارض المصالح الناشئة عن انفصال الملكية عن الإدارة في المشاريع الكبيرة مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض تكاليف الوكالة.

5- تحسين التصنيف الائتماني للعملاء، إذ ترتفع فرص تعيين المراجعين المتخصصين قطاعياً في الشركات التي ترغب في الحصول على تصنيفات ائتمانية عالية وتكاليف تمويل منخفضة، وتزداد المنافع الاقتصادية للتخصص القطاعي في حالات العملاء المتعثرين مالياً عنه في حالة العملاء الذين يتميزون بحالات اليسر المالي.

6- إن هيئة المساهمين تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات الموجودة والمفصح عنها في القوائم المالية، لهذا فإنهم يحتاجون إلى الارتقاء بمستوى الجودة و الثقة بهذه المعلومات إلى درجة عالية، وهذا يعزز الاتجاه إلى التعاقد مع مؤسسات المراجعة المتخصصة في صناعة أو نشاط الشركة وهذا يعدُّ دليلاً على أن الشركات تقوم باختيار مؤسسة المراجعة كجزء من السياسة الاستراتيجية العامة للإفصاح، وأن التخصص المهني (الصناعي) لمؤسسة المراجعة يساعد الشركات في تحسين الإفصاح في القوائم المالية بصورة جيدة، إذ إن هناك علاقة موجبة بين التخصص المهني (الصناعي) لمؤسسة المراجعة وجودة الإفصاح في القوائم المالية لعملاء المراجعة لديها(دبور ،2013، ص42-43).

ويرى منصور (2007) أن بعض المبررات التي قد تدفع مراجع معين إلى التخصص في مراجعة نشاط أو صناعة معينة دون غيرها، فمن المنطقي والقبول أن يضع المراجع الخارجي مجموعة

من الاعتبارات أو المحددات لاختيار النشاط أو الصناعة التي يرغب في التخصص فيها، وبين أهم هذه المحددات فيما يأتي (ص14و15):

1. حالة الاستقرار التي يتسم بها النشاط أو الصناعة: يعدُّ مستوى الاستقرار الذي تتمتع به صناعة معينة، والفرص الاستثمارية المتوقعة لها، محدداً رئيساً في تفضيل صناعة معينة على أخرى للتخصص فيها، فاستقرار البيئة سواءً كانت الداخلية أم الخارجية التي تعمل فيها صناعة معينة، وحالات النمو والتوسع المنتظر تحقيقها منها، يشجع العديد من المراجعين على تحمل المزيد من الاستثمارات من أجل تحسين قدراتهم على مراجعة النشاط أو الصناعة المختارة لتقديم خدمة مراجعة ذات جودة عالية.
2. الاختلافات الموجودة بين الصناعات المختلفة: تعدُّ التباينات الموجودة بين الصناعات المختلفة إحدى المحددات المهمة عند اختيار المراجع للصناعة المتوقع أن يتخصص فيها، بل إن قرار تخصص المراجع في صناعة معينة قد يتأثر بالاختلافات الموجودة داخل هذه الصناعة.
3. مستوى التنظيم الذي تتسم به الصناعة: يمثل مستوى التنظيم الذي تتسم به الصناعة أو النشاط الذي يرغب المراجع في التخصص فيه محدداً مهماً في اختيار صناعة معينة، فدرجة تركيز وتخصص المراجع يزيد من الصناعات المنظمة مقارنة بالصناعات غير المنظمة، فعلى الرغم من أن تخصص المراجع قد زاد في معظم الصناعات بمرور الوقت، إلا أن حاجة الصناعات المنظمة لمراجع متخصص تزيد كثيراً عن حاجة الصناعات غير المنظمة، إذ إن متطلبات المعرفة المطلوبة للصناعات المنظمة تفوق بكثير الصناعات غير المنظمة.
4. حصة الصناعة من سوق المراجعة: تعدُّ النسبة التي تمثلها كل صناعة وعدد المنشآت التي تتضمنها من سوق المراجعة محدداً مهماً في تفضيل التخصص في صناعة دون أخرى، نظراً لارتباط ذلك بحصة منشأة المراجعة من سوق المراجعة ككل، فعادة ما تفضل منشأة المراجعة التخصص مراجعة النشاط أو الصناعة ذات النصيب الأكبر من سوق المراجعة.

8/2 مقاييس التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

إن حالة التخصص الصناعي للمراجع هي حالة غير قابلة للملاحظة المباشرة، لذلك كان لابد من إيجاد مقاييس لتحديد التخصص في القطاعات الصناعية، مقابل هذا فقد استعملت عدة مقاييس والتي تنوب عن التخصص، هذه المقاييس هي في الغالب مستندة على فرضية أن الخبرة الصناعية مبنية على التكرار في الأوضاع المماثلة ولذلك فإن الحجم الكبير من الأعمال في الصناعة يشير إلى الخبرة.

في ضوء مفهوم التخصص الصناعي، يمكن القول إن تحديد ما إذا كانت مؤسسة المراجعة تُعد متخصصة في مراجعة شركات صناعة معينة (متخصصة) أم لا يتم من خلال المقاييس الرئيسة الآتية:

1. مدخل الحصة السوقية:

يقوم هذا المقياس على افتراض أن التخصص الصناعي بالنسبة لمؤسسة المراجعة هو تمييز نفسها عن المنافسين من خلال المحافظة على حصة سوقية من الشركات العاملة في مجال صناعة معينة، وهذا المقياس يفترض بأنه من خلال تحديد وتحقيق حصة سوقية مناسبة لمؤسسة المراجعة في سوق صناعة معينة سينتج عنه معرفة جيدة وستقوم مؤسسة المراجعة بتطوير معرفتها في هذه الصناعة (الحداد،2008، ص61).

كما أن هذا المدخل يقوم على أساس الاختلاف أو التميز في قطاع صناعي محدد بين المراجعين المتنافسين، ويفسر هذا المدخل التخصص الصناعي على أن المراجع يميز نفسه على المنافسين وفقاً لحصته السوقية من المنشآت العاملة في هذا القطاع الصناعي، إذ تتشابه المنشآت التي تعمل في نفس القطاع الصناعي من خلال الأبعاد التشغيلية والاستراتيجية والاقتصادية وتختلف عن المنشآت التي تعمل في القطاعات الصناعية الأخرى.

ويفترض هذا المدخل أنه من خلال ملاحظة الحصة السوقية النسبية لمراجع الحسابات في مجال قطاع صناعي محدد يقدم خدماته فيه يمكن الحصول على المعارف الخاصة بهذه الصناعة، إذ إن المراجعين الذين يمتلكون حصة سوقية أكبر في القطاع الصناعي يعتبرون الأكثر امتلاكاً للقاعدة المعرفية المتعلقة بذلك القطاع الصناعي، كما تعكس الحصة السوقية الكبيرة داخل القطاع

الصناعي المعين الاستثمارات المهمة التي تتم من قبل المراجع لأجل تطوير تقنيات مراجعة خاصة بذلك القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من أن مدخل الحصة السوقية يعدُّ المدخل الأكثر استخداماً لقياس التخصص الصناعي، فإنه يعاني بعض القصور، ذلك أنه في القطاعات الصناعية التي تتميز بمنافسة قوية والتي يمكن للمراجع أن يحقق عائدات مهمة يتطلب منه تكريس موارد كبيرة جداً لتطوير خبرات وتقنيات المراجعة المتعلقة بالقطاع الصناعي، بالإضافة إلى احتمال أن تنخفض عائدات المراجع نتيجة التخصص في قطاع صناعي محدد دون غيره.

ولمقابلة القيود المفروضة على استخدام الحصة السوقية كمقياس للتخصص الصناعي، يمكن استخدام عدة بدائل لقياس التخصص عن طريق الحصة السوقية وهي على النحو الآتي (شلا،2015، ص39-40):

أ. يتحدد المتخصص في الصناعة من خلال أكبر مقدمي الخدمة في أي صناعة، بالإضافة إلى ثاني وثالث أكبر مقدمي الخدمة إذا كان هناك اختلافات يمكن ملاحظتها بين الثاني والثالث أو بين الثالث وبقية مقدمي الخدمة.

ب. يحدد المراجع كمتخصص صناعياً من ناحية الهيمنة على الصناعة، إذ يعدُّ المراجع متخصصاً في صناعة محددة إذا كان أكبر مقدمي خدمة المراجعة في تلك الصناعة، وأن الفرق بين المقدم الأول والثاني في نفس الصناعة هو على الأقل 10 بالمئة.

ج. مقياس آخر لتحديد المراجع كمتخصص صناعياً، هذا المقياس يعتمد على عدد العملاء الذين يرتبط معهم المراجع في القطاع الصناعي المحدد، إذ إن استخدام هذا المقياس يؤدي إلى تفادي التحيز نحو العملاء الكبار، ومن ثمَّ فإن المراجع لديه عدد من العملاء الصغار في الصناعة المحددة، ولديه تطور معرفي على مستوى كامل هذا القطاع.

فالمراجع المتخصص يكون لديه إلمام كافٍ ومتكامل عن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشأة، وتخصص المراجع قد يؤدي إلى زيادة قدرته على اكتشاف الأخطاء والعمليات غير العادية، فقد أوضحت إحدى الدراسات مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان المراجع أو مكتب ما يعد متخصصاً في مراجعة قطاع معين، وهذه المقاييس هي (موسى، 2017، ص9):

1. يعدُّ المراجع متخصصاً في مراجعة قطاع ما إذا كان يراجع عدداً كبيراً من المنشآت في نفس الصناعة.
2. تحديد نسبة من الأتعاب عادة ما تكون حكيمة بحيث يتحصل عليها المراجع أثناء مراجعته قطاعاً معيناً.
3. يعدُّ المراجع متخصصاً في حالة قيامه بمراجعة منشآت كبيرة الحجم من قطاع معين، ويتم تحديد حجم المنشأة من خلال إجمالي مبيعاتها إلى إجمالي المبيعات في القطاع بالكامل.
4. يعدُّ المراجع متخصصاً في صناعة ما، إذا كان يظل محتفظاً بعدداً كبيراً من العملاء في نفس الصناعة.

يقوم هذا المقياس على افتراض أن التخصص الصناعي بالنسبة لمؤسسة المراجعة هو تمييز نفسها عن المنافسين من خلال المحافظة على حصة سوقية من الشركات العاملة في مجال صناعة معينة، وهذا المقياس يفترض بأنه من خلال تحديد وتحقيق حصة سوقية مناسبة لمؤسسة المراجعة في سوق صناعة معينة سينتج عنه معرفة جيدة، وستقوم مؤسسة المراجعة بتطوير معرفتها في هذه الصناعة. (موسى،2017، ص9).

2. مقياس الحصة في المحفظة:

هذا المقياس يقوم على افتراض أن حجم العميل (مقاساً بالمبيعات) مقارنةً بإجمالي مبيعات جميع العملاء، ويرتبط بالعميل في صناعة معينة ويحسب على النحو الآتي:

التخصص الصناعي لمؤسسة المراجعة = إجمالي مبيعات العميل مقسوماً على إجمالي مبيعات جميع العملاء لنفس الصناعة.

وهذا المقياس يعطي الاعتبار لدرجة توزيع خدمات المراجعة وأتعاب المراجعة من خلال مختلف الصناعات لكل مكتب مراجعة بصورة منفصلة، باستخدام هذا المقياس فإن مؤسسات المراجعة تعدُّ متخصصة صناعياً في الصناعات التي تتولد من خلالها أغلب إيراداتها (عوائد المراجعة) وتقوم بتخصيص معظم مواردها في تطوير معرفتها الصناعية المحددة في هذه الصناعة (الحداد،2008، ص61).

ويركز هذا المدخل في تحديد التخصص الصناعي على أساس التمييز بين المراجعين من ناحية القطاعات الصناعية المختلفة، ويأخذ باعتباره التوزيع النسبي لخدمات المراجعة التي يؤديها والأتعاب المرتبطة التي يتقاضاها بين العديد من القطاعات الصناعية.

ويفترض هذا المدخل أنه من خلال ملاحظة توزيع أتعاب المراجعة على القطاعات الصناعية المختلفة يمكن الاستدلال على تخصص المراجع، فالقطاعات الصناعية لعملاء المراجع والتي تمثل الحصة الأكبر في المحفظة تعكس الصناعات التي قام المراجع بتطوير قاعدة معرفة فيها، كما أن الحصص الكبيرة في المحفظة تعكس الاستثمارات الكبيرة التي قام بها المراجع لتطوير تقنيات مراجعة ترتبط بطبيعة هذا القطاع الصناعي. ووفقاً لهذا المدخل فإن المراجعين الذين يعدُّون متخصصين بتلك الصناعات هم الذين يحققون أكبر عائدات ومن المفترض أنهم يكرسون معظم مواردهم على تطوير المعارف والخبرات المتعلقة بتلك القطاعات.

مقابل ذلك هناك قصور في مدخل المحفظة وهو أن احتمال تصنيف المراجع كمتخصص صناعي اعتماداً على حجم القطاع الصناعي قد لا يعكس الجهود المبذولة التي تتم من قبل المراجع للتخصص في ذلك القطاع، إذ يعدُّ كل مكتب من المكاتب الكبار متخصصاً في عدة قطاعات صناعية ولا يمكن تحديد ماهية تخصصها، ولا يوجد أي مكتب يمكن أن يحدد كمتخصص في قطاعات صناعية صغيرة .

بالإضافة إلى أنه في حال خروج المراجعين عن المجالات الأكثر تخصصاً إلى مجال خدمات أخرى فكلٌّ من المراجعين ذوي الخبرات العالية والأقل خبرة تنخفض معها قدرتهم وفعاليتهم المهنية مما يؤثر على مستوى الأداء المهني (شلا،2015، ص41).

3. تحديد نسبة تحكمية معينة:

(حد أدنى، أو نسبة مئوية معينة) يجب أن تحصل عليها مؤسسات المراجعة من سوق شركات صناعة معينة (الحداد،2008، ص61).

9/2 دور أطراف المهنة في تفعيل التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

لمكاتب المراجعة والمنظمات المهنية ومنشآت الأعمال دورٌ مهم في تفعيل استراتيجية التخصص الصناعي وتبنيها من كافة أطراف عملية المراجعة، إذ يظهر دورهم على النحو الآتي (منصور، 2013، ص13):

1. دور مكاتب المراجعة:

يمكن بيان دور مكاتب المراجعة في تفعيل استراتيجية التخصص الصناعي من خلال النقاط الآتية:

أ. اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن اتباع استراتيجية التخصص الصناعي يعدُّ أمراً حيوياً وضرورياً وأنه سيؤدي إلى زيادة كفاءة أدائهم المهني.

ب. اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص الصناعي سيؤدي إلى تقليل حدة المنافسة في السوق ومن ثم تقليل الدعاوى القضائية المحتمل رفعها عليهم.

ج. اقتناع مالكي هذه المكاتب والعاملين فيها بأن التخصص الصناعي لن يخفض من حصصهم في سوق المراجعة، وإن حدث هذا سوف يقتصر تأثيره على الأجل القصير إلى أن يحدث التوازن.

د. تقسيم سوق المراجعة بما يتناسب مع حجم مكاتب المراجعة، إذ يمكن تكليف مكاتب المراجعة صغيرة الحجم والمتوسطة منها بمراجعة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم لما تتسم فيه هذه المنشآت من عدم التعقيد في عملياتها وسهولة مراجعتها، أما مكاتب المراجعة الكبيرة الحجم فعلى الرغم من إمكانية مراجعتها لجميع منشآت الأعمال فإنه من الأفضل أن تتولى مراجعة المنشآت الكبيرة الحجم والتي تتميز بتعقيد عملياتها وضخامة رأس مالها.

2. دور المنظمات المهنية:

تعدُّ المنظمات المهنية الجهة الأكثر قدرة على نشر ثقافة التخصص الصناعي في مهنة المراجعة لما تمتلكه هذه المنظمات من سلطة على إلزام المراجعين بالتخصص في قطاع صناعي محدد وفي الوقت نفسه إلزام عملاء المراجعة بالتعاون مع مراجعين متخصصين في مجال قطاعهم الصناعي، ومن ثمَّ يمكن تحديد دور المنظمات المهنية بذلك من خلال النقاط الآتية:

أ. إصدار الإرشادات والتوصيات والمقترحات اللازمة لمكاتب المراجعة والتي من خلالها تبين مضمون التخصص وأهميته وكيفية تطبيقه.

ب. توفير دليل إرشادي يتضمن أسماء مكاتب المراجعة حسب مجال تخصصها الصناعي.

ج. إعداد دورات تدريبية لتدريب المراجعين على قطاعات صناعية معينة .

د. إلزام منشآت الأعمال كبيرة الحجم بالتعاقد مع مراجعين متخصصين في مجالاتهم الصناعية.

3. دور منشآت الأعمال:

تلعب منشآت الأعمال دورها في تفعيل استراتيجية التخصص الصناعي من خلال النقاط الآتية:

أ. التعاقد مع مراجعين متخصصين في مجال قطاعاتهم الصناعية المحددة.

ب. عدم التركيز عند التعاقد مع المراجعين على الأتعاب، وإنما على محددات أخرى على رأسها التخصص الصناعي في قطاع محدد، لما يوفره التخصص من معرفة وخبرة كافية في مراجعة نشاط المنشأة.

ج. اقتناع مالكي منشآت الأعمال ومجلس إدارتها بأن التعاقد مع المراجعين المتخصصين يزيد من جودة القوائم المالية.

10/2 المعايير التي تناولت التخصص (المهني) الصناعي لمراجع الحسابات:

لا يوجد معيار يدل صراحة على ضرورة تخصص المراجع في نشاط صناعي محدد من النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من المعايير التي بينت أهمية فهم المراجع لطبيعة صناعة العملاء الذين يتعاقد معهم، إذ يعدُّ هذا الفهم ضرورياً من قبل هذه المعايير لأجل تأدية المراجع عمله بكفاءة من خلال مساعدته في تخطيط عملية المراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تحديد مكامن الأخطاء والأخطار الممكنة في تلك الصناعة، وتعدُّ معايير المراجعة الأمريكية المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية من أبرز المعايير التي نادت بضرورة تفهم المراجع لطبيعة صناعة العميل والتي أسست بدورها لظهور ما يعرف بالتخصص الصناعي للمراجع(شلا،2015، ص43).

وكما أن مراجع الحسابات يلعب دور حوكمي – قانوني وتنظيمي – فهو يشهد ويصادق لمستخدمي التقارير المالية أن التقارير عرضت بشكل عادل نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي حسب المعايير المحاسبية. وأن المراجعة تمت استناداً إلى معايير المراجعة المتفق عليها. لذا تعدُّ معايير المراجعة هي المقاييس التي يقاس بها العمل من حيث الجودة ومن حيث الأهداف التي يبتغى الوصول إليها، وقد أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عدداً من معايير التدقيق المتعارف عليها باعتبارها أداة لقياس الأداء في مهنة المراجعة ، أطلق عليها " معايير المراجعة

المقبولة قبولاً عاماً " وتعد تلك المعايير المصدر الأساس الذي يعتمد عليه في مهنة المراجعة في جميع أنحاء العالم، وقد اعتبرت هذه المعايير عامة أو مقبولة قبولاً عاماً أو متعارفاً عليها، ويجب أن ينظر الممارسون إلى معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً ونشرات معايير المراجعة على أنها المعايير الدنيا للأداء وليست المعايير القصوى أو المثالية للأداء، والمراجع الذي يمارس المهنة ويعمل على تخفيض مجال المراجعة بالاعتماد على المعايير فقط بدلاً من تقييم جوهر وطبيعة الموقف الذي يتعامل معه، فإنه سوف يفشل في تنفيذ مقتضيات هذه المعايير. فإذا رأى المدقق أن متطلبات معيار ما غير عملية أو مستحيل القيام بها، فعليه اتباع تصرفات بديلة، وبالمقابل مع وجود أمرٍ قيمته النسبية قليلة فإنه لن يكون من الضروري اتباع المعيار، ومع هذا فإن عبء تفسير الانحراف عن المعايير إنما يقع على عاتق المراجع(المشهداني،2012، ص228).

ويمكن تعريف معايير المراجعة على أنها " المقاييس التي يقاس بها عمل المراجع من حيث الجودة ومن حيث الأهداف التي يبتغى الوصول إليها، وتم استنتاج هذه المعايير منطقياً من فروض ومفاهيم المراجعة"، لذا فإن المعيار في مجال المراجعة يمكن أن يمثل قاعدة عامة تسترشد بها المراجع في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية المراجعة بالجودة الملائمة (المشهداني،2012، ص228).

وكما لم تشر معايير المراجعة سواء المصرية أم الدولية أم الأمريكية (المتعارف عليها) بشكل مباشر وصريح إلى الاتجاه الخاص بتخصص المراجع الخارجي. فلا يوجد في أي من هذه المعايير معيار مستقل لهذا الاتجاه، كذلك لم تنص هذه المعايير على ضرورة المراجعة بمعرفة مراجع متخصص، وعلى الرغم من ذلك فقد طالبت العديد من المعايير المراجع بضرورة اكتساب قدر مناسب من المعلومات عن نشاط المنشأة الخاضعة للمراجعة وعن الصناعة التي ينتمي إليها هذا النشاط (منصور،2007، ص27).

تضع هذه المعايير المقومات الأساسية التي يجب أن تتوافر في مدقق الحسابات؛ حتى يكون قادراً على مزاولة عمله بالمهنية والكفاءة المطلوبة، وفيما يأتي نبذة عن تلك المعايير المتعلقة بالتخصص (المهني) الصناعي:

1- معيار المراجعة الدولي رقم 310 بعنوان " المعرفة بطبيعة النشاط:

يهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات ومعايير حول المقصود بالمعرفة بطبيعة نشاط المنشأة وبيان لماذا يعدُّ الأمر مهماً للمراجع ولأعضاء فريق المراجعة عند أداء مهمة المراجعة، بالإضافة إلى كيفية حصول المراجع على تلك المعرفة واستخدامها، وعند القيام بمراجعة القوائم المالية ينبغي على المراجع أن يكون لديه معرفة أولية كافية بطبيعة عمل المنشأة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه حتى يتمكن من تحديد وتقييم المخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة، وفي تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق عملية المراجعة، وورد في البند الثاني من المعيار أن مستوى المعرفة يحتوي على المعرفة العامة بالبيئة الاقتصادية والصناعية التي تعمل خلالها المنشأة ومعرفة كيفية قيام المنشأة بتنفيذ أعمالها وقبل قبول الارتباط بأداء عملية المراجعة يجب أن يكون المراجع على دراية بكل من طبيعة نشاط وملكية إدارة عمليات المنشأة التي سيقوم بمراجعتها، كما يجب أن يضع في اعتباره ما إذا كان يستطيع الوصول إلى مستوى المعرفة التي تكفي لأن يقوم بعملية المراجعة على أكمل وجه، وتعدُّ عملية الحصول على المعلومات والمعرفة المطلوبة عملية مستمرة ومتصلة يتم فيها جمع وتقييم المعلومات وكذلك ربطها بدليل الإثبات في عملية المراجعة، وكذلك المعلومات التي تم الحصول عليها في كل مراحل عملية المراجعة، ويمكن للمراجع كما ورد في البند 8 من هذا المعيار الحصول على المعرفة بطبيعة المنشأة وطبيعة نشاطها من عدد من المصادر على النحو الآتي(دبور،2013، ص32):

أ. الخبرة السابقة بطبيعة نشاط المنشأة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه والمناقشات التي تتم مع أشخاص داخل المنشأة.

ب. مناقشة الموظفين في قسم المراجعة الداخلية وفحص تقارير المراجعة الداخلية.

ج. مناقشة المراجعين الآخرين وكذلك المستشارين القانونيين الذين قاموا بتقديم خدمات للمنشأة أو لمثل مجال نفس الصناعة.

د. مناقشة بعض الأفراد خارج المنشأة الذين على دراية بها مثل: رجال الاقتصاد، العملاء، الموردين، والمنافسين، الصحف المالية، تقارير البنوك، مطبوعات متعلقة بنشاط المنشأة مثل الإحصائيات الحكومية، الدراسات المسحية، والقوانين واللوائح التي لها أثر جوهري على

المنشأة، زيارات إلى مكاتب العميل ومواقع الإنتاج المختلفة (Chen, Y.M 2005, P227).

إن المعرفة بطبيعة النشاط يعد بمنزلة إطار للمراجع من خلاله يتمكن من إصدار حكمه المهني، إذ إن فهم طبيعة عمل منشأة عميل المراجعة واستخدام المعلومات التي حصل عليها المراجع تساعد في الآتي (دبور،2013، ص32):

أ. تقييم المخاطر وتحديد الصعوبات التي قد تواجه المراجعين أثناء تأدية خدمات المراجعة.

ب. تخطيط وأداء عملية المراجعة بشكل كفؤ وفعال.

ج. تقييم أدلة الإثبات بدقة في عملية المراجعة.

د. تقديم خدمات أفضل لعميل المراجعة.

هـ. تقييم التقديرات المحاسبية وقرارات الإدارة.

و. التعرف على الظروف غير العادية مثل وجود غش وعدم التزام بالقوانين واللوائح.

ز. مراعاة مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاح في القوائم المالية.

2- معيار المراجعة رقم (240) بعنوان مسؤولية المراجع عن الغش والأخطاء عند مراجعة القوائم المالية:

يهدف هذا المعيار الدولي للمراجعة إلى تحديد وتوفير إرشادات عن مدى مسؤولية المراجع عن دراسة الأخطاء والغش عند مراجعة القوائم المالية.

عندما يتم تخطيط وأداء عملية المراجعة، وكذلك عندما يتم تقييم نتائج عملية المراجعة والتقرير عنها يتعين على المراجع دراسة مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الناتجة عن الغش أو الخطأ. ويشير مصطلح الغش إلى الأفعال المتعمدة والتي تؤدي إلى تحريفات في القوائم المالية، في حين يشير مصطلح الخطأ إلى عدم التعمد ولكنه يؤدي أيضاً إلى تحريفات في القوائم المالية، مثل الأخطاء المحاسبية أو الكتابية في السجلات أو البيانات المحاسبية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية، فيما يتعلق بالغش والخطأ فإن المراجع لا يمكن أن يكون مسؤولا عن منع الأخطاء والغش، ولكن عند تخطيط عملية المراجعة فإنه يجب على المراجع أن يقوم بتقدير المخاطر الخاصة بحدوث خطأ أو غش يؤدي إلى تحريفات جوهرية في القوائم المالية، كما يتعين عليه أن يستفسر من الإدارة عن أي وجود للغش أو الخطأ الجوهري الذي يتم اكتشافه (الحداد،2008، ص77).

بالنظر إلى مسؤولية المراجع عن تقدير المخاطر حول حدوث الغش والخطأ، فإنه ينبغي على المراجع أن يصمم الإجراءات للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن الغش أو الخطأ الذي يتم اكتشافه وتعدُّ جوهرية بالنسبة للقوائم المالية ككل. وبناءً على ذلك فإن المراجع يسعى للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة بأنه لم تحدث أخطاء أو حالات غش جوهرية للقوائم المالية، هنا يكون احتمال اكتشاف الأخطاء أكبر من احتمال اكتشاف الغش وذلك باعتبار أن الغش عادة يتم ارتكابه بحرفية ويصاحبه تصميم إجراءات معينة لإخفاء وجوده.

3- معيار المراجعة الدولي رقم 220 بعنوان " الرقابة على جودة عملية المراجعة:

ورد ضمن الفقرة السادسة من هذا المعيار أنه ينبغي على مكتب المراجعة أن يضع سياسات لرقابة مستوى أداء العاملين به تحتوي على الأهداف الآتية (الحداد،2008، ص72):

أ. أن المراجعين العاملين بمكتب المراجعة ملتزمون بمبادئ الاستقلالية والنزاهة والموضوعية والأخلاقيات المهنية.

ب. يتعين على مكتب المراجعة أن يستعين بمن لديهم المهارة والكفاءة التي تساعدهم في أداء الأعمال المسندة إليهم بعناية مهنية كافية.

ج. إسناد أعمال المراجعة إلى أفراد قد حصلوا على درجة من التدريب العملي ولديهم التأهيل المهني المطلوب في ظل الظروف المحيطة.

د. أن يكون هناك توجيه وإشراف مباشر، وفحص للعمل عند كافة المستويات لأغراض توفير تأكيد معقول بأن العمل المؤدى يفي بمعايير الجودة الملائمة.

هـ. إجراء تقييم للعملاء المرتقبين وفحص العملاء القائمين على أساس دوري وعند اتخاذ قرار قبول أو عدم قبول الاحتفاظ بالعملاء يجب مراعاة مدى استقلالية المكتب ومقدرته على تقديم الخدمة للعميل على النحو الملائم وامتلاكه للقدرات التي تمكنه من ذلك.

ويؤكد هذا المعيار في فقرته التاسعة على أنه يجب على المراجع ومساعديه أن يراعوا توفر تأهيل مهني كافٍ وملائم لتوفير تأكيد معقول بأن الأعمال التي يقومون بتنفيذها ستؤدي بعناية واجبة من خلال درجة التأهيل المهني في ظل الظروف المحيطة.

إن اهتمام معايير المراجعة الدولية بتخصص المراجع لم يقتصر على المعايير المذكورة، فهناك معايير أخرى نصت على ضرورة إلمامه بقدر كافٍ من المعلومات عن نشاط المنشأة والصناعة التي ينتمي إليها. ومن أهمها ما يأتي (منصور،2007، ص28):

1. معيار المراجعة رقم (240) بعنوان مسؤولية المراجع عن الغش والأخطاء عند مراجعة القوائم المالية.
2. معيار المراجعة رقم (250) بعنوان مراعاة القوانين والقرارات التنظيمية عند مراجعة القوائم المالية. ويقع المعياران السابقان ضمن المجموعة الثانية والتي تتناول أهداف مراجعة القوائم المالية والجوانب المرتبطة بمسئوليات المراجع.
3. معيار المراجعة رقم (330) بعنوان إجراءات المراجع لمواجهة المخاطر المتوقعة.
4. معيار المراجعة رقم (400) بعنوان تقدير المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية. وتقع المعايير الثلاثة السابقة ضمن المجموعة الثالثة التي تتناول تخطيط أعمال المراجعة.
5. معيار المراجعة رقم (450) بعنوان مراجعة التقديرات المحاسبية. ويقع هذا المعيار ضمن المجموعة الرابعة بعنوان إثباتات المراجعة.

11/2 التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في ضوء متطلبات الحوكمة:

إن ضعف هياكل الحوكمة وعدم ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال يمكن أن يسهم في زيادة عمليات التلاعب والغش في القوائم المالية، ومن ثمَّ زيادة حالات الانهيار والإفلاس المالية، مما يعني قصور في جودة عملية المراجعة، ويمكن للتخصص الصناعي للمراجع أن يزيد من جودة عملية المراجعة وتقليل من حالات التلاعب في القوائم المالية، باعتبار أن التخصص الصناعي للمراجع يؤدي إلى تفعيل آليات الحوكمة ومن ثمَّ زيادة جودة التقارير المالية وتقليل احتمالية إصدار تقارير مالية احتمالية (توفيق،2015، ص241).

كما تركت الانهيارات الكبرى التي حدثت للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية أثراً سلبياً في الاقتصاد الأمريكي، مما دعا إلى إيجاد قواعد رسمية كقوانين حقوق المساهمين وقانون التعاقدات ووجود متابعة الشركات المخالفة ومحاسبتها وإيقاع المسؤولية الشخصية على الرؤساء التنفيذيين للشركات بسبب تقديم حساباتهم بصورة مضللة وأن تكون هذه القوانين قادرة على إحداث تغيير إيجابي في مجال الاستثمار (مزهر & كاظم،2019، ص186).

ودعمت العديد من القوانين التي صدرت بعد الانهيارات المالية والإفلاسات والفضائح المالية استقلال المراجع الخارجي مثل قانون (Sarbanes Oxely) إذ هدف هذا القانون إلى دعم مبادئ

الحوكمة وتقوية ودعم استقلال المراجع الخارجي من خلال فرض عقوبات صارمة على المراجعين في حالة مخالفة قواعد السلوك المهني ومبادئ الحوكمة، ويمكن أن تؤثر مراجعة الحوكمة على استقلال المدقق سلبياً إذا كان المدقق غير ملم بمعايير وأهداف الحوكمة وإجراءات تدقيقها، فالمدقق في هذه الحالة يكون عرضة للتأثيرات من أطراف خارجية أو عرضة لتأثير لخبراء التدقيق وأراءهم (المشهداني،2012، ص230).

في عام (2002) صدر قانون Sarbanes– Oxley في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تعزيز الرقابة في مكاتب المحاسبة والتدقيق من خلال ضرورة الالتزام بالبنود الواردة فيه، ومنذ صدوره تجلى أثرة على الممارسات والأساليب المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يأتِ الأهداف التي يسعي إلى تحقيقها قانون Sarbanes– Oxley: ويتضمن القانون جملة من الأهداف الداعية إلى النهوض بالبيئة المحاسبية واكتساب ثقة المستثمرين واسترجاعها ومنها الآتي (مزهر & كاظم،2019، ص187):

1. الشفافية والإفصاح في تقديم المعلومات: إذ تتحقق الشفافية والإفصاح بدراسة القوائم والتقارير المالية السنوية والالية قبل الاعتماد عليها والإفصاح عنها لغرض التوصل إلى قناعة تامة بأنها لا تتضمن أي بيانات أو عبارات غير صحيحة، وأن تكون ذات أهمية نسبية، والتأكد من أنه لم يحذف من هذه القوائم أي معلومات أو بيانات أو مبالغ من شأنها أن تجعلها مضللة.
2. التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة في الشركة ومدى فاعليته في الحد من عمليات الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ هذه الأنشطة والثبات في تنفيذها.
3. دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة: وأي تغيير في هذه السياسات المتبعة، والأخذ بعين الاعتبار بمدى ملائمة هذه السياسات لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المركز المالي ونتائج أعمالها.
4. الإشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء التي من شأنها أن تحدث في الشركة.
5. دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها.

6. التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها.
7. تقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين والرفع من كفاءة ما يقومون به من الأعمال.
8. اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين إذ تفرض أشد العقوبات على المديرين والرؤساء وفرض إجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المراجعين.

كما حدد قانون Sarbanes– Oxley Act ستة متطلبات للجان المراجعة وهي (بافقير ،2015، ص59) :

1. لجنة المراجعة يجب أن يتم تشكيلها من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.
2. لجنة المراجعة يجب أن تكون مسؤولة بشكل مباشر عن التعيين، وتحديد التعويضات، والإشراف على عمل المراجع الخارجي.
3. لجنة المراجعة يجب أن يكون لها الصلاحية authority للتعاقد، أو الاستعانة باستشاريين engage advisors من خارج المنشأة.
4. لجنة المراجعة يجب أن يكون لديها الموارد الكافية لتتمكن من القيام بواجباتها بفعالية.
5. يجب أن يرفع المراجعون تقريراً إلى لجنة المراجعة عن كل السياسات والممارسات المحاسبية المهمة أو الحرجة critical accounting policies and practices المستخدمة من قبل العميل.
6. يجب أن تصدر هيئة الأوراق المالية SEC القواعد التي تتطلب من الشركات العامة الإفصاح عن إذا ما كانت لجنة المراجعة فيها تضم على الأقل عضو لديه الخبرة المالية.

الفصل الثالث:

مصداقية التقارير المالية

1/3 مقدمة:

تعدُّ التقارير المالية الوسيلة الأساسية لمعرفة وضع المنشاة المالي وتحليل نتائجها عبر السنوات المتعاقبة من قبل المهتمين بوضع تلك المنشأة وذلك لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة لتنوع وأهمية المعلومات التي تحتويها هذه التقارير (القرالة،2011، ص28).

وكما تعدُّ المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات أهمية كبيرة للتعرف على أداء المنشاة وقياس مركزها المالي والتغيير في حقوق المالكين، والتعرف على التدفقات النقدية الواردة والخارجة من المنشاة ومعرفة إيرادات ومصاريف المنشاة والاطلاع على مجمل الربح والخسارة، كذلك تعدُّ التقارير المالية ملخصاً للعمليات والأحداث المالية التي حدثت خلال الفترة المالية التي تخص تلك التقارير، لذلك من المفترض أن تصل هذه التقارير للمستفيدين منها بكل سهول ويسر وذات مصداقية عالية وموثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات (القرالة،2011، ص28).

وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تراجع من قبل المراجع الحسابات خاصة بعد انهيار الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات وإلقاء اللوم على مكاتب المراجعة مما أدى إلى نفور المستثمرين وبدوءا يشككون في نظم إدارة الشركات التي تعرضت للانهيار ومدى مسئولة مراجع الحسابات (شعت،2017، ص40).

لذلك يهتم هذا الفصل بمناقشة مفهوم مصداقية التقارير المالية وخصائصها وأهميتها وأهدافها، كذلك أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

2/3 مفهوم مصداقية التقارير المالية:

عرَّف مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) الثقة بأنها مدى توافر درجة معتدلة من الاطمئنان في التقارير المالية والتأكد بأن هذه المعلومات تم إعدادها جيداً. أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد عرف الثقة بأنها المعلومات التي تفيد مستخدميها ويمكن الاعتماد عليها وتكون خالية من الأخطاء الجوهرية (مزهر ، كاظم،2019، ص188).

ويقصد بالمصداقية هو مدى توفر الثقة الكاملة لاستخدام شيء معين لتحقيق أهداف معينة ضمن نظام متكامل، والثقة في النظام تتمثل بأداة مهنية تستخدم من أجل إضفاء صفة التوكيد لك من الإدارة والعملاء والملاك والهيئات الحكومية، والجهات الأخرى ذات العلاقة (الرشيدي، 2012، ص6).

أما في المفهوم المحاسبي للمصداقية فتتمثل بمدى توفر الثقة في المعلومات والبيانات المحاسبية المعدة من قبل الشركة والمقدمة للأطراف المستخدمة لها من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، أي يقال بأن درجة توفر الثقة في معلومة محاسبية معينة فإنه يدل على صحة هذه المعلومة وإمكان استخدامها في مجال معين يحقق الأهداف المرجوة (الرشيدي، 2012، ص6).

وعرفت المصداقية بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة، ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق، والحيادية)، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومات مكملة لخاصية الملاءمة، ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز (العازمي،2012، ص51).

وكما تم تعريف الموثوقية أو المصداقية على أنها "عبارة عن الإجراءات الواجب اتباعها لجعل المعلومات موثوقاً بها من قبل أصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص، وإقناعهم بنجاحها" (القرالة،2011، ص35).

وتعرف بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقق، والحيادية)، وأن خاصية الوثوق بالمعلومة مكملة لخاصية الملاءمة، ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز (الرشيدي، 2012، ص6).

المصداقية هي احتواء التقارير المالية على قدر كافٍ ومقبول من الثقة وأن المعلومات الواردة فيها تعبر بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية وأن تكون خالية من الأخطاء المالية والغموض (الزيادي،2013، ص206).

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف مصداقية التقارير المالية على أنها: عملية إظهار المعلومات المالية سواء أكانت كمية أم وصفية في التقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة بصدق وأمانة مما يجعل التقارير المالية غير مضللة وخالية من الأخطاء المالية والغموض، وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية.

وأن خاصية المصداقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وأن درجة الوثوق بالمعلومات تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات (القرالة،2011، ص35).

وتكون المعلومات موثوقة أو ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء أو التحيز، ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، ومن ثمَّ يجب معالجة الأحداث وعرضها تماشياً مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها (أحمودة،2015، ص32).

تعدُّ مصداقية التقارير المالية هي إحدى الخصائص الأساسية للقوائم المالية وايضاً هي أحد معايير الاعتراف والقياس لتلك التقارير حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويمكن أن يكون البند في التقارير موثوقاً أو ذا مصداقية عالية إذا كانت المعلومات المتعلقة به تعرض بأمانة وخالية من الأخطاء الجوهرية ومحايدة أو خالية من التحيز كذلك فإن اكتساب صفة الموثوقية يتطلب التمتع بصفتين أساسيتين (القرالة،2011، ص35):

1. المعاملات والأحداث الأخرى التي يفترض أن تغطيها المعلومات ينبغي أن تعالج محاسبياً وتقدم طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط في شكلها القانوني.
2. ينبغي على معدي التقارير المالية أثناء تعاملهم مع ظروف عدم التأكد أن يمارسوا الاجتهاد أو درجة من الحرص أو بعبارة أخرى الحيطة والحذر.

3/3 خصائص مصداقية التقارير المالية:

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة (الجوهر، 2011، ص114).

برز دور التقارير المالية في تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها في صنع القرارات، لذا يجب أن تتصف المعلومات المالية المتضمنة في تلك التقارير بعدة مزايا تعرف بالخصائص النوعية للتقارير المالية وهدفها هو ضمان أن تكون المعلومات المقدمة بالجودة الكافية لمساعدة مستخدمي تلك التقارير في صنع القرارات، وقد تم تحديد تلك الخصائص من خلال تضافر جهود بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وانقسمت هذه الخصائص إلى نوعين: خصائص أساسية وأخرى ثانوية أو معززة، إذ يشترط ان تتصف المعلومات المتضمنة في التقارير المالية بالخاصيتين الأساسيتين حتى تكون مفيدة في صنع القرارات المناسبة، وتعد الخصائص النوعية الثانوية معززة للتقارير المالية فهي تحسن فائدة المعلومات وتساعد في اتخاذ خيارات بين المعلومات التي تتصف بامتلاكها الخصائص الأساسية (الحياري، 2017، ص24).

وفي يناير 2019م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تعديلاً على المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، وتضمنت هذه التعديلات التي أصدرت تعديلاً على إطار مفاهيم التقرير المالي ومن ضمنها الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، وسوف نتطرق لأخر تعديلات أصدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، والتي يمكن تفصيلها حسب أخر تعديل صدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على النحو الآتي (IASB، 2020، ص56-59):

1) الخصائص النوعية الأساسية:

الخاصيتان النوعيتان الأساسيتان هما الملاءمة والتعبير الصادق.

أ- **الملاءمة**

المعلومات المالية الملائمة هي تلك القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار، حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى.

تكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلتاهما، ويكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تُستخدم كمدخلات في الآليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، ولا يلزم أن تكون المعلومات المالية نفسها تنبؤاً أو توقعاً لتكون لها قيمة تنبؤية، وتُستخدم المعلومات المالية التي لها قيمة تنبؤية من قبل المستخدمين في إجراء تنبؤاتهم، ويكون للمعلومات المالية قيمة تأكيدية إذا كانت توفر ملاحظات عن تقويمات سابقة إما بتأكيدها أو تغييرها.

تُعد القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية قيمتين مرتبطتين، فالمعلومات التي لها قيمة تنبؤية غالباً ما تكون لها قيمة تأكيدية أيضاً، فعلى سبيل المثال معلومات الإيراد في السنة الحالية التي يمكن أن تُستخدم على أنها الأساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المستقبلية، يمكن مقارنتها بالتنبؤات التي تم إجراؤها في السنوات السابقة لإيراد السنة الحالية، ويمكن أن تساعد نتائجُ تلك المقارنات المستخدمَ على تصحيح وتحسين الآليات التي كانت تُستخدم لإجراء تلك التنبؤات السابقة.

ب-التعبير الصادق

تعبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بكلمات وأرقام، وحتى تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تعبر فقط عن الظواهر الملائمة، وانما يجب أن تعبر أيضاً بصدق عن جوهر الظواهر التي تستهدف التعبير عنها، وفي ظروف عديدة يكون جوهر الظاهرة الاقتصادية هو نفس شكلها القانوني، وإذا لم يكونا كذلك فإن الاقتصار على تقديم معلومات عن الشكل القانوني لن يعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية.

لكي يكون الوصف تعبيراً صادقاً تماماً، يجب أن تتوفر فيه ثلاث خصائص، هي أن يكون كاملاً وحيادياً وخالياً من الخطأ، ويُعد الكمال أمراً نادر التحقق، هذا إن كان قابلاً للتحقيق أصلاً، وهدف المجلس هو تعظيم تلك الصفات إلى أقصى حد ممكن، ويشمل الوصف الكامل جميع المعلومات الضرورية للمستخدم ليفهم الظاهرة الموصوفة، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات

الضرورية، فعلى سبيل المثال من شأن أي وصف كامل لمجموعة من الأصول أن يشتمل كحد أدنى على وصف لطبيعة الأصول في المجموعة، ووصف رقمي لجميع الأصول في المجموعة، وتوضيح لما يعبر عنه الوصف الرقمي (على سبيل المثال، التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة)، وقد يستلزم أيضاً تقديم الوصف الكامل لبعض البنود ذكر توضيحات للحقائق المهمة عن جودة وطبيعة البنود، والعوامل والظروف التي يمكن أن تؤثر على جودتها وطبيعتها، والآلية المستخدمة لتحديد الوصف الرقمي.

ويخلو الوصف المحايد من التحيز في اختيار المعلومات المالية أو عرضها، فالوصف المحايد لا يكون متحيزاً أو مرجحاً أو مؤكداً أو غير مؤكد أو متلاعباً به بأية صورة أخرى لزيادة احتمال تلقي المعلومات المالية بشكل إيجابي أو غير إيجابي من قبل المستخدمين، ولا تعنى المعلومات المحايدة أن تكون المعلومات بدون غرض أو بدون تأثير على السلوك بل على العكس، وتكون المعلومات المالية الملائمة حسب تعريفها قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين، ومما يدعم الحيادية توخي الحيطة، والحيطة هي توخي الحذر عند القيام بالاجتهادات في الظروف التي يحيط بها عدم التأكد، والمقصود بتوخي الحيطة هو ألا تكون الأصول وبنود الدخل مبالغاً فيها وألا تكون الالتزامات والمصروفات منتقصاً منها، وبالمثل لا يسمح توخي الحيطة بالتقليل من الأصول أو بنود الدخل أو المبالغة في الالتزامات أو المصروفات، فهذه التحريفات يمكن أن تؤدي إلى المبالغة في الدخل أو المصروفات أو التقليل منها في الفترات المستقبلية، ولا يعني توخي الحيطة أن هناك حاجة إلى التباين، على سبيل المثال الحاجة المنهجية لأن تكون الأدلة التي تدعم إثبات الأصول أو الدخل أكثر إقناعاً من الأدلة التي تدعم إثبات الالتزامات أو النفقات، فمثل هذا التباين لا يُعد خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، ولكن قد توجد معايير معينة تحتوي على متطلبات متباينة إذا كان هذا نتيجة لقرارات تهدف إلى اختيار المعلومات الأكثر ملاءمة التي تعبر بصدق عمّا تستهدف التعبير عنه.

ولا يعنى التعبير الصادق الدقة من جميع الجوانب ويعني الخلو من الخطأ أنه لا توجد أي أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة، وأن الآلية المستخدمة لإنتاج المعلومات الواردة في التقرير قد اختيرت وطُبقت بدون أي أخطاء، وفي هذا السياق لا يعنى الخلو من الخطأ الدقة الكاملة من جميع الجوانب، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد ما إذا كان تقدير ما لسعر غير قابل للرصد أو قيمة غير قابلة للرصد يُعد تقديراً دقيقاً أو غير دقيق، لكن التعبير عن ذلك التقدير يمكن أن يكون

صادقاً إذا تم وصف المبلغ بشكل واضح ودقيق على أنه تقدير، واذا تم توضيح طبيعة وحدود آلية التقدير، واذا لم تحدث أي أخطاء في اختيار وتطبيق الآلية المناسبة لإجراء التقدير.

وتنشأ حالة عدم تأكد تحيط بالقياس عندما لا يكون من الممكن رصد المبالغ النقدية الواردة في التقارير المالية بشكل مباشر ومن ثم يلزم تقديرها، ويُعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساسياً من إعداد المعلومات المالية، ولا يقوض هذا من فائدة المعلومات إذا كانت التقديرات موصوفة ومشروحة بشكل واضح ودقيق، وحتى ارتفاع مستوى عدم التأكد المحيط بالقياس لا يمنع بالضرورة مثل هذا التقدير من تقديم معلومات مفيدة.

2) الخصائص النوعية المعززة:

تعد القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق من الصحة، وتوفر المعلومات في الوقت المناسب، والقابلية للفهم خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات التي تُعد ملائمة والتي تقدم تعبيراً صادقاً عمّا تستهدف التعبير عنه، وقد تساعد الخصائص النوعية المعزِّزة أيضاً في الاختيار بين طريقتين ينبغي استخدامهما لوصف ظاهرة ما إذا كانت كلتاهما متساويتين في تقديم المعلومات الملائمة والتعبير بصدق عن تلك الظاهرة.

أ. القابلية للمقارنة

تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار من بين بدائل، كالقيام على سبيل المثال ببيع استثمار أو الاحتفاظ به، أو الاستثمار في واحدة أو أخرى من المنشآت المعدة للتقرير، وبالتالي تكون المعلومات عن المنشأة المعدة للتقرير أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن منشآت أخرى، وبمعلومات مشابهة عن المنشأة نفسها لفترة أخرى أو لتاريخ آخر.

تعد القابلية للمقارنة الخاصية النوعية التي تمكِّن المستخدمين من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين البنود، وبخلاف الخصائص النوعية الأخرى لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد وانما تتطلب المقارنة وجود بندين اثنين على الأقل.

رغم أن الاتساق يرتبط بالقابلية للمقارنة، إلا أنهما مختلفان فالاتساق يشير إلى استخدام الطرق نفسها لنفس البنود، إما من فترة لأخرى داخل المنشأة المعدة للتقرير، أو في الفترة الواحدة عبر المنشآت المختلفة، وتعد القابلية للمقارنة الهدف أما الاتساق فهو يساعد على تحقيق ذلك الهدف.

كما أن القابلية للمقارنة لا تعني التطابق التام ولكن حتى تكون المعلومات قابلة للمقارنة، فإن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، والأشياء المختلفة يجب أن تبدو مختلفة، ولا تُعزَّز

قابلية المعلومات المالية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المختلفة تبدو متشابهة، مثلما لا يعززها جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة.

من المرجح تحقيق درجة ما من القابلية للمقارنة عن طريق استيفاء الخاصيتين النوعيتين الأساسيتين، وبطبيعة الحال ينبغي أن يكون التعبير الصادق عن ظاهرة اقتصادية ملائمة على درجة ما من القابلية للمقارنة مع التعبير الصادق من جانب منشأة أخرى من المنشآت المعدة للتقرير عن ظاهرة اقتصادية ملائمة مشابهة، رغم أنه يمكن التعبير عن ظاهرة اقتصادية معينة تعبيراً صادقاً بطرق متعددة، إلا أن السماح باستخدام طرق محاسبية بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلص من مدى قابليتها للمقارنة.

ب. قابلية التحقق من الصحة

تساعد قابلية التحقق من الصحة في طمأنة المستخدمين إلى أن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية التي تستهدف التعبير عنها، وتعنى قابلية التحقق من الصحة أنه بإمكان المراقبين المختلفين، الذين يكونون على قدر من المعرفة والاستقلال التوصل إلى توافق في الآراء، وليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً، على أن وصفاً معيناً يُعد تعبيراً صادقاً. ولا يلزم أن تظهر المعلومات الكمية في صورة تقدير لمبلغ محدد حتى يمكن التحقق من صحتها، بل يمكن أيضاً التحقق من نطاق من المبالغ المحتملة ومن الاحتمالات المتعلقة بها.

يمكن أن يكون التحقق مباشراً أو غير مباشر، والمقصود بالتحقق المباشر التحقق من مبلغ أو من تعبير آخر من خلال الرصد المباشر، على سبيل المثال عن طريق عد النقد، والتحقق غير المباشر هو فحص مدخلات نموذج أو معادلة أو أسلوب آخر واعادة احتساب المخرجات باستخدام المنهجية نفسها، ومثال ذلك التحقق من المبلغ الدفتري للمخزون عن طريق فحص المدخلات (الكميات والتكاليف) واعادة احتساب مخزون آخر المدة باستخدام نفس افتراض تدفق التكلفة (على سبيل المثال، استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً).

وقد لا يكون من الممكن التحقق من بعض التوضيحات والمعلومات المالية المستشرفة للمستقبل إلا في فترة مستقبلية، هذا إن أمكن التحقق منها أصلاً، ولمساعدة المستخدمين في تحديد ما إذا كانوا يستطيعون استخدام تلك المعلومات، فعادةً ما يكون من الضروري الإفصاح عن الافتراضات الأساسية وطرق جمع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تدعم المعلومات.

ج. توفر المعلومات في الوقت المناسب

يعنى توفر المعلومات في الوقت المناسب إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون المعلومات قادرة على التأثير على قراراتهم، وبشكل عام كلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة، إلا أن بعض المعلومات قد تظل متصفة بأنها مُوفرة في الوقت المناسب لفترة طويلة بعد نهاية فترة التقرير، لأن بعض المستخدمين على سبيل المثال، قد يحتاجون إلى تحديد وتقييم الاتجاهات.

د. القابلية للفهم

يؤدي تصنيف المعلومات وتمييزها وعرضها بوضوح ودقة إلى جعلها قابلة للفهم، وتعد بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ولا يمكن جعلها سهلة للفهم، وقد يؤدى استبعاد المعلومات المتعلقة بتلك الظواهر من التقارير المالية إلى جعل المعلومات في تلك التقارير المالية أسهل للفهم، إلا أن تلك التقارير ستكون غير كاملة وبالتالي يمكن أن تكون مضللة، ويتم إعداد التقارير المالية للمستخدمين الذين تتوفر لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية، والذين يقومون بقراءة المعلومات وتحليلها بعناية، بل إن المستخدمين الجادين والذين هم على دراية جيدة قد يحتاجون أحياناً إلى الاستعانة بأحد المستشارين لفهم المعلومات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية المعقدة.

4/3 أهداف مصداقية التقارير المالية:

إن أهداف مصداقية التقارير المالية لا تبعد من أهداف التقارير المالية لأن التقارير المالية في أصلها الوثوق بما يأتي فيها من بنود وفيما يأتي أهم أهداف مصداقية التقارير المالية (صولي،2015، ص30):

1- توفير معلومات موثوق فيها عن الأحداث والالتزامات الاقتصادية لمنشآت الأعمال من أجل:
   أ. تقييم مواطن القوة والضعف.
   ب. إظهار مواطن التمويل والاستثمار.
   ج. إظهار اساس مواردها لأغراض النمو.
2- توفير معلومات موثوق فيها عن التغييرات في صافي الموارد التي تنشأ من الأنشطة الموجهة لتحقيق أرباح منشأة الأعمال من أجل:
   أ. إظهار العائد الموزع المتوقع للمستثمر.

ب. إظهار قدرة منشأة الأعمال على السداد للدائنين والموردين وتوفير الوظائف للعاملين، وسداد الضرائب وتوليد الأموال لأغراض التوسع.

ج. إظهار ربحية المنشأة طويلة الأجل.

3- توفير المعلومات المالية النافعة لتقدير الأرباح المحتملة للمنشأة.

4- توفير الاحتياجات الأخرى من المعلومات عن التغييرات في الموارد والالتزامات الاقتصادية.

5- الإفصاح عن المعلومات الأخرى الملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

5/3 أهمية مصداقية التقارير المالية:

تعد القوائم المالية الأساس للمعلومات إذ يعتمد عليها كثير من المستفيدين والمستخدمين وتعد إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعدادها، إذ أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن القوائم المالية هي عصب التقارير المالية، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة. لذلك تعد التقارير المالية وسيلة أو أداة تستخدم لإبلاغ الجهات والأطراف الحكومية بالمعلومات التي يتم تجميعها وإعدادها في الحسابات المالية بصورة منظمة (محمد، 2019، ص79).

ويمكن أن تبين أهمية مصداقية التقارير المالية في النقاط الآتية (هدى،2015، ص42):

1- تساعد مصداقية التقارير المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

2- تساعد مصداقية التقارير المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفائها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3- التقارير المالية تعدُّ أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك...، وأيضاً وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

6/3 أهمية مصداقية التقارير المالية في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات:

تنبع أهمية التقارير المالية من خلال اعتماد العديد من الجهات المستخدمة لها على المعلومات المحاسبية الموجودة في تلك التقارير لاتخاذ قرارتهم الاقتصادية الرشيدة، إذ تتسع فئات مستخدمي التقارير المالية لتشمل جميع من لهم مصلحة في الشركة سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، وتتنوع المعلومات التي تحتاجها كل فئة من هذه الفئات تبعاً لطبيعة تلك الفئة. لكن الاحتكام إلى مبدأ الجدوى الاقتصادية الذي يتطلب المقارنة بين الفائدة المحققة من المعلومات المحاسبية من جهة وتكلفة إعداد ونشر هذه المعلومات من جهة أخرى، يجعل إعداد تقارير مالية خاصة (Special Financial Reports) تتنوع بتنوع مستخدمي المعلومات أمراً غير واقعي، لذا تم اعتماد منهج التقارير المالية متعددة الأغراض(Multi Purpose Financial Reports) أي بإعداد قوائم مالية تتضمن معلومات عامة عن الشركة وضمن توفير الحدود الدنيا من الإفصاح الذي يخدم أغراض كل فئة من فئات المستخدمين لتلك التقارير، بحيث تشمل هذه التقارير معلومات عن النشاط التمويلي والتشغيلي والاستثماري والتسويقي للشركة، وكذلك بعض المعلومات الاقتصادية أو السياسية التي تؤثر على نشاط الشركة(الحياري، 2017، ص 22-23).

وتخدم مصداقية التقارير المالية شرائح وطوائف مختلفة وتشمل المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين، ويستخدم هؤلاء التقارير المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يأتي:

1- **المستثمرون:**

يهتم مقدمو رأس المال بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منه إذ نجدهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح إذ يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات المناسبة في الوقت نفسه ولأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الأخرى واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم، ويحتاج المستثمرون كذلك إلى تقويم الاحتمالات المستقبلية لأجل الزيادة في استثماراتهم أو تحويلها إلى مشروع آخر وعدم الاستمرار في الاستثمارات لفترة معينة معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم التقارير المالية لذلك تحتاج التقارير المالية أن تكون ذات مصداقية وموثوقية (صولي،2015، ص35). وكما تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات

شراء أو بيع الأسهم، وتحديد توزيعات الأرباح وتقييم كفاءة وفاعلية إدارة الشركة، ومقارنة سهم الشركة بأسهم الشركات الأخرى (الحيارى، 2017، ص 23).

2- **العاملون:**

يهتم العاملون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية الوحدة الاقتصادية على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل لهم (صولي،2015، ص35). كما يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال (هدى،2015، ص40). ويهتم الموظفون أيضاً في الشركة بالمعلومات المتعلقة بمدى الأمان الوظيفي، وإمكانية التطور الوظيفي (الحيارى، 2017، ص 23).

3- **المقرضون:**

تشمل المؤسسات المالية والمصارف التي تقدم قروضاً وتسهيلات مالية للمشروع، أما في حالة عدم تقديم تسهيلات مالية فإنها سترغب بمتابعة نشاط المشروع لمعرفة قابليته الائتمانية فيما لو تقدم بطلب لتسهيلات مالية مستقبلاً (صولي،2015، ص36). كما يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق (هدى،2015، ص40). ويهتم المقرضون أيضاً بالحصول على معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة المقترضة على توفير السيولة اللازمة لسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه في الوقت المناسب، وتحديد نسبة إجمالي الديون المستحقة للغير على حقوق الملكية (الحيارى، 2017، ص 23).

4- **العملاء:**

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها (أحمودة، 2015، ص47). ويحتاجون إلى معلومات تساعدهم في التبوء بأداء الشركة المستقبلي ومقدرتها على الاستمرارية في إنتاج وبيع سلعها (الحيارى، 2017، ص 23).

5- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:**

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم (هدى، 2015، ص40). كما يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الانتمائي بالوحدة الاقتصادية (أحمودة، 2015، ص47). وتهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد احتمالية أن تكون الشركة عميلاً جيداً لديه المقدرة على الوفاء بالتزاماته تجاهها (الحيارى، 2017، ص 23).

6- **الحكومة ودوائرها المختلفة:**

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل والمبيعات، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني (أحمودة، 2015، ص47). كما تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد ومن ثمَّ أنشطة الوحدة الاقتصادية كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصائيات الدخل القومي وإحصائيات أخرى (صولي،2015، ص36). وكما تلجأ الفئات الحكومية إلى المعلومات التي تساعدها في تقييم مدى التزام الشركات بالقوانين والتشريعات كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تهتم بالمعلومات التي تساعدها في تحديد الضرائب على الشركات وتحديد مدى قدرة الشركات على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني (الحيارى، 2017، ص 23).

7- **الجمهور:**

تؤثر المؤسسات على قرارات الجمهور بطرق متنوعة من خلال تقديم مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها، في حين لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي جميع احتياجات هؤلاء

المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامه لهم جميعاً وإذ إن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين وكذلك سوف تفي بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها التقارير المالية(صولي،2015، ص36). ويحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة، بالإضافة إلى معلومات خاصة إضافية قد يصعب توفيرها في القوائم المالية ذات الغرض العام (الحيارى، 2017، ص 24).

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي التقارير المالية على التقارير المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة (هدى،2015، ص41).

7/3 أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تعزيز مصداقية التقارير المالية:

تعددت الدراسات التي تناولت تأثير المتغيرات المختلفة لجودة عملية المراجعة وبشكل خاص متغير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اتباع إدارات الشركات والمنظمات لآليات معينة تحقق من خلالها أغراضاً معينة، تفيد من خلالها فئة معينة أو أكثر من أصحاب المصالح في الشركات أو المنظمات على حساب الفئات الأخرى، ومن أهم المتغيرات التي قد تحدث في إدارة الشركات أو المنظمات التغيير المتعمد للأرباح المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية، إذ تتبع هذه الإدارات ممارسات معينة لإدارة هذه الأرباح.

تلجأ أغلب الشركات إلى مراقبي الحسابات لغرض إبداء رأيه في التقارير المالية المعدة من قبلها وذلك من أجل زيادة الموثوقية في تلك التقارير من قبل مستخدميها فزيادة اعتماد الشركات على مراقبي الحسابات المهنيين والمتخصصين في مجال المراجعة الخارجية يساعدها في تلبية متطلبات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات وذلك من خلال حسن سير العمل المحاسبي في داخل الشركة بما ينسجم مع متطلبات البيئة الخارجية بما يخدم الملاك والمستخدمين (عزيز& كاظم،2017، ص242).

ويقوم المراجع الخارجي من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده حول التقارير المالية، في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة التقارير المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، وعلى ذلك فإن المراجع

يلعب دور حوكمي – قانوني وتنظيمي – في أنشطة التقرير المالي للإدارة، من خلال إبلاغهم لمستخدمي التقارير المالية أن هذه التقارير عرضت بشكل عادل وصادق، فالمراجع يعمل مع العوامل والجهات التي تشترك في عمليات الحوكمة لضمان أن أصحاب المصلحة يحصلون على أعلى جودة للتقارير المالية، بالإضافة إلى المساعدة في حماية المصالح الحالية والمستقبلية لحملة الأسهم والمستثمرين الآخرين وغيرهم من أصحاب المصلحة (المشهداني،2012، ص227).

إذاً فإن المعرفة المتخصصة التي يمتلكها المراجع من جراء تخصصه في قطاع صناعة محددة تجعله يصل إلى درجة التمكن في معرفة أماكن حدوث الأخطاء بنوعيها ومدى إمكانية تكرارها في التقارير المالية، مما يعطي مستخدمي التقارير المالية قيمة إضافية متمثلة في شعورهم بحالة الاطمئنان بأن التقارير المالية خالية من أية تحريفات جوهرية (فخر،2015، ص79).

من مسؤولية مراجع الحسابات اكتشاف الغش والتلاعب والتقرير عنها، وتعد هذه المسؤولية أحد الأسباب المهمة التي ساعدت على ظهور فجوة التوقعات في مهنة المراجعة، إذ يعتقد معظم مستخدمي التقارير المالية، أن التقرير النظيف يعني أن المراجع قد اكتشف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو التلاعب التي تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل المراجعة، ومن ثمَّ فإن لدى مستخدمي التقارير المالية توقعاً عالياً بأن يقوم المراجع باكتشاف الغش والتلاعب، وذلك كهدف ضروري لعملية المراجعة في حين تختلف المعايير المهنية والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمنظمات المهنية عن وجهة النظر السابقة، إذ قللت المعايير والتوصيات من درجة مسؤولية المراجع بشأن اكتشاف الغش والتلاعب في التقارير المالية وذلك بالإشارة إلى أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الغش ومن ثمَّ فهي المسؤولة على منع التلاعب في التقارير المالية(مزهر & كاظم،2019، ص186).

إن جودة أداء المراجعة كوسيلة رقابية من الممكن أن تختلف، إذ تصف جودة المراجعة قدرة عملية المراجعة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ومن ثم حماية مصالح المساهمين، ويرتبط مستوى جودة المراجعة بمستوى جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التقارير المالية التي تم مراجعتها بمعرفة مراجعين ذوى جودة عالية قلما تحتوي على أخطاء جوهرية، وينعكس هذا بالطبع على تدني تكاليف علاقة الوكالة القائمة بين المساهمين والإدارة (دبور،2012، ص58).

تتلخص احتياجات مستخدمي التقارير المالية في معرفة المحتوى الإخباري للتقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال، فهم يتوقعون من مراجع الحسابات اكتشاف الأخطاء والمخالفات وأساليب الاحتيال التي من الممكن حدوثها، وأن يقدم رأياً تأكيدياً بخلو التقارير المالية منها، بالإضافة إلى إبلاغ السلطات المختصة عن التصرفات غير القانونية للعملاء والإفصاح عنها في حال وقوعها (فخر & شلا،2015، ص587).

ويبرز الدور المهم لامتلاك مراجع الحسابات المتخصص في مجال نشاط العميل وأثرة المباشر على قدراته المهنية من خلال (فخر & شلا،2015، ص588-589):

1- تحسين قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف أخطاء التقارير المالية:

يمكن القول إن طبيعة الصناعة وخصائصها التي ينشط فيها عمل المراجعة تؤدي دوراً مهماً في إمكانية ارتكاب الأخطاء بنوعيها في القوائم المالية إلى الحد الذي يعجز مراجع الحسابات عن اكتشافها، ومن ثم يعتبر امتلاك مراجع الحسابات المتخصص في صناعة معينة ذا تأثير إيجابي محتمل في الارتقاء بقدرات مراجع الحسابات على تقديره لمخاطر انطواء التقارير المالية على تضليل أو احتيال مالي، ومن خلال ما توفر تلك المعرفة من نموذج خاص يتضمن أساليب الغش والاحتيال المالي السائدة في قطاع التخصص، ومواطن حدوثها وإمكانية تغير مثل تلك الأساليب وسبل الكشف عنها.

ومن ثمَّ فإن إلمام مراجع الحسابات بطبيعة نشاط منشأة العميل وخصائصها محل المراجعة ستسفر عن ارتفاع كفاءته المهنية واكتشاف حالات الغش والتلاعب، ما سيمكن مستخدمي التقارير المالية من الحصول على قيمة إضافية متمثلة في حال الاطمئنان السائدة لديه بأن تعاقد المنشآت مع مراجع حسابات يمتلك الخبرة في تخصص نشاط العميل ينذر بخلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية.

2- زيادة قدرة مراجع الحسابات في اكتشاف ممارسة أساليب إدارة الأرباح والحد منها:

تتعدد صور ممارسات أساليب إدارة الأرباح، فمنها ما يكون على شكل ممارسة خاطئة في القياس المحاسبي مثل التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد، أو تأجيل المصروفات، أو تسجيل إيرادات وهمية، أو حتى المغالاة في تقييم المخزون وتكوين المخصصات، ومنها ما يكون على شكل

ممارسة خاطئة في التوصيل كعدم كفاية الإفصاح من قبل الإدارة أو التلاعب في إعلان نتائج الأعمال.

وهناك دافعان أساسيان لاتباع تلك الممارسات، الأول: تحقيق منافع ذاتية للإدارة، وعندئذ يكون الدافع انتهازياً أو غير أخلاقي ويكون للإدارة تأثير جوهري على المركز الحقيقي للمنشأة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية، أما الدافع الثاني يتعلق بالتأثير على مستخدمي التقارير المالية عن طريق إظهار دخل للمنشأة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة بهدف ضمان بقاء المنشأة واستمرارها في سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشأة.

وترتبط ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة بخصائص نشاط المنشأة والتي تشتمل على الآتي:

أ. وجود متطلبات قانونية وتنظيمية يمكن أن تضعف الاستمرار المالي وربحية المنشأة.

ب. هبوط الصناعة مع فشل متزايد للمنشأة ووجود انخفاض جوهري في طلب المستهلكين.

ج. وجود تغييرات سريعة في الصناعة نتيجة التغير السريع في التكنولوجيا أو التقدم السريع.

د. ارتفاع حدة المنافسة في السوق مع انخفاض هامش الربحية.

وللحد من ممارسه الإدارة لمثل تلك الأساليب فإنه لابد من اكتساب مراجع الحسابات الخبرة في تخصص نشاط العميل لما له من أهميه في توفير فرصٍ متزايدة للإلمام بأساليب إدارة الأرباح شائعة الاستخدام في القطاع الصناعي لتلك الصناعة ويمكن لمراجع الحسابات حينئذ أن يتحرى عن الأساليب والاختبارات التي تتناسب مع طبيعة الصناعة، وأن يحدد مدى الاختبارات التي يستخدمها في البنود ومن المرجح أن تتعرض لمثل تلك الممارسات ومن المتوقع أن ترتفع درجه الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات من ناحية قدرته على اكتشاف حالات التلاعب الناشئة عن ممارسه أساليب إدارة الأرباح والحيلولة من دون وقوعها(فخر & شلا،2015، ص589).

وتختلف مسؤولية مراجع الحسابات تجاه ممارسات إدارة الأرباح التي تتم في الشركات أو المنظمات الخاضعة للمراجعة، باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها إدارة الأرباح، فقد تكون ممارسات مشروعة وقد تكون ممارسات غير مشروعة، ويمكن بيان ذلك في الآتي (منصور، الرزين، 2013، ص16):

1. إدارة الأرباح التي تتم في نطاق المبادئ والمعايير المحاسبية:

قد تقوم بعض الشركات أو المنظمات بإدارة أرباحها عن طريق ممارسات مشروعة دون الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ودون مخالفة متطلبات المعايير المحاسبية، ويتم ذلك من خلال استغلال المرونة المتاحة والناتجة من الأحكام والتقديرات التي تقوم بها لبعض عناصر التقارير المالية والتي تؤثر على مقدار الأرباح المحاسبية، ومن أمثلة ذلك تقدير العمر الإنتاجي المتوقع للأصول الثابتة عند احتساب أهلاكها وتقدير قيمة المخصصات، وأن هذا الأمر قد يدفع الإدارة إلى اتباع معالجة محاسبية معينة تحقق بها مصالحها حتى ولو كانت هذه المعالجة لا تناسب طبيعة العملية محل المعالجة، ولا يتحمل المراجع مسؤولية عن إدارة الأرباح التي تمثل نوعاً من تطويع هذه المعايير مع رغبة إدارة الشركة أو المنظمة في إظهار نتيجة أعمالها بطريقة معينة، إلا أن المراجع يبقى مسؤولاً عن الحكم عن عدالة تقديرات الإدارة.

2. إدارة الأرباح التي تتم خارج نطاق المبادئ والمعايير المحاسبية:

قد تقوم بعض الشركات بإدارة الأرباح من خلال استخدام معالجات تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا تتفق مع المعالجات الواردة في المعايير المحاسبية، وإن إدارة الأرباح بهذا الشكل تمثل نوعاً من أنواع الغش والتضليل لمستخدمي التقارير المالية وخاصة المستخدمين الذين لا يملكون السلطة أو القدرة على الحصول على المعلومات الحقيقة، ومن أمثلة إدارة الأرباح التي تتم بالمخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الاعتراف بإيراد لم يحقق بعد، ويعد المراجع مسؤولاً عن إدارة الأرباح التي تتم بعيداً عن متطلبات المبادئ والمعايير المحاسبية.

وهناك بعض الخطوات التي يمكن أن يتبعها المراجع الخارجي لمواجهة المخاطر الناتجة عن ممارسة العملاء لأساليب إدارة الأرباح ويمكن ذكرها في الآتي (دبور،2012، ص58):

1. تحديد العملاء الذين يشكلون خطورة عالية كنتيجة لممارسة سلوك إدارة الأرباح.
2. تحميل هؤلاء العملاء بأتعاب إضافية مقارنة بالعملاء الأقل خطورة.
3. زيادة الجهد المبذول والاختبارات التفصيلية أثناء تنفيذ مهام مراجعة التقارير المالية لهؤلاء العملاء.
4. مناقشة أي تعديلات في التقارير المالية مثل تغيير الطرق المحاسبية لهؤلاء العملاء.

ويرى (منصور والرزين،2013) أن دور المراجعين الخارجين في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في شركات مساهمة يمكن أن تكون من خلال اتباع المراجع للإجراءات الآتية (ص16):

1. التأكد من معالجة بنود المصروفات والإيرادات في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية، ويمثل الدور الرئيس للمراجع الخارجي عند مراجعته للقوائم المالية لشركة معينة في التأكد من إعدادها طبقاً لمضمون المبادئ والمعايير المحاسبية، وينطبق ذلك على جميع عناصر هذه التقارير.
2. توسيع نطاق فحص العناصر التي تستخدم في إدارة الأرباح، ويتم ذلك من خلال توسيع المراجع لنطاق الفحص للعناصر التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في إدارة الأرباح مثل العناصر التي يحوط تقديرها عدم التأكد مثل المخصصات والإهلاكات، وكذلك العناصر التي يحوطها الشك والتي ترتبط بحدوث أحداث في المستقبل مثل الدعاوى القضائية والمنازعات الضريبية، ويترتب على التوسع في حجم الاختبارات انخفاض احتمالات مقاضاة المراجعين، إلا أنه يؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة.
3. تقويم مؤشرات احتمال وجود ممارسات لإدارة الأرباح، ويتم ذلك عن طريق تتبع المؤشرات التي قد تشير إلى احتمال حدوث ممارسات لإدارة الأرباح، ويعتمد ذلك على معرفة المراجع بطبيعة أعمال الشركة محل المراجعة وطبيعة الصناعة التي تعمل بها.

8/3 دور لجان المراجعة على تعزيز مصداقية التقارير المالية:

عرفت لجنة المراجعة على أنها إحدى اللجان الفرعية من لجان مجلس الإدارة ليس لها سلطة في اتخاذ القرارات، وتقوم بأنشطة وأفعال رقابية ويكون دورها استشارياً وتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات إلى مجلس الإدارة **(السامرائي،2016، ص 29)**.

إن هناك العديد من المهام التي تقع على عاتق لجان المراجعة في الشركات التي تشكل دوراً مهماً في تنفيذ المهام الأساسية لمجلس الإدارة وأداء الواجبات بفاعلية وكفاءة ودعم أنظمة الرقابة الداخلية وأبرز تلك المهام الآتي **(السامرائي،2016، ص29-30)**:

1- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم مدى كفاية ذلك النظام ومناقشته مع إدارة الشركة والقائمين بوظيفة المراجعة الداخلية، الذي من شأنه أن يؤثر على جودة التقارير المالية.

2- المتابعة والإشراف على النشاطات المتبعة من قبل الشركة والمتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية من خلال مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، والتأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية وتقييمها ومدى انسجامها مع أهداف التقارير المالية وغايتها، والحد من الأعمال غير القانونية والعوامل التي تؤدي إلى الاحتيال الذي يشكل خطراً على تلك التقارير.

3- تؤدي لجان المراجعة دوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية الذي من شأنه أن يزيد الثقة ما بين المستثمرين والشركة من خلال تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه والمحافظة على استقلاليته وإنشاء قنوات الاتصال بينه وبين المراجع الداخلي في الشركات.

4- تدعم لجان المراجعة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وفقاً لكفاءتهم، وفحص نشاطات وأداء وظيفة المراجع الداخلي ومراجعتها وتحديد أتعابهم.

وقال (شعت،2017) إن لجان المراجعة تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق قواعد الحوكمة **(شعت،2017، ص 50)**.

ويكتنف مفهوم التقارير المالية غموضٌ، كما أنه لا يوجد اتفاق عام على مضمون ومحددات هذا المصطلح، إلا أنه يمكن القول إن التقارير المالية التي تتسم بالجودة، نتيجة لجودة جميع الأطراف منها الإدارة، المراجعون، المنظمات المهنية، فلا يمكن أن تتحقق الجودة وحدها دون تكامل الأطراف، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة لإضفاء المصداقية على التقارير المالية، ففي النهاية تعمل كل من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي ولجان المراجعة على مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية، إذ يعدُّ ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي**(قديح،2013، ص 70)**.

وتكمن أهمية لجان المراجعة بفضل موقعها للقوائم المالية ومراجعة السياسات المحاسبية المستخدمة والتأكد أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية وتقييمها لنظام الرقابة الداخلي، وتعدُّ حلقة وصل بين المراجع الداخلي والخارجي والإدارة، إذ تساعد على تقليل الأخطاء وتخفيضها والحد من الأعمال غير القانونية التي تؤدي إلى الاحتيال، مما يعطي مصداقية أكبر للقوائم المالية فيزيد من جودتها، مما ينعكس بالشكل الإيجابي في تحسين جودة المراجعة الخارجية، لأن المراجع الخارجي يعتمد على صدق وعدالة القوائم المالية لإبداء رأي

نظيف، فيزيد ذلك من الثقة بين المستثمرين والمساهمين ومجلس إدارة الشركة**(شعت،2017، ص 51)**.

تشكل لجنه المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة التي تساهم بدور إشرافي مهم من خلال ما تقوم به من مهام، وما يفوض إليها من صلاحيات في ضوء دور مجلس الإدارة نفسه ومحدداته كأحد آليات حوكمة الشركات، وتهدف لجان المراجعة إلى زيادة سلامة ونزاهة عملية المراجعة المالية وجودة التقارير المالية، ويمكن أن تساعد لجنة المراجعة في الرقابة الداخلية من خلال زيادة مستوى النزاهة في عملية المراجعة المالية، وقد أكدت جميع التقارير واللوائح الصادرة حول حوكمة الشركات وتعزيزها على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة وطبيعة هذا الدور والوظائف التي يجب أن تقوم بها هذه اللجنة حتى تكون آلية فعالة للحوكمة **(بافقير، 2015،ص58)**.

وقد لخص (بافقير،2015) الدور الأساسي للجنة المراجعة في المنشآت في ثلاث وظائف وهي على النحو الآتي **(بافقير،2015، ص59-60)**:

1- مراقبة عملية إعداد التقارير المالية: وتعتبر مراقبة عملية التقارير إعداد التقارير المالية وظيفة رئيسة مهمة للجان المراجعة، وذلك للمساعدة في تحقيق هدف إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم لجان المراجعة بفحص التقارير المالية، وتقييم جودة الأرباح التي تحققها الشركة، وتقييم مخاطر وجود تحسن في القوائم المالية.
2- الرقابة على نظام الرقابة الداخلية: على الرغم من أن مسؤولية إنشاء نظام للرقابة الداخلية والحفاظ عليه تقع على عاتق الإدارة، فإن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً في الرقابة على هذا النظام والتأكد من كفايته والالتزام به. ويجب أن تتأكد لجنه المراجعة من أن إدارة المنشأة قد تناولت بالعلاج أوجه الضعف المختلفة في نظام الرقابة الداخلية.
3- الرقابة على وظيفة المراجعة الداخلية ووظائف المراجع الخارجي: يحدد مسؤوليات لجان المراجعة وعلاقتها بالمراجعة الداخلية في المنشأة. وتتضمن مسؤوليات لجان المراجعة في هذا الصدد مراجعة دليل المراجعة الداخلية، مراجعة تقارير المراجعة الداخلية، تقييم مدى موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية، متابعة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية اللازمة لإدارة (قسم) المراجعة الداخلية.

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

1/4 منهجية الدراسة:

1/1/4 المقدمة:

تعدُّ منهجية الدراســـة وإجراءاتها محوراً رئيســـاً إذ يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة تحقيقاً لأهداف الدراسة، لذا يهدف هذا الفصل إلي بيان منهجية الدراسة وإجراءاتها حيث يتناول هذا الفصل توضيح لأسلوب الدراسة المستخدم، ووصف مجتمع الدراسة وعينته، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها وثباتها.

وكما تضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الدراسة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي شملت على (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

2/1/4 مصادر وطرق جمع البيانات

تعتمد الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

1- **البيانات الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية، وتم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.
2- **البيانات الثانوية:** حيث أتجه الباحث في معالجة الإطار النظري إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

3/1/4 مجتمع وعينة الدراسة:

قام الباحث بتحديد البنوك العاملة بمحافظة حضـــرموت وكان عددها قوام (10) بنوك، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدارسة وهم الموظفين المتخصصين في تخصص محاسبي والموظفين العاملين في مجال عمل محاســـبي وعدد من المراجعين الخارجيين لتلك البنوك، وقد قام الباحث بتوزيع (90) استمارة استبانة، وتم استرداد 69 وبعد استبعاد 4 استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة لإجابة، أصبحت الاستبيانات الخاضعة للدراسة 64 استبانة كما هو موضح في الجدول رقم (4-1) على النحو الآتي:

الجدول رقم (4-1) العينة الموزعة والمستردة

العينة التي شملتها الدراسة	عدد الاستبانات			
	الموزع	المرجوع	المرفوض	القابل للتحليل
فرع البنك المركزي اليمني	10	8	0	8
فرع بنك اليمن الدولي	15	11	0	11
فرع البنك التجاري اليمني	10	6	0	6
فرع البنك العربي	5	5	1	4
فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي	10	10	0	10
فرع بنك التضامن الإسلامي	3	2	1	1
فرع البنك اليمني للإنشاء والتعمير	5	5	1	4
فرع بنك سبأ الإسلامي	7	5	0	5
فرع بنك اليمن والبحرين الشامل	10	8	1	7
فرع بنك اليمن والكويت	5	3	1	2
المراجعون الخارجيون	10	6	0	6
المجموع	90	69	5	64

4/1/4 تصميم أداة الدراسة:

إن أداة الدراسة هي وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة في مجال البحث العلمي من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. ومن هنا فقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداةً رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، إذ مرت الاستبانة بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية، وتمثلت هذه المراحل في:

1- مرحلة إعداد الاستبانة:

في هذه المرحلة تم الحصول على بعض العبارات والأفكار من خلال استقراء الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، إذ مثلت الدراسة بمتغيرين رئيسين أحدهما مستقل والآخر تابع، فالمستقل يتمثل بعناصر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، والتابع يتمثل في مصداقية التقارير المالية.

2- وصف الاستبانة

احتوت الاستبانة على قسمين رئيسين:

الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، إذ يحتوي هذا الجزء على بيانات حول العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (52) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على خمسة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً) ويتضمن (7) عبارات.

المحور الثاني: ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي ويتضمن (7) عبارات.

المحور الثالث: تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً ويتضمن (13) عبارة.

المحور الرابع: التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات في القدرة على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح ويتضمن (13) عبارة.

المحور الخامس: عناصر مصداقية التقارير المالية ويتضمن (12) عبارة.

5/1/4 اختبار ثبات الأداء وصدق محتوى الاستبانة:

للتأكد من الصدق الظاهري الاستبانة وصلاحية عباراتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة أسماء المحكمين في الملحق رقم (1)، وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليها وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (2)، ومن ثم تم اختبارها إحصائياً على النحو الآتي:

1/5/1/4 اختبار ثبات الأداء:

المقصود بثبات الأداء هو التأكد فيما إذا أعيدت الاستبانة إلى العينة نفسها هل سيتم الحصول على نفس النتيجة، ولذا قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة بطريقة كورنباخ ألفا، ومن ثم بحسب معامل الاتساق الداخلي.

جدول رقم (4-2)

نتائج اختبار أداة الثبات

المحور	معاملات ثبات الأداء		
	عدد العبارات	كورنباخ ألفا	معامل الاتساق الداخلي
المحور الأول: العبارات المتعلقة بحجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً)	7	0.670	0.814
المحور الثاني: العبارات المتعلقة بارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي	7	0.863	0.929
المحور الثالث: العبارات المتعلقة بتقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً	13	0.877	0.936
المحور الرابع: العبارات المتعلقة بالتخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات على القدرة على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح	13	0.875	0.964
المحور الخامس: العبارات المتعلقة بعناصر مصداقية التقارير المالية	12	0.916	0.981
جميع المحاور	52	0.949	0.993

تشـــير نتائج الجدول رقم (4-2) أن معاملات الثبات كورنباخ ألفا، والاتســـاق الداخلي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الدراسة قد تراوحت بين **(0.670-0.916)**، **(0.814-0.981)** على التوالي وعلى مســتوى الاســتبانة كاملاً، فقد بلغت لكل منهما **(0.949)**،**(0.993)** على التوالي وكانت جميع تلك القيم أكبر بكثير من **(0.60)** وبعضـــها تجاوزت**(0.90)** مما يدل على أن أداة الدراســـة (الاســـتبانة) التي بموجبها تم جمع بيانات العينة تتصف بالثبات العالي جداً، وبما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

2/5/1/4 صدق المحتوى:

المقصـود بصـدق المحتوى هو أن عبارات كل محور ترتبط بدرجة عالية بمحورها وتشـترك معاً في قياسه؛ ولذا قام الباحث بحساب معاملات الصدق من خلال ربط العبارة بمحورها ومن ثم حساب معامل الارتباط بيرسون**pearson correlation** والآتي يوضح ذلك:

المحور الأول: حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً):

الجدول رقم (4-3)

قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً) بمحورها

العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	0.503**	0.000	5	0.725**	0.000
2	0.610**	0.000	6	0.612**	0.000
3	0.520**	0.000	7	0.484**	0.000
4	0.614**	0.000			

0.05 ≥ a دالة إحصائياً

تشـير النتائج في الجدول رقم (4-3) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصـة بحجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً) ترتبط بدرجة عالية بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصـائية (0,05) ما يشـير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصـدق عالٍ وتشترك معاً في قياس حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً).

المحور الثاني: ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي:

الجدول رقم (4-4)

قيم معامل الارتباط بيرسون ارتباط العبارات المتعلقة بارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي مع محورها

العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	0.587**	0.000	5	0.836**	0.000
2	0.678**	0.000	6	0.809**	0.000
3	0.795**	0.000	7	0.556**	0.000
4	0.803**	0.000			

0.05 ≥ a دالة إحصائياً

تظهر النتائج في الجدول رقم (4-4) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي ترتبط بدرجة عالية بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) ما يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالٍ وتشترك معاً في قياس بارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي مع محورها.

المحور الثالث: تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً:

الجدول رقم (4-5)

قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً بمحورها

العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	0.544**	0.000	8	0.676**	0.000
2	0.657**	0.000	9	0.671**	0.000
3	0.615**	0.000	10	0.694**	0.000
4	0.537**	0.000	11	0.728**	0.000
5	0.603**	0.000	12	0.666**	0.000
6	0.557**	0.000	13	0.622**	0.000
7	0.629**	0.000			

$a \geq 0.05$ دالة إحصائياً

تبين النتائج في الجدول رقم (4-5) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بتقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً ترتبط بدرجة عالية بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) ما يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالٍ وتشترك معاً في قياس تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً.

المحور الرابع: التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات:

الجدول رقم (4-6)

قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط عبارات التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات في القدرة على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح بمحورها

العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	0.497**	0.000	8	0.643**	0.000
2	0.589**	0.000	9	0.603**	0.000
3	0.662**	0.000	10	0.740**	0.000
4	0.647**	0.000	11	0.649**	0.000
5	0.746**	0.000	12	0.615**	0.000
6	0.655**	0.000	13	0.637**	0.000
7	0.586**	0.000			

0.05 ≥ a دالة إحصائياً

تبين النتائج في الجدول رقم (4-6) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بالتخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات في القدرة على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح ترتبط بدرجة عالية بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) ما يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالٍ وتشترك معاً في قياس التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات.

المحور الخامس: عناصر مصداقية التقارير المالية:

الجدول رقم (4-7)

قيم معامل الارتباط بيرسون لمصفوفة ارتباط العبارات المتعلقة بمصداقية التقارير المالية بمحورها

العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة	العبارة	قيمة معامل الارتباط (R)	مستوى الدلالة
1	0.478**	0.000	7	0.736**	0.000
2	0.734**	0.000	8	0.770**	0.000
3	0.721**	0.000	9	0.767**	0.000
4	0.744**	0.000	10	0.788**	0.000
5	0.655**	0.000	11	0.706**	0.000
6	0.804**	0.000	12	0.651**	0.000

0.05 ≥ a دالة إحصائياً

تبين النتائج في الجدول رقم (4-7) بأن جميع قيم معاملات الارتباط للعبارات الخاصة بمصداقية التقارير المالية ترتبط بدرجة عالية بعلاقتها مع الدرجة الكلية لمحورها عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,05) ما يشير إلى تمتع عبارات هذا المحور بصدق عالٍ وتشترك معاً في قياس مصداقية التقارير المالية.

6/1/4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يأتي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- التوزيع التكراري للإجابات.
2- النسب المئوية.
3- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل عبارات الاستبانة.
4- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق محتوى الاستبانة.
5- معامل الاتساق الداخلي كورنباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة.
6- تحليل الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة وقياس الأثر.

الجداول الاتية تبين خصائص مجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:

1- العمر:

جدول رقم (4-8)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	%
أقل من 25 سنة	21	32.8
من 25 سنة إلى أقل من 40 سنة	34	53.1
من 40 سنة فأكثر	9	14.1
Total	64	100.0

يتضـح من الجدول رقم (4-8) أن عدد (43) فرداً من أفراد العينة وبنسبة (67.2%) من الفئة العمرية 25 ســـنة فأكثر، وهذا يشـــير إلى أن معظم أفراد العينة هم من ذوي الفئات العمرية المتوسطة والطويلة وأن تلك الفئات ستتعامل مع أسئلة الاستبانة بمسؤولية مقارنة بالفئات العمرية الصغيرة وهذه النتيجة تجعل الباحث مطمئناً في الحصول على أجوبة دقيقة.

2-المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-9)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	52	81.3
ماجستير	2	3.1
دكتوراه	3	4.7
أخرى	7	10.9
Total	64	100.0

يتضـــح من الجدول رقم (4-9) أن عدد (57) فرداً أفراد العينة وبنســـبة (89.1%) ممن شملهم الاستقصاء هم من حملة المؤهلات الجامعية فأعلى، وبهذه النسبة يتوقع الباحث من العينة أن تتعامل بمسؤولية مع أسئلة الاستبانة والإجابة عن أسئلتها بدقة وموضوعية.

3-التخصص العلمي:

جدول رقم (4-10)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	%
محاسبة	30	46.9
إدارة أعمال	9	14.1
علوم مالية ومصرفية	15	23.4
أخرى	10	15.6
Total	64	100.0

يتضح من الجدول رقم (4-10) أن عدد (30) فرداً من أفراد العينة وبنسبة (46.9%) من العينة الكلية هم من ذوي التخصصات المحاسبية والتي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومن ثمَّ تجعل الباحث مطمئناً في الحصول على أجوبة دقيقة لأسئلة الاستبانة من خلال التعامل الجاد مع أسئلة الاستبانة.

4-المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4-11)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	%
محاسب	20	31.3
مراجع خارجي	6	9.4
مدير مالي	2	3.1
مراجع داخلي	11	17.2
مدير فرع	2	3.1
أكاديمي	1	1.6
أخرى (رؤساء أقسام ومختصون)	22	34.3
Total	**64**	**100.0**

يتضـــح الجدول رقم (4-11) أن عدد (37) فرداً من أفراد العينة وبنســبة (57.9%)، هم من ذوي الوظائف المرتبطة ارتباطاً كلياً بموضـــوع الدراســـة مما يشـــير إلى امتلاك العينة المعرفة والممارسـات المهنية في مجال عملها والمتعلق بموضـوع الدراسـة ومن ثمَّ تجعل الباحث مطمئناً في الحصول على أجوبة دقيقة لصحة الاستبانة.

5-سنوات الخبرة:

جدول رقم (4-12)

التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوا ت	4	6.3
من 5 سنوات إلى أقل من 20 سنة	52	81.2
من 20 سنة فأكثر	8	12.5
Total	64	100.0

يتضح من الجدول رقم (4-12) أن عدد (60) فرداً من أفراد العينة وبنسبة (93.7%) هم من ذوي فئات الخبرة الأكثر من 5 سنوات، وهذا يشير بأن تلك الفئات ستعطي مصداقية الأجوبة للاستمارات المستردة في عينة الدراسة، وهذه النتيجة تجعل الباحث مطمئناً في الحصول على أجوبة دقيقة.

2/4 عرض وتحليل ووصف متغيرات الدراسة:

للتعرف على " أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة في محافظة حضرموت"، قام الباحث باحتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة في تلك المحاور وعلى مستوى المحاور أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج مقياس ليكرت الخماسي حسب الجدول (4-13) الآتي:

جدول رقم (4-13)

مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

واستنادا إلى المعادلة الآتية:

(الحد الأعلى ــ الحد الأدنى) مقسوماً على الحد الأعلى أي أن (5-1) مقسوماً على (5)، نحصل على قيمة المعامل (0,80) وبإضافة طول الفئة التي قيمتها (1) في مقياس ليكرت الخماسي إلى المعامل نحصل على الحد الأعلى للفئة الأولى (1,80) وبتكرار إضافة المعامل إلى الحدود الدنيا لكل فئة نحصل على المستويات الخمسة الآتية والموضحة في الجدول رقم (4-14):

جدول رقم (4-14)

المدى لكل مستوى

م		درجة التأثير
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين **1- 1,80**	منخفضة جداً
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين **1,81 - 2,60**	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين **2,61 - 3,40**	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين **3,41 - 4,20**	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو المحور بين **4,21 - 5**	مرتفعة جداً

وبذلك سيتم التعامل مع هذه المستويات في تفسير عبارات الاستبانة على النحو الآتي:

المحـــــــور الأول: مدى تأثير حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) على مصداقية التقارير المالية:

جدول رقم (4-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) على مصداقية التقارير المالية

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	كبر مكتب المراجعة يساعد المراجعين على التخصص في صناعة العميل	64	3.98	0.766	79.6	7	مرتفعة
2	عدم تمكن بعض المكاتب ذات الإمكانات المحدودة بتقديم خدمات مراجعة تتطلب مهارات وخبرات عالية تفوق قدرات هذه المكاتب	64	4.14	0.833	82.8	4	مرتفعة
3	اتجاه عملاء المراجعة للمكاتب الكبرى للتمتع بمزايا الشهرة والاسم الكبير للمكتب	64	4.38	0.678	87.6	1	مرتفعة جداً
4	أتعاب مكاتب المراجعة الكبرى عالية مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى	64	4.16	0.761	83.2	3	مرتفعة
5	سيطرة مجموعة محددة من المكاتب الكبرى على النصيب الأكبر من العملاء	64	4.13	0.787	82.6	5	مرتفعة
6	السمعة الجيدة لمكاتب المراجعة الكبرى	64	4.25	0.667	85.0	2	مرتفعة جداً
7	توافر الخبرة السابقة لدى المكاتب الكبرى في مراجعة أعمال العميل	64	4.06	0.833	81.2	6	مرتفعة
	لجميع العبارات	64	4.16	0.442	83.2		مرتفعة

تشـــير نتائج الجدول رقم (4-15) إلى أن الدرجة الكلية لأثر حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) على مصداقية التقارير المالية كانت بدرجة مرتفعة حسب إجابات العينة بمتوسط حسابي (4.16) وبوزن نسبي (83.2)، وقد كانت عبارات الجدول معبرة بين الدرجة المرتفعة والمرتفعة جداً ، وأن أهم عبارة في المحور الخاص بحجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) لها أثر على مصداقية التقارير المالية من وجهة نظر العينة العبارة رقم (3) والتي تنص (اتجاه عملاء المراجعة للمكاتب الكبرى للتمتع بمزايا الشهرة والاسم الكبير للمكتب) وهذه العبارة معبرة عن الدرجة المرتفعة جداً بمتوسط حسابي (4.38) وبوزن نسبي (87.6)، وتأتي في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (1) والتي تنص (كبر مكتب المراجعة يساعد المراجعين على التخصص في صناعة العميل) بمتوسط حسابي (3.98) وبوزن نسبي (79.6).

يتضح للباحث بأن حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) له أثر إيجابي وبدرجة مرتفعة على مصداقية التقارير المالية.

المحـــور الثاني: أثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية

جدول رقم (4-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	وجود ارتباط بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب مراجعة خارجي يساعد مراجعي الحسابات على إدراك مفهوم التخصص الصناعي (المهني) للمراجع بشكل متعمق	64	3.94	0.906	78.8	6	مرتفعة

2	وجود ارتباط بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب مراجعة خارجي يساعد مراجعي الحسابات على معرفة طرق معالجة الإجراءات المحاسبية لكل نشاط	64	4.02	0.787	80.4	3	مرتفعة
3	يؤثر التعاون بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب المراجعة الخارجي على زيادة فاعلية المكتب المحلي للكشف عن عمليات إدارة الأرباح	64	4.13	0.826	82.6	1	مرتفعة
4	يساهم ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي في زيادة الإمكانات والكفاءات مما ينعكس إيجابياً على مصداقية التقارير المالية	64	4.05	0.785	81.0	2	مرتفعة
5	يعمل ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي على تقديم خدمات استشارية للشركة الخاضعة للمراجعة تساعد على مصداقية التقارير المالية	64	3.89	0.819	77.8	7	مرتفعة
6	يساهم ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي في تنوع التخصصات لدى مكاتب المراجعة	64	4.02	0.845	80.4	4	مرتفعة
7	انخفاض أتعاب مراجعة المكاتب المحلية مقارنة بالمكاتب المرتبطة بمكاتب خارجية	64	4.02	0.724	80.4	5	مرتفعة
	لجميع العبارات	64	4.01	0.583	80.2		مرتفعة

يتضـــح من نتائج الجدول رقم (4-16) أن الدرجة الكلية لأثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصـــص صـــناعياً (مهنياً) على مصـــداقية التقارير المالية قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب إجابات العينة بمتوسط حسابي (4.01) وبوزن نسبي (80.2)، وقد ظهرت جميع عبارات الجدول معبرة عن الدرجة المرتفعة، وأن أهم عبارة في ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصـــص صـــناعياً لها أثر على مصـــداقية التقارير المالية من وجهة نظر العينة العبارة رقم (3) والتي تنص (يؤثر التعاون بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب المراجعة الخارجي على زيادة فاعلية المكتب المحلي للكشـف عن عمليات إدارة الأرباح) بمتوسـط حســـابي (4.13) وبوزن نســـبي (82.6)، وتأتي في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (5) والتي تنص (يعمل ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي على تقديم خدمات استشارية للشركة الخاضعة للمراجعة تساعد على مصداقية التقارير المالية) بمتوسط حسابي (3.89) وبوزن نسبي (77.8).

يتضـــح للباحث بأن ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصـــص صناعياً (مهنياً) له أثر إيجابي وبدرجة مرتفعة على مصداقية التقارير المالية.

المحـــــــــور الثالث: أثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية

جدول رقم (4-17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تحسين قرارات عملية المراجعة، مما يترتب عليه تخفيض مخاطر المراجعة	64	3.88	0.787	77.6	11	مرتفعة

2	تخفيض المخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة	64	3.89	0.758	77.8	9	مرتفعة
3	تعمل مكاتب المراجعة المتخصصة على دقة تحديد اختبارات الالتزام	64	3.98	0.724	79.6	6	مرتفعة
4	يقوم مراجع الحسابات بالحصول على فهم لأهداف واستراتيجية المنشأة ومخاطر العمل المتعلقة بالمراجعة	64	4.14	0.710	82.8	3	مرتفعة
5	تعمل مكاتب المراجعة المتخصصة إجراءات تحليلية يكون لديها القدرة لمقارنة البنود المالية	64	4.17	0.767	83.4	2	مرتفعة
6	تعمل الإجراءات التحليلية على سهولة اكتشاف أي انحرافات في البنود المالية	64	3.98	0.745	79.6	7	مرتفعة
7	تؤدي إستراتيجية التخصص الصناعي (المهني) إلى مراجعة تسهيل تقديرات الإدارة	64	3.81	0.753	76.2	13	مرتفعة
8	تقوم مكاتب المراجعة باستخدام استراتيجية التخصص الصناعي (المهني) في صناعة عميل المراجعة وهذا يساعد في تقدير المخاطر بدقة	64	3.89	0.758	77.8	10	مرتفعة
9	تقوم مكاتب المراجعة المتخصصة بإجراء تقييم منفصل لمخاطر إدارة الأرباح	64	3.86	0.814	77.2	12	مرتفعة
10	تقوم مكاتب المراجعة بتقييم أكثر دقة وفاعلية مما هو في حالة إجراء تقييم شامل لمخاطر المراجعة	64	4.08	0.719	81.6	4	مرتفعة
11	تحسين كفاءة ودقة تقدير مخاطر الاكتشاف من خلال دقة إجراءات	64	4.06	0.687	81.2	5	مرتفعة

	الفحص التحليلي، ومعرفة البنود المرتبطة بدقة، ودرجة التأثير في تفسير النتائج						
12	تحسين كفاءة ودقة تقدير مخاطر الرقابة من خلال دقة اختبارات الالتزام، والحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومعرفة إمكان تكرار الأخطاء	64	3.91	0.771	78.2	8	مرتفعة
13	اختيار الصناعة التي تتميز بانخفاض المخاطر المترتبة عليها	64	4.38	0.549	87.6	1	مرتفعة
	لجميع العبارات	64	4.00	0.459	80.0		مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول رقم (4-17) أن الدرجة الكلية لأثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية قد ظهرت بدرجة مرتفعة حسب إجابات العينة بمتوسط حسابي (4.00) وبوزن نسبي (80.0)، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن الأثر بالدرجة المرتفعة، وأن أهم عبارة في تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً التي لها أثر على مصداقية التقارير المالية من وجهة نظر العينة العبارة رقم (13) والتي تنص (اختيار الصناعة التي تتميز بانخفاض المخاطر المترتبة عليها) بمتوسط حسابي (4.38) وبوزن نسبي (87.6)، وتأتي في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (7) والتي تنص (تؤدي إستراتيجية التخصص الصناعي (المهني) إلى مراجعة تسهيل تقديرات الإدارة) بمتوسط حسابي (3.81) وبوزن نسبي (76.2).

يتضح للباحث بأن تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) له أثر إيجابي وبدرجة مرتفعة على مصداقية التقارير المالية.

المحـــــور الرابع: أثر قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية

جدول رقم (4-18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بأثر قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	زيادة مستوى فهم المراجع لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية في المنشآت محل التخصص	64	4.27	0.623	85.4	2	مرتفعة جداً
2	زيادة قدرة المراجع على اكتشاف حالات الغش في التقارير المالية ومواجهة قيام المنشآت بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالاً مالياً	64	4.06	0.639	81.2	7	مرتفعة
3	إدراك المراجع المتخصص بنماذج التحريفات المرتبطة بالصناعة، مما يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التحريفات	64	4.19	0.588	83.8	4	مرتفعة
4	إلمام المراجع بالأساليب الشائعة لإدارة الأرباح في مجال القطاع أو الصناعة محل المراجعة	64	4.06	0.753	81.2	8	مرتفعة

5	الاستعانة بالأساليب الملائمة لتحديد واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الصناعة محل المراجعة	64	4.03	0.712	80.6	9	مرتفعة
6	تأكيد المراجع على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط محل المراجعة	64	4.00	0.756	80.0	13	مرتفعة
7	تأكيد المراجع على معقولية التقديرات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة	64	4.28	0.629	85.6	1	مرتفعة جداً
8	تدعيم استقلال المراجع وزيادة قدرته على اكتشاف حالات الغش في التقارير المالية	64	4.20	0.568	84.0	3	مرتفعة جداً
9	المعرفة الدقيقة والشاملة بالسياسات والطرق المحاسبية المطبقة بالصناعة	64	4.11	0.715	82.2	5	مرتفعة
10	القدرة على فهم أسباب اختيار الإدارة لسياسات محاسبية محددة	64	4.02	0.701	80.4	10	مرتفعة
11	الدقة في تحديد ما إذا كانت السياسات المحاسبية المختارة متفقة والإطار العام لإعداد القوائم المالية المطبقة	64	4.02	0.766	80.4	11	مرتفعة
12	المعرفة بالظروف والمتغيرات المحيطة	64	4.11	0.928	82.2	6	مرتفعة
13	يعتمد المراجع على أسلوب الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وذلك تحسباً إلى احتمال وجود غش واحتيال مالي في القوائم المالية	64	4.02	0.724	80.4	12	مرتفعة
	لجميع العبارات	64	4.10	0.449	82.0		مرتفعة

يتضح من نتائج الجدول رقم (4–18) أن الدرجة الكلية قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية قد ظهرت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.10) وبوزن نسبي (82.0)، وقد كانت جميع عبارات الجدول معبرة عن ذلك الأثر بين الدرجة المرتفعة والمرتفعة جداً، وأن أهم عبارة في محور قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية من وجهة نظر العينة العبارة رقم (7) والتي تنص (تأكيد المراجع على معقولية التقديرات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة) بمتوسط حسابي (4.28) وبوزن نسبي (85.6)، وتأتي في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (6) والتي تنص (تأكيد المراجع على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط محل المراجعة) بمتوسط حسابي (4.00) وبوزن نسبي (80.0).

يتضح للباحث بأن قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح له أثر إيجابي وبدرجة مرتفعة على مصداقية التقارير المالية.

وكما يأتي نتائج متوسطات محاور الدراسة الخاص بالمتغيرات المستقلة:

جدول رقم (4-19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لترتيب محاور الدراسة الخاص بالمتغيرات المستقلة

المحاور المستقلة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً)	64	4.16	0.442	83.2	الأول	مرتفعة
ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي	64	4.01	0.583	80.2	الثالث	مرتفعة
تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً	64	4.00	0.459	80.0	الرابع	مرتفعة
قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح	64	4.10	0.449	82.0	الثاني	مرتفعة
الإجمالي	64	4.07	0.384	81.4		مرتفعة

من الجدول رقم (4-19) يتضح أن حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً (مهنياً) له أثر أعلى على مصداقية التقارير المالية بمتوسط حسابي (4.16) وبوزن نسبي (83.2) يلي ذلك في المرتبة الثانية التخصص الصناعي (المهني) لمراجع الحسابات في القدرة على اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح بمتوسط حسابي (4.10) وبوزن نسبي (82.0) وفي المرتبة الثالثة ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي بمتوسط حسابي (4.01) وبوزن نسبي (80.2) في حين جاء تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.00) وبوزن نسبي (80.0).

المحـور الخامس: مصداقية التقارير المالية

جدول رقم (4-20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بمصداقية التقارير المالية

م	العبارة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها	64	4.28	0.629	85.6	1	مرتفعة جداً
2	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	64	4.22	0.745	84.4	2	مرتفعة جداً
3	تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز	64	4.20	0.622	84.0	3	مرتفعة
4	القدرة على التحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها	64	4.13	0.655	82.6	5	مرتفعة
5	التمثيل الصادق للمعلومات المراد التقرير عنها	64	4.14	0.814	82.8	4	مرتفعة
6	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالمصداقية	64	4.03	0.689	80.6	11	مرتفعة
7	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالملائمة	64	4.06	0.833	81.2	9	مرتفعة
8	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالشمولية والفاعلية والكفاءة	64	3.81	0.906	76.2	12	مرتفعة

9	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالجوهر فوق الشكل	64	4.06	0.710	81.2	10	مرتفعة
10	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها	64	4.13	0.701	82.6	6	مرتفعة
11	التقليل من فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها مراجع الحسابات المتخصص	64	4.13	0.724	82.6	7	مرتفعة
12	إتاحة آفاق الرقابة على العمليات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات	64	4.08	0.822	81.6	8	مرتفعة
	لجميع العبارات	64	4.11	0.543	82.2		مرتفعة

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-20) أن الدرجة الكلية الخاصة بمصداقية التقارير المالية قد ظهرت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.11) وبوزن نسبي (82.2)، وقد كانت جميع العبارات في الجدول معبرة عن ذلك الأثر بين الدرجة المرتفعة والمرتفعة جداً، وأن أهم عبارة في المحور الخاص بمصداقية التقارير المالية من وجهة نظر العينة العبارة رقم (1) والتي تنص (المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها) بمتوسط حسابي (4.28) وبوزن نسبي (85.6)، وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (8) والتي تنص (تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالشمولية والفاعلية والكفاءة) بمتوسط حسابي (3.81) وبوزن نسبي (76.2).

يتضح للباحث بأن درجة مصداقية التقارير المالية كانت مرتفعة.

3/4 عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة:

للتعرف على أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية في البنوك" تم إجراء عملية اختبار فرضيات الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها من خلال استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية ممثلاً باستخدام تحليل الانحدار البسيط لتحليل العلاقة وقياس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة والهادف إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية، واستخدام القوة التوضيحية (معامل التحديد R^2) وذلك بهدف إظهار نسبة التغيرات التي أثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع ، وعليه ستكون قاعدة القرار وفقاً لما يأتي:

1. رفض الفرضـــية العدمية إذا كانت مســـتوى دلالة الاختبار (القيمة الاحتمالية) للاختبار ($\alpha \geq .05$)، وقبول الفرضية البديلة.
2. قبول الفرضـــية العدمية إذا كانت مســـتوى دلالة الاختبار (القيمة الاحتمالية) للاختبار ($\alpha > .05$)، ورفض الفرضية البديلة.

وفيما يأتي عرض وتحليل واختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت

لاختبار هذه الفرضية تم تجزئتها إلى فرضيات فرعية عدمية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط simple linear regression وتم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم (4-21) وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-21)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

المؤشرات	قيم المعاملات	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
الثابت constant	1.890	3.220	0.002	دالة إحصائيا بدرجة عالية	رفض الفرضية
معامل ميل خط الانحدار B	0.533	3.795	0.000	دالة إحصائيا بدرجة عالية	
معامل الارتباط R	0.434	العلاقة طردية قوية			
معامل التحديد R^2	0.189				

- ذات دلالة إحصائية (α≤.05)
- علاقة الارتباط قوية عندما R ≥0.38، علاقة الارتباط ليست قوية عندما R <0.38

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-21) ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار **B** (0.533) وهذه القيمة دالة إحصـــائياً وبدرجة معنوية عالية عند مســـتوى الدلالة أقل (0.05) إذ بلغت (0.000) وهذا يعني أن أي ارتفاع في حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً يؤدي إلى ارتفاع في مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضرموت بمقدار (53.3) وحدة واحدة تقريباً.
- بلغت قيمة معامل الارتباط **R** (0.434) وهذه القيمة تزيد عن الدرجة (0.38) ما يشير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً ومصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضرموت.
- بلغت قيمت معامل التحديد R^2 (0.189) وهذا يعني بأن حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً قد ساهمت في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة في محافظة حضرموت.

مما سبق تحليله يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على (لا يوجد أثر لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت) وقبول الفرض البديل الذي ينص على (يوجد أثر لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط simple linear regression وتم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم (4-22) وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-22)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

المؤشرات	قيم المعاملات	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
الثابت	2.477	5.758	0.000	دالة إحصائياً بدرجة عالية	رفض الفرضية
معامل ميل خط الانحدار B	0.406	3.825	0.000	دالة إحصائياً بدرجة عالية	
معامل الارتباط R	0.437	العلاقة طردية قوية			
معامل التحديد R^2	0.191				

- ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq .05$)
- علاقة الارتباط قوية عندما $R \geq 0.38$، علاقة الارتباط ليست قوية عندما $R < 0.38$

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-22) ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار **B** (0.406) وهذه القيمة دالة إحصـــائياً وبدرجة معنوية عالية عند مســـتوى الدلالة أقل (0.05) إذ بلغت (0.000) وهذا يعني أن أي ارتفاع في درجة ارتباط مكاتب مراجعة محلية بمكاتب مراجعة خارجية متخصـصـــة صـناعيا يؤدي إلى ارتفاع في مصـداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضـرموت بمقدار (40.6) وحدة واحدة تقريباً.
- بلغت قيمة معامل الارتباط **R** (0.434) وهذه القيمة تزيد عن الدرجة (0.38) ما يشـير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين ارتباط مكاتب مراجعة محلية بمكاتب مراجعة خارجية متخصـصـــة صـناعياً ومصـداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضرموت.
- بلغت قيمت معامل التحديد R^2 (0.191) وهذا يعني بأن ارتباط مكاتب مراجعة محلية بمكاتب مراجعة خارجية متخصصة صناعياً قد ساهمت في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة في محافظة حضرموت.

مما ســـبق تحليله يمكن رفض الفرضـــية العدمية التي تنص على (لا يوجد أثر لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضـــرموت) وقبول الفرض البديل الذي ينص على (يوجد أثر لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت).

الفرضـــية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصـــص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسـيط simple linear regression وتم الحصـول على النتائج المبينة بالجدول رقم (4-23) وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-23)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المؤشرات	قيم المعاملات	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
الثابت	0.892	2.008	0.049	غير دالة إحصائياً	رفض الفرضية
معامل ميل خط الانحدار B	0.803	7.278	0.000	دالة إحصائياً بدرجة عالية	
معامل الارتباط R	0.679	العلاقة طردية قوية			
معامل التحديد R^2	0.461				

- ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq .05$)
- علاقة الارتباط قوية عندما R ≥0.38، علاقة الارتباط ليست قوية عندما R <0.38

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-23) ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار **B** (0.803) وهذه القيمة دالة إحصائياً وبدرجة معنوية عالية عند مستوى الدلالة أقل (0.05) إذ بلغت (0.000) وهذا يعني أن أي تقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص صناعياً يؤدي إلى ارتفاع في مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضرموت بمقدار (80.3) وحدة واحدة تقريباً.
- بلغت قيمة معامل الارتباط **R** (0.679) وهذه القيمة تزيد عن الدرجة (0.38) ما يشير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين تقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص صناعياً ومصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة بمحافظة حضرموت.
- بلغت قيمت معامل التحديد R^2 (0.461) وهذا يعني بأن تقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص صناعياً قد ساهمت في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية في البنوك العاملة في محافظة حضرموت.

مما سبق تحليله يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على (لا يوجد أثر لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت) وقبول الفرض البديل الذي ينص على (يوجد أثر لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط simple linear regression وتم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم (4-24) وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-24)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المؤشرات	قيم المعاملات	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
الثابت	0.532	1.208	0.232	غير دالة إحصائياً	رفض الفرضية
معامل ميل خط الانحدار B	0.871	8.159	0.000	دالة إحصائياً بدرجة عالية	
معامل الارتباط R	0.720	العلاقة طردية قوية			
معامل التحديد R^2	0.518				

- ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq .05$)
- علاقة الارتباط قوية عندما $R \geq 0.38$، علاقة الارتباط ليست قوية عندما $R < 0.38$

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-24) ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار **B** (0.871) وهذه القيمة دالة إحصائياً وبدرجة معنوية عالية عند مستوى الدلالة أقل (0.05) إذ بلغت (0.000) وهذا يعني أن قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت بمقدار (87.1) وحدة واحدة تقريباً.
- بلغت قيمة معامل الارتباط **R** (0.720) وهذه القيمة تزيد عن الدرجة (0.38) ما يشير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح ومصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- بلغت قيمت معامل التحديد R^2 (0.518) وهذا يعني بأن قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح قد ساهم في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

مما سبق تحليله يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على (لا يوجد أثر لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت) وقبول الفرض البديل الذي ينص على (يوجد أثر لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت).

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت:

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط simple linear regression وتم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم(4-25) وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-25)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة

المؤشرات	قيم المعاملات	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	التفسير	النتيجة
الثابت	0.069	0.132	0.895	غير دالة إحصائياً	رفض الفرضية
معامل ميل خط الانحدار B	0.992	7.783	0.000	دالة إحصائياً بدرجة عالية	
معامل الارتباط R	0.703	العلاقة طردية قوية			
معامل التحديد R^2	0.494				

- ذات دلالة إحصائية (α≤.05)
- علاقة الارتباط قوية عندما R ≥0.38، علاقة الارتباط ليست قوية عندما R <0.38

إذ يتضح من نتائج الجدول رقم (4-25) ما يأتي:

- بلغت قيمة معامل الانحدار **B** (0.992) وهذه القيمة دالة إحصائياً وبدرجة معنوية عالية عند مستوى الدلالة أقل (0.05) إذ بلغت (0.000) وهذا يعني أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) يؤدي إلى زيادة في مستوى المصداقية للتقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت بمقدار (99.2) وحدة واحدة تقريباً.
- بلغت قيمة معامل الارتباط **R** (0.703) وهذه القيمة تزيد عن الدرجة (0.38) ما يشير إلى وجود علاقة طردية وقوية بين التخصص المهني (الصناعي) لمراجع الحسابات ومصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- بلغت قيمت معامل التحديد R^2 (0.494) وهذا يعني بأن التخصص المهني (الصناعي) لمراجع الحسابات قد ساهم في إحداث التغيرات الإيجابية على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.

مما سبق تحليله يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على (لا يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت) وقبول الغرض البديل الذي ينص على (يوجد أثر للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت).

4/4 النتائج والتوصيات

1/4/4 النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يمكن استعراضها في الآتي:

- وجود أثر وبدرجة مرتفعة للتخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت، كما أن التخصص الصناعي لمراجع الحسابات قد ساهم في إحداث التغيرات إيجابياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- وجود أثر بدرجة مرتفعة لحجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- وجود أثر بدرجة مرتفعة لارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- وجود أثر بدرجة مرتفعة لتقييم المخاطر للمراجع الخارجي المتخصص صناعياً على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- وجود أثر بدرجة مرتفعة لقدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية للبنوك العاملة في محافظة حضرموت.
- أن اتجاه عملاء المراجعة للمكاتب الكبرى للتمتع بمزايا الشهرة والاسم الكبير للمكتب، وسمعتها الجيدة، لها أثر كبير على زيادة حجم مكاتب المراجعة ومن ثمَّ لها أثر على مصداقية التقارير المالية.
- عدم تمكن بعض المكاتب ذات الإمكانات المحدودة بتقديم خدمات مراجعة تتطلب مهارات وخبرات عالية تفوق قدرات هذه المكاتب.
- أن المعلومات التي يقدمها مراجع الحسابات المتخصص تتصف بالمصداقية والملائمة، والشمولية والفاعلية والكفاءة وبالجوهر فوق الشكل.

- أن تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً يعتمد بدرجة أساسية على اختيار الصناعة التي تتميز بانخفاض المخاطر، وعلى إجراءات تحليلية في القدرة على المقارنة بين البنود المالية، وعلى فهم لأهداف واستراتيجية المنشأة (البنوك) ومخاطر العمل المتعلقة بالمراجعة.
- الاستعانة بالأساليب الملائمة لتحديد واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الصناعة محل المراجعة.
- تأكيد المراجع على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط محل المراجعة، وعلى معقولية التقديرات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة، وعلى الإلمام بالأساليب الشائعة لممارسات إدارة الأرباح في مجال القطاع أو الصناعة محل المراجعة.
- أن ارتباط مكاتب المراجعة المحلية بمكاتب مراجعة خارجية تسهم في زيادة الإمكانات والكفاءات مما ينعكس إيجابياً على مصداقية التقارير المالية، كما يسهم تنوع التخصصات لدى مكاتب المراجعة.
- يؤثر التعاون بين مكاتب المراجعة المحلية ومكاتب المراجعة الخارجية على زيادة فاعلية المكتب المحلي للكشف عن عمليات ممارسات إدارة الأرباح في البنوك.

2/4/4 التوصيات:

- تطوير مهارات وقدرات مراجع الحسابات صناعياً من خلال تكثيف البرامج المهنية والتخصصية.
- العمل على تمكين مكاتب المراجعة الصغيرة من تقديم خدمات مراجعة من أجل تطوير مهاراتها وقدراتها لخلق منافسة حقيقية في تقديم خدمات المراجعة .
- العمل على أن تكون المعلومات التي يقدمها مراجع الحسابات المتخصص تتصف بالمصداقية والملائمة، والشمولية والفاعلية والكفاءة.
- العمل على ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي من أجل تقديم خدمات استشارية للشركة الخاضعة للمراجعة لكي تساعد على مصداقية التقارير المالية.
- التعاون بين مكاتب المراجعة المحلية ومكاتب المراجعة الخارجية والعمل على تعزيزها وتطويرها للإسهام في زيادة فاعلية وكفاءة المكاتب المحلية.
- العمل على استراتيجية التخصص الصناعي لكي تعمل على تسهيل مراجعة تقديرات الإدارة.
- أهمية المعرفة الدقيقة والشاملة بالسياسات والطرق المحاسبية المطبقة بالصناعة.
- العمل على تأكيد المراجع على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط محل المراجعة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- أحمودة، حياة (2015). **حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- بافقير، سالم محمد (2015). **المحاسبة الإدارية**. دار الوجيدة للنشر والتوزيع: اليمن.
- توفيق، عمر إقبال، (2015). **دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في الأردن**. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة العلوم التطبيقية، (140)، 232-252.
- الجوهر، كريمة علي كاظم (2011). **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)**. مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،34 (90)103-128.
- الحداد، سامح عبد الرزاق، (2008). **تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المعني في خدمات المراجعة، دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة**. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمودة، مازن عوني، (2014). **مدى تأثير تبني استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات: دراسة تحليلية في قطاع غزة**. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الحيارى، عمر يوسف عبدالله (2017). **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- خلاط، صالح ميلود، (2018). **دور التخصص المهني للمراجع الخارجي ودوره في تحسين جودة المراجعة (دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس)**. مجلة جامعة صبراتة العلمية، كلية الاقتصاد، جامعة صبراتة، (4)، 1-28.
- دبور، خالد موسى، (2013). **دور استراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في فلسطين**. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- الرشيدي، ثامر عبدالله ناصر (2012). **مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التوافق مع قواعد الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية (دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة الكويتية)**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، منشور، غير جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- الزواوي، على عبدالحفيظ والشاوش، البشير عبدالله، (2015). **أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي تقدير مخاطر المراجعة في البيئة الليبية**. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراته، (1)، 129-145.
- الزيادي، نعيم تومان مرهون (2015)."**تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تطبيقية**. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، 17 (2)، 191-220.
- السامرائي، محمد حامد مجيد (2016). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- شعت، محمد حيدر موسى (2017). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة.
- شلا، محمد ندار، (2015). **أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة دراسة ميدانية**. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.
- صولي، هناء (2015). **مدى مصداقية مراجعة الحسابات على القوائم المالية المعدة وفق مبادئ وأسس المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- العازمي، وليد خالد حميد (2012). **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- عبدالجواد، عماد سيد عبدالغفار، (2013)"دور **متغيرات الخبرة المهنية للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وأثر ذلك على قرارات المستثمرين في منشآت الأعمال**" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة.
- عبدالعزيز، جعفر عثمان، (2016). **مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة**. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة، 17(1)، 42-56.
- عزيز، عزيز محمد وكاظم، عقيل جابر، (2017). **دور التخصص المهني للتدقيق في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف وشركات الاستثمار العراقية**. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 9 (1)، 237-251.

- فخر، نواف وشلا، محمد، (2015). **أهمية اكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية: (دراسة ميدانية عن مكاتب التدقيق في الجمهورية العربية السورية)**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، 37 (3) 579–600.
- قديح، بسام سليمان (2013). **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة.
- القرالة، مثقال حمود سالم (2011). **أثر استخدام تكنلوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- محمد، شيرين عزيز، (2019)، **مراجعة النظير وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي ديوان الرقابة المالية الاتحادي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت،15 (46)، 74–89.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)،2020، **المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) 2020**، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض.
- مزهر، سهام جبار وكاظم، صادق جعفر، (2019). **الدور الوسيط لمتطلبات قانون (SOX) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على موثوقية التقارير المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف العراقية**. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الفرات الأوسط، 8 (29)175–199.
- المشهداني، عمر إقبال توفيق، (2012). **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها: إطار مقترح**. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، (2) 219–234.
- المقطري، معاذ طاهر، (2011). **أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27 (4)، 405–438.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم، (2013)، "**دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية)**" ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم، (2013)، "**دور الجهات المسؤولة عن تنظيم مزاولة مهنة المراجعة في تفعيل سياسة التخصص الصناعي للمراجعين الخارجيين**"، مجلة المحاسبة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة، (56) 13.

- منصور، أشرف محمد إبراهيم، (2015)، "**أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة**"، مجلة المحاسبة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة، (58) 10-11.
- منصور، أشرف محمد، (2007). **تقييم التخصص النوعي للمراجع الخارجي من وجهة نظر أطراف عملية المراجعة**. مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (1) 229-283.
- موسى، علي محمد علي (2017). **أهمية التخصص المهني للمراجع في زيادة جودة عملية المراجعة وتخفيض مخاطر المراجعة**. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، (2)، 1-34.
- هدى، عواج (2015). **دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية – دراسة عينة من تقارير محافظ الحسابات ولاية المسيلة لفترة 2012**. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة المسيلة، الجزائر.
- يوسف، محمد العبيد حبيب الله، (2017)"**التخصص الصناعي للمراجع الخارجي ودوره في تحسين الحوكمة المصرفية: بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية**" رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.

المراجع الأجنبية:

- Buter, S.B.& Indarto, S.L. (2018**). Does auditor industry expertise improve audit quality in complex business environments?** Jurnal Akuntansi dan Keuangan, Vol. 20, No. 1, May 2018, 1-12.
- Chen, Y.M., Moroney, M., & Houghton, K. (2005). **Audit committee composition and the use of industry specialist audit firm**, ***Accounting and Finance,*** Vol.45 ,5005 pp.217-239>
- Chi, H., Y., Weng, T., C. & Yao, W., R. (2017- January). **Auditor industry expertise and forecast quality**. Proceed**ings** of 3rd International Conference on Buisness Finance and Management Held on 18th - 19th January 2017, in Bangkok, Thailand.
- Feny, H., Habib, H.J., Qi, B.L., (2019). **Auditor industry specialization and stock price crash risk: individual-level evidence**. Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, DOI: 10.1080/16081625.2019.1584859.
- Garcia-Blandon, J., Argiles-Bosch, J.M., (2017). **Audit partner industry specialization and audit quality: Evidence from Spain**, Int J Audit. 2017;1–11.
- Harris, E., H., Tate, L., T., zirmmerman, A., B., (2018). **Does Hiring a Local Industry Specialist Auditor Matter to Nonprofit Organizations?** Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly 1–32 © The Author(s) 2018.

- Havasi, R., & Darabi, R. (2016). **The effect of auditor's industry specialization on the quality of financial reporting of the listed companies in tehran stock exchange**, Asian Social Science, 12(8), 92-103.
- Islami, M., N., (2015). **Effect of The quality of financial statements, foreign ownership, frequeial of audit committee meeting, and specialty industrial Efficiency Investment Of Auditors**. Accounting Study Program, Faculty of Business, President University, Indonesia.
- Kharuddin, K.A.m., Basioudis, I.G., Hay, D. (2019). **Partner industry specialization and audit pricing in the United Kingdom**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 35 (2019) 57–70.
- Mukhlasin, M. (2018). **Auditor Tenure and Auditor Industry Specialization as a Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting**. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2018 Vol: 22 Issue: 5.
- Renders, A., Smeets, B., Vanstreilen, A., Vorst, P. (2018**). Auditor Industry Specialists and Accrual Informativeness**, Maastricht University School of Business and Economics.
- Sarwoko, I., & Agoes, S. (2014). **An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: Evidence from Indonesia**. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164, 271-281.
- Yuan, R., Cheng, Y., Ye, K. (2016). **Auditor Industry Specialization and Discretionary Accruals: The Role of Client Strategy**, The International Journal of Accounting (2016).

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) أسماء السادة المحكمون لاستمارة الاستبانة

م	السادة المحكمون	الصفة العلمية	الجامعة
1	د. عبدالحميد مانع الصيح	أستاذ مشارك	جامعة صنعاء
2	د. أحمد عبدالله العمودي	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت
3	د. غسان سعيد باجليدة	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت

الملحق رقم (2) استمارة الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الريان

كلية الدراسات العليا

السيد / ..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع / استبانة

يقوم الباحث بإعداد دراسة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان:

(أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على مصداقية التقارير المالية – دراسة على البنوك العاملة في محافظة حضرموت)

ولإكمال الجانب العملي للدراسة تطلب الأمر إعداد هذه الاستبانة لغرض الحصول على آرائكم المفيدة بحكم خبرتكم في هذا المجال، وأرجو حسن تعاونكم في الإجابة بكل شفافية ووضوح، وسيحرص الباحث على التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولا تستخدم إلا لأغراض هذا البحث العلمي فقط.

ولكم خالص الشكر والتقدير،،،

الباحث:

مبارك قاسم بشر بن نجار

خصائص عينة الدراسة (العوامل الديمغرافية أو البيانات الشخصية)

1- العمر :

أقل من25سنة ☐ 25- أقل من 40 سنة ☐

40 فما فوق ☐

2- المؤهل العلمي :

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخرى ☐

3- التخصص العلمي :

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

أخرى ☐

4- المسمى (المركز) الوظيفي:

محاسب ☐ مراجع خارجي ☐ مدير مالي ☐

مراجع داخلي ☐ مدير فرع ☐ أكاديمي ☐

أخرى ☐

5- سنوات الخبرة في مزاولة المهنة :

أقل من 5 سنوات ☐ 5 - أقل من 20 سنة ☐

20 سنة فما فوق ☐

أثر حجم مكاتب المراجعة المتخصصة صناعياً(مهنياً) على مصداقية التقارير المالية:						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	كبر مكتب المراجعة يساعد المراجعين على التخصص في صناعة العميل					
2	عدم تمكن بعض المكاتب ذات الإمكانات المحدودة بتقديم خدمات مراجعة تتطلب مهارات وخبرات عالية تفوق قدرات هذه المكاتب					
3	اتجاه عملاء المراجعة للمكاتب الكبرى للتمتع بمزايا الشهرة والاسم الكبير للمكتب					
4	أتعاب مكاتب المراجعة الكبرى عالية مقارنة بمكاتب المراجعة الصغرى					
5	سيطرة مجموعة محددة من المكاتب الكبرى على النصيب الأكبر من العملاء					
6	السمعة الجيدة لمكاتب المراجعة الكبرى					
7	توافر الخبرة السابقة لدى المكاتب الكبرى في مراجعة أعمال العميل					
أثر ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي متخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية:						
8	وجود ارتباط بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب مراجعة خارجي يساعد مراجعي الحسابات على إدراك مفهوم التخصص الصناعي (المهني) للمراجع بشكل متعمق					
9	وجود ارتباط بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب مراجعة خارجي يساعد مراجعي الحسابات على معرفة طرق معالجة الإجراءات المحاسبية لكل نشاط					
10	يؤثر التعاون بين مكتب المراجعة المحلي ومكتب المراجعة الخارجي على زيادة					

	فاعلية المكتب المحلي للكشف عن عمليات إدارة الأرباح					
11	يساهم ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي في زيادة الإمكانات والكفاءات مما ينعكس إيجابياً على مصداقية التقارير المالية					
12	يعمل ارتباط مكتب المراجعة المحلي بمكتب مراجعة خارجي على تقديم خدمات استشارية للشركة الخاضعة للمراجعة تساعد على مصداقية التقارير المالية					
13	يساهم ارتباط مكتب المراجعة المحلى بمكتب مراجعة خارجي في تنوع التخصصات لدى مكاتب المراجعة					
14	انخفاض أتعاب مراجعة المكاتب المحلية مقارنة بالمكاتب المرتبطة بمكاتب خارجية					
أثر تقييم المخاطر لمراجع الحسابات المتخصص صناعياً (مهنياً) على مصداقية التقارير المالية:						
15	تحسين قرارات عملية المراجعة، مما يترتب عليه تخفيض مخاطر المراجعة					
16	تخفيض المخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة					
17	تعمل مكاتب المراجعة المتخصصة على دقة تحديد اختبارات الالتزام					
18	يقوم مراجع الحسابات بالحصول على فهم لأهداف واستراتيجية المنشأة ومخاطر العمل المتعلقة بالمراجعة					
19	تعمل مكاتب المراجعة المتخصصة إجراءات تحليلية يكون لديها القدرة لمقارنة البنود المالية					
20	تعمل الإجراءات التحليلية على سهولة اكتشاف أي انحرافات في البنود المالية					
21	تؤدي استراتيجية التخصص الصناعي (المهني) إلى مراجعة تسهيل تقديرات الإدارة					

22	تقوم مكاتب المراجعة باستخدام استراتيجية التخصص الصناعي (المهني) في صناعة عميل المراجعة وهذا يساعد في تقدير المخاطر بدقة					
23	تقوم مكاتب المراجعة المتخصصة بإجراء تقييم منفصل لمخاطر إدارة الأرباح					
24	تقوم مكاتب المراجعة بتقييم أكثر دقة وفاعلية مما هو في حالة إجراء تقييم شامل لمخاطر المراجعة					
25	تحسين كفاءة ودقة تقدير مخاطر الاكتشاف من خلال دقة إجراءات الفحص التحليلي، ومعرفة البنود المرتبطة بدقة، ودرجة التأثير في تفسير النتائج					
26	تحسين كفاءة ودقة تقدير مخاطر الرقابة من خلال دقة اختبارات الالتزام، والحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومعرفة إمكان تكرار الأخطاء					
27	اختيار الصناعة التي تتميز بانخفاض المخاطر المترتبة عليها					
أثر قدرة مراجع الحسابات المتخصص مهنياً (صناعياً) في اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح على مصداقية التقارير المالية						
28	زيادة مستوى فهم المراجع لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية في المنشآت محل التخصص					
29	زيادة قدرة المراجع على اكتشاف حالات الغش في التقارير المالية ومواجهة قيام المنشآت بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالاً مالياً					
30	إدراك المراجع المتخصص بنماذج التحريفات المرتبطة بالصناعة، مما يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة					

	وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التحريفات					
31	إلمام المراجع بالأساليب الشائعة لإدارة الأرباح في مجال القطاع أو الصناعة محل المراجعة					
32	الاستعانة بالأساليب الملائمة لتحديد واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في الصناعة محل المراجعة					
33	تأكيد المراجع على السياسات المحاسبية الملائمة لظروف وطبيعة النشاط محل المراجعة					
34	تأكيد المراجع على معقولية التقديرات المحاسبية المعتمدة بواسطة الإدارة					
35	تدعيم استقلال المراجع وزيادة قدرته على اكتشاف حالات الغش في التقارير المالية					
36	المعرفة الدقيقة والشاملة بالسياسات والطرق المحاسبية المطبقة بالصناعة					
37	القدرة على فهم أسباب اختيار الإدارة لسياسات محاسبية محددة					
38	الدقة في تحديد ما إذا كانت السياسات المحاسبية المختارة متفقة والإطار العام لإعداد القوائم المالية المطبقة					
39	المعرفة بالظروف والمتغيرات المحيطة					
40	يعتمد المراجع على أسلوب الشك المهني عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وذلك تحسباً إلى احتمال وجود غش واحتيال مالي في القوائم المالية					

المتغير التابع: يمكن أن تتضمن عناصر مصداقية التقارير المالية في الآتي:						
الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
41	المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها					
42	توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب					
43	تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز					
44	القدرة على التحقق من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها					
45	التمثيل الصادق للمعلومات المراد التقرير عنها					
46	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالمصداقية					
47	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالملائمة					
48	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالشمولية والفاعلية والكفاءة					
49	تمتع المعلومات المقدمة من مراجع الحسابات المتخصص بالجوهر فوق الشكل					
50	القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها					
51	التقليل من فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات التي يقدمها مراجع الحسابات المتخصص					
52	إتاحة آفاق الرقابة على العمليات وتوفير المعلومات لدعم اتخاذ القرارات					

Abstract

(Impact of industrially specialized auditor in terms of the credibility of the financial reports a study on banks operating in Hadhramout Governorate).

By: Mubarak Qasem Beshr Bin Negar

This study has generally aimed to clarify and demonstrate the impact of the industrial major for the auditor regarding the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate , for the purpose of achieving the goals of the this vital study plus examining its hypotheses, a questionnaire was used as a main tool to collect the required data for the study. The collected data of this study have been subjected to statistical analysis via (SPSS) program, this study has ended up with several conclusions including: there is an impact of high degree of the industrial major for the auditor regarding the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate, the industrial major for the auditor has effectively contributed in making positive changes in terms of the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate, there is an impact of high degree for the industrially specialized audit offices regarding the credibility of the financial reports for the banks operating in Hadhramout Governorate, there is an impact of high degree for the association of the local audit office with an industrially specialized foreign audit office in regards of the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate, there is an impact of high degree for the assessment of the risks for the foreign industrially specialized auditor on the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate, moreover there is a high degree impact for the capacities of the industrially specialized auditor in detecting the practices of profits management on the credibility of the financial reports of the banks operating in Hadhramout Governorate .This study has clearly recommended the great necessity of developing the skills and capacities of the industrially specialized auditor throughout intensive specialized & professional programs, furthermore this study has recommended that there must be an accurate and comprehensive knowledge for the industrially specialized auditor in terms of the applicable policies and the accounting methods that are applied in industry.

Republic of Yemen

Ministry of High Education

& Scientific Research

Al-Rayan University

Faculty of Higher Studies

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

IMPACT OF INDUSTRIALLY SPECIALIZED AUDITOR ON TERMS OF THE CREDIBILITY OF THE FINANCIAL REPORTS

" A study on banks operating in Hadhramout Governorate"

Thesis Submitted to AL Rayan University

TO complete the requirements of obtaining a Master's degree in Accounting

By

MUBARAK QASEM BESHR BIN NEGAR

Supervisor

Dr. SALIM MOHAMMED BAFAQEER

1442 /2021